

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

أثر عناصر نموذج التقييم المصرفي CAMELS على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية

إعداد

لين " محمد علاء " محمود حامد

إشراف

د. مفيد الظاهر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات
الضريبية، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

2019

أثر عناصر نموذج التقييم المصرفي CAMELS على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية

إعداد

لين " محمد علاء " محمود حامد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2019/7/15م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....

1. د. مفيد الظاهر / مشرفاً رئيسياً

.....

2. د. سهيل أبو مياله / ممتحناً خارجياً

.....

3. أ. د. طارق الحاج / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى مَنْ كَانَا سَبَبَا فِي وُجُودِي

أُمِّي وَ أَبِي كَلَاكُمَا اللهُ وَ أَدَامَكُمَا

إِلَى مَنْ يُشَدُّ بِهِمَا أَرْزِي

أَخَوَيَّ (عَمِيد وَ إِسْلَام)

إِلَى النَّبْعِ الَّذِي أَرْتَوِي مِنْهُ حُبَا وَ حَنَانَا

شَفِيقَتِي (سَرِين) رَعَاكَ اللهُ

إِلَى كُلِّ حَامِلٍ لِرِسَالَةِ الْعِلْمِ الْخَالِدَةِ

أَقِفُ الْيَوْمَ وَ أَقْدِمُ لَكُمْ ثَمَرَةَ جُهْدِي الْمُتَوَاضِعِ.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

يطيب إليّ وقد انتهيتُ من كتابة هذه الرسالة أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور: مفيد الظاهر على ما بذله من جهد في تقويم هذه الرسالة، فقد رعاني طابّةً في برنامج الماجستير وكاتبةً لهذه الرسالة، فله مني كلّ الشكر والتقدير.

كما أتقدّم بشكري الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل في لجنة المناقشة لتفضلهم عليّ بقبولهم مناقشة هذه الرسالة الدكتور سهيل أبو ميالة، والأستاذ الدكتور طارق الحاج لكما كلّ الشكر والتقدير.

وأشكر كلّ من ساعدني وأعانني على إنجاز هذه الرسالة فلَكُمْ في القلب منزلةٌ وفي النفس مكان.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر عناصر نموذج التقييم المصرفي CAMELS على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث إنَّ هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
ط	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
ك	الملخص
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	مقدمة الدراسة
4	مشكلة الدراسة وأسئلتها
5	أهمية الدراسة
5	أهداف الدراسة
6	متغيرات الدراسة
6	منهجية الدراسة
7	مجتمع وعينة الدراسة
7	مصطلحات الدراسة
9	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
10	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
10	مقدمة
10	الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية
11	الفرع الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك التجارية
12	الفرع الثالث: ربحية البنوك التجارية
13	الفرع الرابع: البنوك التجارية الفلسطينية
15	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية
15	مقدمة
15	الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية
17	الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

17	الفرع الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية
26	المبحث الثالث: نموذج التقييم المصرفي CAMELS لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية
26	الفرع الأول: نشأة وتطور ومفهوم نموذج CAMELS
30	الفرع الثاني: مميزات وعيوب وكيفية عمل نموذج CAMELS
34	الفرع الثالث: عناصر نموذج التقييم المصرفي CAMELS
60	المبحث الرابع: الدراسات السابقة
60	الدراسات العربية
70	الدراسات الأجنبية
74	التعليق على الدراسات السابقة
76	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
77	مقدمة
77	منهج الدراسة
78	مجتمع الدراسة وعينة الدراسة
79	متغيرات الدراسة
82	إجراءات الدراسة
83	المعالجات الإحصائية
84	تحليل استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية
87	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
88	مقدمة
88	التحليل الإحصائي الوصفي
91	تحليل مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة
93	تحليل الانحدار الخطي المتعدد
95	النتائج المتعلقة بالمتغير الأول للدراسة " العائد على حقوق الملكية "
95	نتائج السؤال الفرعي الأول لمتغير العائد على حقوق الملكية
97	نتائج السؤال الفرعي الثاني لمتغير العائد على حقوق الملكية
98	نتائج السؤال الفرعي الثالث لمتغير العائد على حقوق الملكية
100	نتائج السؤال الفرعي الرابع لمتغير العائد على حقوق الملكية
101	نتائج السؤال الفرعي الخامس لمتغير العائد على حقوق الملكية

102	نتائج السؤال الفرعي السادس لمتغير العائد على حقوق الملكية
103	النتائج المتعلقة بالمتغير الثاني للدراسة " العائد على الأصول "
104	نتائج السؤال الفرعي الأول لمتغير العائد على الأصول
105	نتائج السؤال الفرعي الثاني لمتغير العائد على الأصول
107	نتائج السؤال الفرعي الثالث لمتغير العائد على الأصول
108	نتائج السؤال الفرعي الرابع لمتغير العائد على الأصول
109	نتائج السؤال الفرعي الخامس لمتغير العائد على الأصول
110	نتائج السؤال الفرعي السادس لمتغير العائد على الأصول
112	الفصل الخامس: ملخص النتائج والتوصيات
113	النتائج
114	التوصيات
116	قائمة المراجع والمصادر
132	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	قائمة البنوك المشمولة ضمن عينة الدراسة	7
جدول (2)	موارد واستخدامات الأموال في البنوك التجارية	11
جدول (3)	النسب والمؤشرات المالية	19
جدول (4)	تصنيف البنوك حسب نموذج Camels	33
جدول (5)	وصف حالة البنك حسب نموذج Camels	33
جدول (6)	تصنيف نسبة كفاية رأس المال وفق نظام CAMELS	39
جدول (7)	تصنيف نسبة جودة الأصول وفق نظام CAMELS	43
جدول (8)	تصنيف نسبة كفاءة الإدارة وفق نظام CAMELS	47
جدول (9)	تصنيف نسبة عائد البنك وفق نظام CAMELS	50
جدول (10)	تصنيف نسبة سيولة البنك وفق نظام CAMELS	55
جدول (11)	تصنيف نسبة حساسية لمخاطر السوق وفق نظام CAMELS	59
جدول (12)	اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	85
جدول (13)	التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة و للمتغيرات التابعة	89
جدول (14)	مصفوفة الارتباط الخطي لمتغيرات الدراسة	92
جدول (15)	تحليل الانحدار المتعدد لمتغير العائد على حقوق الملكية	94
جدول (16)	تحليل الانحدار المتعدد لمتغير العائد على الأصول	103

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1)	نموذج الدراسة (متغيرات الدراسة)	6
شكل (2)	استخدامات نموذج القيمة الاقتصادية المضافة	20
شكل (3)	العلاقة ما بين مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية	22

أثر عناصر نموذج التقييم المصرفي CAMELS على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية

إعداد

لين " محمد علاء " محمود حامد

إشراف

د. مفيد الظاهر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عناصر نموذج التقييم المصرفي CAMELS على ربحية البنوك التجارية، متمثلة بالبنوك التجارية الفلسطينية، وذلك للفترة ما بين (2010_2017)، بالإضافة إلى معرفة مكونات نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على بيانات فعلية مستخلصة من القوائم المالية للبنوك التجارية الفلسطينية ليتم استخراج البيانات المتعلقة بعناصر نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وكذلك مؤشري الربحية (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول).

وبعد استخراج وحساب البيانات والأرقام اللازمة، تم إدخالها في برنامج التحليل الإحصائي Eviews8 لمعالجة البيانات للإجابة على أسئلة الدراسة، وأيضاً حساب مؤشرات الإحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط الخطي، حيث تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد طريقة المربعات الصغيرة للوحدات المقطعية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن البنوك التجارية الفلسطينية تتمتع بارتفاع كفاية رأس مالها، وجودة أصولها، وكفاءة إدارتها، وانخفاض في حساسيتها لمخاطر السوق ، وقدرتها على تحقيق هوامش فائدة مرتفعة، ولكنها تحتفظ بنسب سيولة عالية، وأظهرت الدراسة أيضاً وجود أثر لكل من نسبة كفاية رأس المال وجودة الأصول وعائد وسيولة البنك على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية، بينما لا يوجد أثر لنسبة كفاءة الإدارة ونسبة حساسيتها لمخاطر السوق على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة : حث سلطة النقد الفلسطينية بمتابعة التطورات العالمية والنظم المتخصصة مثل CAMELS، والمحافظة على حالة توازن بين متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق الربحية، وتطوير إدارات التقييم الائتماني في البنوك، وإنشاء إدارة لمتابعة الكفاءة الإدارية في البنوك، وتوجيه الاهتمام إلى الائتمان المصرفي، والاهتمام بجانب السيولة في البنك، وأخيرا على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار حجم المخاطر التي هي على استعداد لتحملها نتيجة القيام بأعمالها التي تحقق الأرباح.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة:

تعد البنوك المحرك الأساسي لجميع اقتصاديات دول العالم؛ وذلك لما تؤديه من دور مهم متمثل في تحويل الأموال من المؤسسات ذات الفوائض المالية إلى المؤسسات ذات العجز المالي، لذا زاد اهتمام غالبية الدول بتحسين أوضاع البنوك واعتمادها بشكل أساسي على تطور قطاعها المصرفية، على حد اعتبرت فيها البنوك المرآة الفعلية التي تعكس الوجه الحقيقي لاقتصاديات الدول. (يامين، 2016، محمد، 2013).

ونتيجة لثورة المعلومات والاتصالات والتطور الإلكتروني فقد تطور حقل البنوك بسرعة هائلة، ومنها ولدت الابتكارات المالية التي تخدم عملية تطور الجوانب التطبيقية والنظرية لموضوع البنوك، فقد شملت هذه التطورات معظم أبعاد الاقتصاد وتجاوزت الحدود بين الدول. (القريشي، 2009).

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية فإن بعض الأزمات التي شهدتها القطاع المالي أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات الدول، لذا يجب على الدول أن تحرص على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك؛ وذلك لضمان كفاءة النظام المصرفي واستقرار النظام المالي بما يتواءم مع التطورات العالمية المتلاحقة، ولتلافي حدوث الأزمات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها. (عبد النبي، 2012)

والرقابة المصرفية تعني التأكد من وجود نظام مصرفي معافى وسليم يكون قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التعليمات والقوانين التي تحكم مسار العمل المصرفي، ولتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم، لديه القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنه من إدارة مطلوبات وموجودات البنك بكفاءة وفاعلية، والقيام بدورها الرئيس في الوساطة المالية مع تمتعه بالملاءة المالية والقدرة

على مواجهة متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق قدر من السيولة مع تقليل مخاطر التشغيل إلى حدّها الأدنى. (رحيم، 2014).

وبما أن سلامة الاقتصاد الوطني لأي بلد يعتمد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه الخصوص النظام المصرفي، لم تتوقف الدراسات والجهود ولم يتوقف الباحثين والمفكرين في حقل العلوم المالية والمصرفية لعمل أنظمة لتقييم أداء وربحية البنوك وقياس صحة الجهاز المصرفي، وتمثلت النتيجة في صياغة نموذج أمريكي مهمته تقييم عناصر النظام المصرفي؛ وذلك لتحديد نقاط القوة والقيام على تعزيزها، ونتيجة لكفاءة وفاعلية ذلك النموذج المالي والذي يعرف بـ "CAMELS"، قامت أغلب البنوك المركزية في جميع دول العالم بالأخذ به لدعم المتانة المالية لقطاعها المصرفية. (يامين، 2016).

ويتضمن نموذج CAMELS ستة أبعاد أساسية، حيث يعكس اسم النموذج الحرف الأول من كل بعد، وهي كفاية رأس المال (Capital Adequacy)، وجودة الأصول (Assets Quality)، وكفاءة الإدارة (Management Efficiency)، وعائد البنك (Earnings)، وسيولة البنك (Liquidity)، والحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk). (القيسي، 2017).

ويتمثل الهدف الأساسي لإدارة أي بنك تحقيق الربح، وذلك للحفاظ على البقاء والاستمرارية، ولكن قد تتأثر ربحية البنوك التجارية بالعديد من العوامل، سواء ما يتعلق بإدارة البنك أو بوضعه المالي مثلا كحجم الموجودات، حقوق الملكية، معدلات السيولة، والملاءة، وأسعار الفوائد المدينة والدائنة، حيث تختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل وتحديد أهميتها في التأثير على الأرباح. (شخاترة، 2014).

وبناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة لقياس أثر عناصر نموذج CAMELS على ربحية البنوك التجارية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تظهر مشكلة الدراسة في أن جميع النماذج التقليدية المتبعة في تقييم أداء وربحية البنوك تكون غير شاملة ولا تفي بمتطلبات التقييم في المصارف المعاصرة والمؤسسات العالمية المنظمة لعمل المصارف وتقييمها، وبالتالي جاء تطبيق نموذج CAMELS كنموذج لتقييم ربحية البنوك.

ويمكن أن تصاغ مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

هل يوجد أثر لعناصر نموذج CAMELS كمتغيرات خاصة بالبنك على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية معبر عنها بالعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA)؟

و منه تتفرع الأسئلة التالية:

1) هل يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في البنوك التجارية الفلسطينية؟

2) هل يوجد أثر لنسبة جودة الأصول على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في البنوك التجارية الفلسطينية؟

3) هل يوجد أثر لنسبة كفاءة الإدارة على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في البنوك التجارية الفلسطينية؟

4) هل يوجد أثر لنسبة عائد البنك على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في البنوك التجارية الفلسطينية؟

5) هل يوجد أثر لنسبة سيولة البنك على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في البنوك التجارية الفلسطينية؟

6) هل يوجد أثر لنسبة حساسية مخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في البنوك التجارية الفلسطينية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة تبعاً لأهمية البنوك، حيث يعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية تطوراً خلال السنوات القليلة الماضية، وتشكل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد، لذا لم تتوقف الدراسات والجهود لعمل أنظمة لتقييم أداء وربحية البنوك وقياس مدى صحة الجهاز المصرفي، وبالتالي فقد تم اقتراح نموذج CAMELS حيث يعد اختصار لستة مكونات رئيسية يتم التعبير عن كل منهم بعدد من المؤشرات المالية.

ومن هنا تتبع أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى دراسة أثر عناصر نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية، كونها تربط بين عناصر نموذج CAMELS وبين ربحية البنوك التجارية.

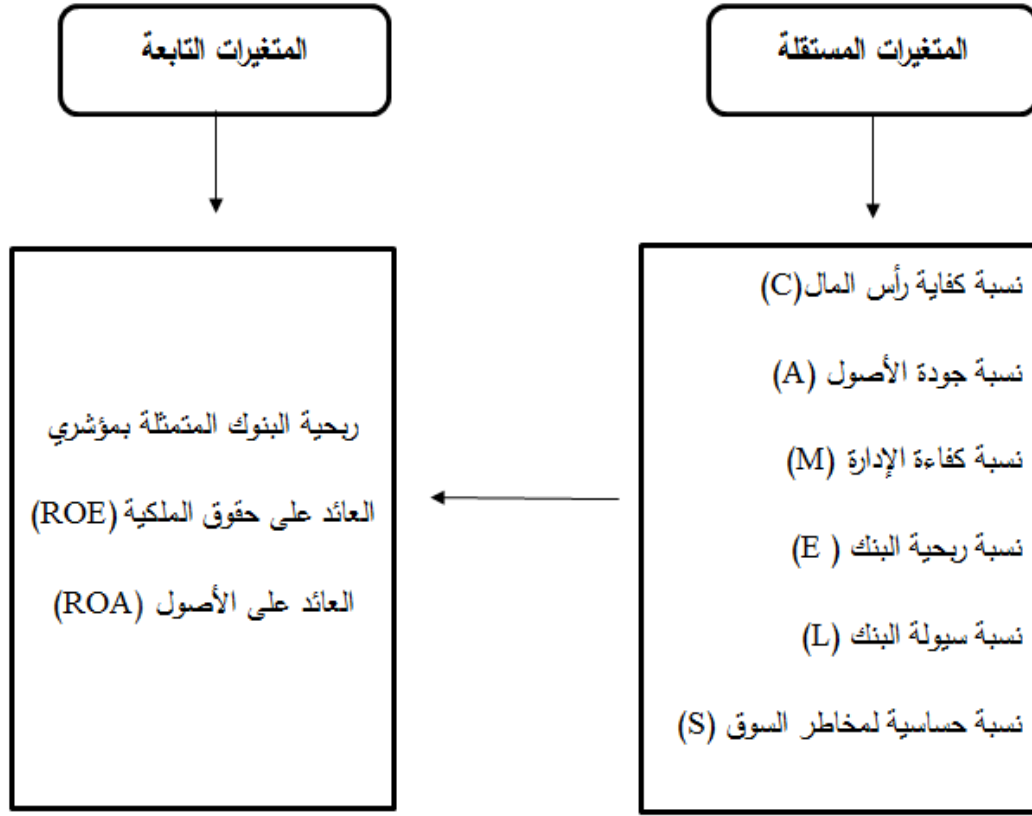
أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة مكونات نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS).
2. تحليل العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية باستخدام نموذج CAMELS.
3. التعرف على أثر نسبة كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.
4. التعرف على أثر نسبة جودة الأصول على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.
5. التعرف على أثر نسبة كفاءة الإدارة على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.
6. التعرف على أثر نسبة عائد البنك على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.
7. التعرف على أثر نسبة سيولة البنك على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.
8. التعرف على أثر نسبة حساسية مخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية الموضحة بالشكل رقم (1):



الشكل (1): نموذج الدراسة (متغيرات الدراسة)

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وأسئلتها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على بيانات فعلية مستخلصة من القوائم المالية للبنوك التجارية الفلسطينية؛ ليتم استخراج البيانات المتعلقة بعناصر نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) وكذلك مؤشري الربحية خلال الفترة ما بين (2010_2017)، وتم إجراء مراجعة شاملة للدراسات وللأدبيات والأبحاث والرسائل العلمية والدراسات السابقة حول مفهوم نموذج (CAMELS)، وتحديد مفاهيم الدراسة، بالإضافة إلى برنامج التحليل الإحصائي Eviews8 لمعالجة البيانات للإجابة على أسئلة الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الفلسطينية الوطنية المدرجة في إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2017 والتي يبلغ عددها (4) بنوك، وتم استثناء البنوك الإسلامية الفلسطينية والبنوك التجارية الوافدة العاملة في فلسطين، حيث بلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين (15) بنك، منها (11) بنك تجاري و(4) بنوك إسلامية، وفي هذه الدراسة، تم عمل مسح شامل لجميع مجتمع الدراسة.

جدول رقم (1): قائمة البنوك المشمولة ضمن عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك	سنة التأسيس	رأس المال
1	بنك فلسطين	1960	195
2	بنك الاستثمار الفلسطيني	1994	60
3	بنك القدس	1995	61
4	البنك الوطني	2012	75

(أرقام رأس المال مقربة لأقرب مليون دولار أمريكي)

مصطلحات الدراسة:

- البنوك التجارية: البنوك التي تقوم بأعمال الصرافة والخدمات المصرفية وقبول الودائع ومنح القروض والائتمان لمن يطلبها مقابل تقديم الضمانات اللازمة ودفع الفوائد المستحقة على القرض. (جميل، 2007).

- نموذج CAMELS: هو مؤشر مركب مشتق من معلومات تتعلق بالمجالات الستة التي تتصل بأنشطة البنك بأن يقوموا بالعمل اللازم لتبديل سلوك البنك أو إغلاق عملياته عندما تكون رتبته متدنية جداً، وهي اختصار يجمع الأحرف الأولى للكلمات التي تدل بالإنجليزية على كفاية رأس المال C، وجودة الأصول A، والإدارة M، والعائد E، والسيولة L، والحساسية لمخاطر السوق S. (سعودي، 2017).

- كفاية رأس المال: يستخدم للتعرف على ملاءة البنك، ويمثل مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً بحيث يستطيع البنك من خلاله أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للخسارة أو التصفية، حيث كلما انخفض احتمال إفسار البنك ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية. (أحمد، 2013).

- جودة الأصول: يتم تحليل جودة الأصول من خلال مستوى مخاطر القروض والأصول الثابتة والاستثمارات وبالإضافة إلى العمليات خارج الميزانية، وبالتالي من المفروض أن يكون للبنك القدرة على قياس ومراقبة وتعريف المخاطر، وذلك لتقييم جودة الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المؤشرات للمدينين المشكوك فيهم. (يحيى، 2017).
- كفاءة الإدارة: يعد الأداء الإداري مكون رئيس للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ويتحقق ذلك من خلال وجود مجلس إدارة وإدارة تنفيذية ذات كفاءة وفاعلية عالية وتكون قادرة على التعامل مع أي تطورات بيئية ومصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة. (الزواوي، 2017).
- عائد البنك: يتحقق عائد البنك من الفروق ما بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، لذا فإن حجم الودائع التي يستطيع البنك اجتذابها وبمختلف وسائل المنافسة (السعرية وغير السعرية) تعد من أهم أولويات البنك كونه يستثمر هذه الودائع في عمليات منح الائتمان وتحقيق العائد والدخل والتي تعتبر أهم الأهداف التي يسعى لها البنك لتحقيقها. (اللامي، 2016).
- سيولة البنك: يقصد بها قدرة البنك التجاري على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة، مما يستدعي توفر نقد سائل لدى البنك أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض من أصوله، أي بمعنى تحويلها إلى نقد سائل بسهولة وبسرعة. (شرف، 2014).
- حساسية لمخاطر السوق: هي المخاطرة الحالية والمحتملة للأرباح وحقوق الملكية الناتجة عن التحركات العكسية في المعدلات السوقية والأسعار، وتكون في المجالات الثلاثة الآتية (مخاطر معدل الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر التحويل الخارجي). (الشمري، 2013).
- ربحية البنوك: تقيس الربحية مدى قدرة البنك على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطتها. (القاضي، 2017).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

مقدمة:

تعد البنوك أداة مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أي اقتصاديات العالم المتطورة، وكلمة بنك (Bank) المشتقة من الكلمتين الفرنسية (Banque) والإيطالية (Banca) اللتين تعنيان "صندوق أمين لحفظ الأموال" تعد مرادفه لكلمة مصرف الناتجة في اللغة عن الصيرفة "التعامل بالأموال"، وارتبطت نشأة البنوك وتطورت بتطور النظام الرأسمالي، إذ يعد ظهور الصاغة في أوروبا البداية الفعلية لنشاط البنوك الاستثماري والائتماني، وأن هذا التطور بدأ يتكون بمرور الوقت مواكبا التطور في المجالات الاجتماعية والاقتصادية الواسعة منذ تلك المدة وإلى الوقت الحاضر. (النبهاني، 2013).

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية

ويرى بعض الباحثين أن التعريف المقبول للبنك والذي يستند بشكل عام إلى وظيفة البنك الرئيسية هو " المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها، فالبنوك مهما كان نوعها لها مهمة أساسية وهي أن تعمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى إلى البحث عن الاستثمارات وبين الاستثمارات التي تسعى إلى الحصول على رؤوس الأموال." (سلمان، 2013).

وتعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك ويمكن تعريفها بأنها " إحدى أنواع المؤسسات المالية، التي يركز عملها في العادة على قبول الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية، حيث يكمن عمل البنوك التجارية بين الأشخاص الذين يمتلكون فوائض من الأموال والأشخاص الذين يحتاجون هذه الأموال، أي يلعب البنك دور الوسيط، ولا تتوقف دور البنوك التجارية على الوساطة فقط إنما الربحية والسيولة والأمان أيضا، لما له من تأثير مهم على أنشطة البنك الرئيسية من (استثمار في الأوراق المالية، ومنح القروض، وقبول الودائع.)" (هدى، 2000).

الفرع الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك التجارية

تتكون ميزانية البنك التجاري من طرفين الموارد والاستخدامات، حيث تبين الميزانية واقع المركز المالي للبنك في لحظة زمنية محددة، كما وتبين الميزانية نشاط البنك، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات، والجدول رقم(2) يبين موارد واستخدامات الأموال في البنوك التجارية:

جدول رقم (2): موارد واستخدامات الأموال في البنوك التجارية

موارد ومصادر الأموال للبنك التجاري	استخدامات الأموال في البنك التجاري
رأس المال المدفوع والاحتياطي: يتمثل في: 1- رأس المال المدفوع من قبل المالكين. 2- الاحتياطي ويقسم إلى قسمين "الاحتياطي القانوني، والاحتياطي الخاص". 3- مخصصات يتم اقتطاعها من الأرباح مثل "مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ومخصص الإهلاك، ومخصص هبوط أوراق مالية".	الأرصدة النقدية: والتي تتكون من: 1- النقد في الصندوق. 2- أرصدة لدى البنك المركزي. 3- أرصدة لدى البنوك الأخرى.
الودائع: يمكن تبويب الودائع في أربعة أنواع: 1- الودائع الجارية (تحت الطلب). 2- ودائع التوفير (الادخارية). 3- الودائع الثابتة (لأجل). 4- شهادات الإيداع.	الاستثمارات: وتكون على شكلين: 1- السندات ومنها سندات الحكومة. 2- الأسهم.
الأموال المقترضة: تقوم البنوك باقتراض الأموال قصيرة وطويلة الأجل من البنك المركزي أو من البنوك التجارية الأخرى.	الحالات المخصصة: وهي عبارة عن أدونات الخزينة الصادرة من الحكومة المركزية.
المستحقات: وتتمثل في: 1- الرواتب والأجور والضرائب المستحقة وغير المدفوعة. 2- مخصصات مقابل التزامات البنك مثل: (مخصص ترك الخدمة، مخصص التعويضات القضائية، مخصص الضرائب).	التسهيلات " القروض ": ومن أهم هذه التسهيلات: 1- الجاري المدين. 2- القروض والسلف، وتكون قروض بضمانات عينية، أو قروض بضمانات شخصية. 3- القروض بدون ضمانات التي تمنح للحكومة.

المصدر: (موسى، 2009).

الفرع الثالث: ربحية البنوك التجارية

يعد التحليل المالي ذا أهمية كبيرة وخاصة لعدة أطراف منها "إدارة البنك، والبنك المركزي، والمساهمون، والمودعون"، وذلك للتأكد أن البنك يقوم بالاستخدام الأمثل للموارد، وأن إدارة البنك تقوم بمهمتها على أكمل وجه وبكفاءة عالية، ويعتبر تحليل النسب المالية من أهم أنواع التحليل المالي، حيث يساعد الإدارة على معرفة موقف الأموال الموجودة للتوظيف وعلى سيولة وربحية البنك ومدى ملائمة حقوق الملكية. (جلدة، 2009).

وتستخدم نسب الربحية بشكل عام لتقييم قدرة المنشأة على تحقيق أرباح من المبيعات أو الأصول المتاحة، ويعتبر مؤشر الربحية من أهم المؤشرات بالنسبة للدائنين وكذلك المدينين، لأن هذه الأرباح تؤثر على ثروة الملاك، وتعد ضمان لاستمرار الشركة وقدرتها على النمو وسداد التزاماتها. (أبو زيد، 2009).

وتعتبر الربحية أحد المصادر الرئيسة والأساسية لتوليد رأس المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف البنوك الربحية وذات رأس المال الكافي، بحيث تقيس الربحية مدى كفاءة إدارة البنك في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول بالإضافة إلى حقوق المالكين، وتعد المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية وبجودة إدارتها، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بمخاطر معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة. (بني خالد، 2018).

ويتمثل قياس ربحية البنوك التجارية بإحدى المقاييس التالية:

1- معدل العائد على الأموال المتاحة: ويتمثل في ربحية الأموال المتاحة " حقوق الملكية والودائع"، وتكون بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على (حقوق الملكية + الودائع). (سلطان، 2005).

2- معدل العائد على الودائع: يقيس قدرة البنك على توليد الأرباح من إجمالي الودائع التي نجح في الحصول عليها، ويتمثل في قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الودائع بأنواعها الثلاثة (جارية ولأجل وتوفير). (الخرزاعلة، 2015).

3- معدل العائد على حقوق الملكية: يقيس هذا المعدل مدى قدرة إدارة البنك على تحقيق الربحية التي تتلاءم مع حجم ملكية البنك، مما يجعله مقياساً للكفاءة الإدارية والمالية، ويعتبر أهم مقاييس الأداء المالي والربحية، لأنه يعد مقياس كلي يعكس الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية للبنك، ويتمثل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية. (أبو حمور، 2017).

4- معدل العائد على الأصول: يقيس هذا المعدل الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على الربحية، فهو يبين معدل صافي الربح المتولد من مجموع أصول البنك، ويعتبر أيضاً من أهم المقاييس؛ لأنه يعد المعيار الأساسي الذي تقاس به مقدرة الإدارة وكفاءتها على استخدام الأصول، ويتمثل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول. (قصاص، 2017).

الفرع الرابع: البنوك التجارية الفلسطينية

يتكون الجهاز المصرفي في فلسطين من سلطة النقد الفلسطينية وعدد من البنوك التجارية والإسلامية والقوانين والأنظمة، ويعد هذا الجهاز وليد تطور تاريخي اتسم في بداية الأمر بالتشوه والضعف في نشاطه وهيكله نتيجة للظروف السياسية التي مرت بها فلسطين، الأمر الذي نشأت معه الحاجة إلى وجود جهاز مصرفي يتسم بالقوة ويكون قادراً على أداء دوره في تنشيط متطلبات العمل المالي المصرفي والاقتصادي في فلسطين، ولكن وبعد تأسيس سلطة النقد الفلسطينية تمكنت وخلال مدة وجيزة من عملها أن تحقق منجزات ملموسة على صعيد العمل المصرفي والمالي. (زبدة، 2014).

وعلى الرغم من المعوقات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني الذي سببه الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن القطاع المصرفي الفلسطيني الذي اتصف بأهمية خاصة في النشاط الاقتصادي باعتباره المكون الأساسي للنظام المالي قد واصل نموه مثبتاً قدرته على التعامل مع العديد من المخاطر الإقليمية والمحلية ومرسخاً نفسه كأحد أهم أساسيات دعم الاقتصاد الفلسطيني. (عوض، 2017).

ويبلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين 15 بنكاً منها 7 بنوك محلية و8 بنوك وافدة، ويعدد فروع بلغت 337 موزعة بين 209 فرع للبنوك المحلية وعدد 128 فرعاً للبنوك الوافدة، وبلغ عدد البنوك التجارية الفلسطينية 4 بنوك أما البنوك الاسلامية الفلسطينية 3 بنوك حسب احصائيات سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2017.

ويعتبر بنك فلسطين من أوائل البنوك التجارية التي تأسست في فلسطين عام 1960 بمدينة غزة، وهو مؤسسة مالية تسعى للنهوض بمستوى الخدمات المصرفية والمالية، ويعمل على مواكبة الاتجاهات الحديثة والتطور التكنولوجي في المجال المصرفي والمالي، ويساهم في عملية البناء والتنمية وفقاً لأفضل السياسات والممارسات العالمية، حيث يعد بنك فلسطين اليوم من أكبر البنوك المحلية، برأس مال قدرة 200 مليون دولار، ويعتبر محافظاً على صدارة البنوك العاملة في فلسطين من حيث رأس المال المدفوع وموجودات البنك حيث بلغت حتى نهاية عام 2018 ما قيمته 4.65 مليار دولار. (www.bankofpalestine.com).

ويعد ثاني بنك تجاري فلسطيني بنك الاستثمار الفلسطيني حيث تأسس كشركة مساهمة فلسطينية عامة بمشاركة نخبة من المصرفيين ورجال الأعمال من فلسطين والدول العربية الشقيقة، ويعتبر أيضاً من أوائل البنوك التي حصلت على التراخيص اللازمة لمزاولة أعماله من سلطة النقد الفلسطينية عام 1994، وبلغ رأس مال البنك في نهاية عام 2018 ما قيمته 75 مليون دولار وقيمة موجودات البنك حوالي 454 مليون دولار. (www.pibbank.com).

أما بالنسبة لبنك القدس تأسس في 2 نيسان 1995، كشركة مساهمة عامة محدودة وبرأس مال حالي يبلغ 83.570 مليون دولار أمريكي، ويمارس البنك نشاطه التجاري في فلسطين ويرتكز على جذب ودائع العملاء على مختلف أنواعها، ومن ثم وضع حلول تمويلية تستهدف الشركات والأفراد، بالإضافة إلى المشاريع المتوسطة والصغيرة بمختلف القطاعات والإسهام المباشر وغير المباشر في دعم الاقتصاد الفلسطيني، وبلغت قيمة موجودات البنك في 2018/12/31 حوالي 1.213 مليار دولار. (www.qudsbank.ps).

وأما البنك الوطني فقد تأسس في عام 2012 إثر اندماج بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار والعلاقة الاستراتيجية التي تربطه بمساهمييه، ليتحول هذا البنك إثر ذلك إلى بنك تجاري شامل يُقدّم الخدمات والحلول المصرفية كافةً إلى قطاعي الشركات والأفراد، بالإضافة إلى خدمات الاستثمار والخزينة مع إبقائه على المحفظة الأكبر لتمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وهو البنك الأسرع نمواً في فلسطين وثاني أكبر مجموعة مصرفية في فلسطين، حيث بلغت قيمة موجودات البنك حتى نهاية عام 2018 حوالي 2.204 مليار دولار وبرأس مال قد وصل إلى 75 مليون دولار. (www.tnb.ps).

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

مقدمة:

يعتبر التقييم وسيلة لتحقيق غاية محددة ولا يعتبر هدفاً نهائياً بحد ذاته، ويعد تقييم الأداء المالي للبنوك ذا أهمية قصوى، حيث يعد أساساً لتحديد مهارتها في إدارة أصولها بشكل مثالي، ولإظهار قدرتها على تطوير وتحسين نوعية عملها، وتقييم الأداء باستخدام مقاييس مالية محددة يعطي نتيجة واضحة لحقيقة المركز المالي للبنك، ومدى قدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه، ويدل على المخاطر التي يمكن أن يواجهها البنك ويحدد سيولته وربحيته المالية، لذا سيبقى الأداء المالي المقياس الأفضل والأهم لتحديد نجاح أي مؤسسة بما في ذلك البنوك. (يامين، 2018).

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

عند الحديث عن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك لابد من الإشارة إلى مفهوم التقييم بشكل عام، فالتقييم في اللغة يعني المحافظة والإصلاح والرعاية بمعنى المحافظ المستقيم الذي لا اعوجاج فيه، ومنه قوله تعالى "ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون" (سورة الروم، الآية "30")، أما بالنسبة لمعناها اصطلاحاً فهو عبارة عن تحليل وفحص لطريقة تنفيذ الإدارة لأهدافها عن طريق مجموعة من الوسائل والإجراءات والنماذج للتأكد من مدى سلامة السياسات المتبعة من الإدارة في تنفيذ الأهداف، وتحسين طريقة التنفيذ في حال عدم سلامتها. (علي، 2017).

وقبل التطرق لمفهوم تقييم الأداء لابد من الوقوف أيضا على مصطلح الأداء وتحديد مفهومه كما يلي، حيث يعد مفهوم الأداء انعكاساً لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها البشرية والمالية، ومدى استغلالها بكفاءة عالية وفعالية لجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، ويرتكز مفهوم الأداء على عنصرين مهمين: الفعالية والكفاءة، فالفعالية هي تحقيق النشاط المرتقب للوصول إلى النتائج المرتقبة، أما الكفاءة فتتمثل بالقدرة على أداء الأشياء بالطريقة التي تتمكن من تحقيق مخرجات تفوق المدخلات المستخدمة. (بختي، 2018).

ولذا تعرف عملية تقييم الأداء بأنها: "الأداة التي تستخدم لمعرفة نشاط المشروع وذلك بهدف قياس النتائج المتحققة، ومقارنة تلك النتائج بالأهداف المرسومة للوقوف على الانحرافات وتشخيص أسبابها مع اتخاذ الخطوات لتجاوز تلك الانحرافات، وعادةً ما تكون المقارنة ما بين ما هو متحقق بالفعل وما هو مستهدف في نهاية الفترة الزمنية"، لذا تعد عملية تقييم الأداء وسيلة تهدف إلى تحسين وتطوير الأداء. (دمنهوري، 2018).

أما عملية تقييم الأداء المالي للبنوك فتعرف على أنها: "عملية شاملة تستخدم فيها جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وذلك للوقوف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارد البنك خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر جزءاً من النظام الرقابي للبنك لقياس الأعمال المنجزة، ومن ثم مقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقاً للتخطيط المعد مسبقاً لاكتشاف نقاط وجوانب القوة في البنك من أجل تعزيزها ونقاط الضعف من أجل معالجتها". (كرومي، 2016).

ولذا ترى الباحثة أن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك هي عبارة عن "مجموعة من الإجراءات التي تهدف لقياس النتائج المتحققة من طرف البنك وذلك باستخدام وسائل مختلفة، وفي ضوء معايير ومؤشرات ونسب مالية محددة، مما يساعدنا في الحكم على كفاءة وفعالية البنك، وتمكن المديرين من تقييم نتيجة أعمالهم في جميع المجالات الإدارية والتشغيلية، لذا نستطيع القول إنه المحصلة النهائية لقياس أنشطة البنك.

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يكمّن تحديد أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك في النقاط التالية، وهذه على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- تطوير وتحسين الأداء المالي في البنوك التي ترتفع فيها الرقابة من مستوى البحث عن الأخطاء وتصحيحها وإبداء أي ملاحظات بشأنها، إلى مستوى دراسة النشاط ككل في محاولة معرفة مستوى تحقيقه لأهدافه.
- بيان عن مدى تأسيس إدارة البنك بكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وتوفير عائد أعلى بتكلفة أقل، بالإضافة إلى كفاءة من حيث التنظيم والتشغيل وصولاً للنتائج المستهدفة.
- الكشف عن الانحرافات والأخطاء والمعوقات التي يبينها التقييم في نشاط البنك، ودراسة أسبابها ومن ثم الوصول للوسائل الكفيلة بعلاجها ومع تجنب تكرارها.
- تحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، من خلال قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للبنك (الأصول، الالتزامات، حقوق المساهمين). (محمد، 2018).

الفرع الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تقييم الأداء في مجال البنوك يهدف إلى قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لها، وتعتبر المقارنة النشاطية والزمنية لأداء البنوك من أهم أدوات تقييم الأداء، فالمقارنة النشاطية، لها أهمية خاصة في بيان نقاط القوة والضعف في البنك، والمقارنة الزمنية تتم بمقارنة المؤشرات خلال السلسلة الزمنية وبالتالي يمكن التعرف على تطور النسب والمؤشرات خلال السلسلة الزمنية، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه. (بوعبدلي، 2003).

وتختلف النماذج التي تهدف إلى تقييم الأداء المالي للبنوك باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون تقييم أداء البنك عملية شاملة تستفيد منها إدارة البنك وجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج لقياس أداء البنوك وفيما يلي سنذكر بعض هذه النماذج:

القسم الأول: التحليل المالي

يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي تستخدم لعرض نتائج الأعمال على الإدارة، اذ يبين مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها، وتعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، فهي أداة للتخطيط السليم، وذلك من أجل كشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات التي تؤثر على الربح، كما ويتم من خلالها رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ومساعدة الإدارة على تقييم الأداء. (محمد، 2016).

ومفهوم التحليل المالي هو عبارة عن "عملية تقييم الأعمال باستخدام البيانات والمعلومات المالية المستخرجة من قوائم الدخل والميزانية العمومية وقائمة التدفق النقدي، ويجب أن تحتوي على نسب محاسبية ومصادر المعلومات اللازمة لمقارنة الأداء السابق للأداء الحالي، وذلك لتحديد مركزها المالي في السوق من أجل بيان آفاقها المستقبلية وملاءمتها للاستثمار من قبل المستثمرين". (شهاب الدين، 2018).

ويعتبر أسلوب تحليل النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعاً في عالم الأعمال؛ وذلك لأنه يوفر أكبر عدد ممكن من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء، ويمكن تعريف النسبة المئوية على أنها "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها أو قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين". (مطر، 2003). ومن بين هذه النسب نذكر بعضها:

جدول رقم (3): النسب والمؤشرات المالية

النسب والمؤشرات المالية	أهمية النسبة ومعادلة استخراج النسبة
مؤشرات السيولة	يعبر عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى ودائعه الآجلة لدى البنوك الأخرى. (نقد + نقد لدى بنك المركزي + نقد لدى المصارف الأخرى) / (الودائع * 100
مؤشرات الربحية	مدى قدرة البنك على تحقيق عائد على جميع مصادر الأموال المستثمرة سواء كان مصدرها من حقوق الملكية أو من مصادر خارجية. العائد على الاستثمار = (صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول) * 100
مؤشرات النشاط	يبين علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، ونسبة ما يوظفه البنك من أموال في نشاطه المالي، حيث يعتبر من المؤشرات الهامة لتوضيح سياسة البنك في التوظيف. معدل توظيف الموارد = (الاستثمارات/ (الودائع + حقوق الملكية) * 100
مؤشرات السوق	يعطي هذا المؤشر صورة عن أوضاع البنك وتقييمه من قبل المستثمرين في السوق المالي، ويتم احتساب مؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية كالتالي: القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية = (القيمة السوقية / للسهم / القيمة الدفترية) * 100

المصدر: (علي، 2017).

القسم الثاني: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

يرتكز مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة بفكرة تعظيم ثروة المالكين، وذلك من خلال الحصول على عوائد أكبر تفوق تكاليف الملكية والدين، وتتجسد فلسفتها الرئيسة على مقولة أن الأرباح الحقيقية لا يمكن أن تتحقق بمجرد أن يتم دفع تكاليف المديونية، بل عندما يتم حصول المستثمرين على مردود عادل من استثماراتهم، وقد عرفت القيمة الاقتصادية المضافة بواسطة مؤسسة (Stern stewart) على أنها "الربح أو الخسارة الذي يتبقى بعد طرح ثمن كلفة جميع أنواع رأس المال المستخدم في الإنتاج"، أما من وجهة نظر الاقتصاديين المحدثين أو الكلاسيكيين من أمثال (ميلتون فريدمان) هي "القيمة المضافة على مساهمة عناصر الإنتاج ليتم زيادة قيمة منتج معين". (الخفاجي، 2018).

ويتم حساب "القيمة الاقتصادية المضافة" من خلال المعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح الناتج عن عمليات التشغيل بعد الضريبة - (كلفة رأس المال * رأس المال المستثمر).

بالتالي يتضح من مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة ومن كيفية قياسها، أن يوجد ثلاثة عوامل رئيسة تدخل في احتسابها:

1. صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة NOPAT.

2. معدل تكلفة رأس المال WACC.

3. رأس المال المستثمر CT. (سويسي، 2010).



الشكل رقم (2): استخدامات نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، المصدر: (خيزر، 2017).

القسم الثالث: نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)

نموذج (DuPont Model) يعد من أهم النماذج المستخدمة في عملية تقييم الأداء، لكن في بداية القرن العشرين عندما بدأ استخدام هذا النموذج كان يقتصر على قياس العائد على الاستثمار وذلك من خلال اشتقاقه لنسبتين وهما كفاءة الإدارة في استخدام أصولها (نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول)، وكفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح (نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات)، ومن ثم في عام 1970 تم تطوير هذا النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية وذلك من خلال اضافة نسبة ثالثة تتعلق في مضاعف الرفع المالي (نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية) وتعد أحد نسب هيكل رأس المال. (العربي، 2019).

ويعرف نموذج العائد على حقوق الملكية على أنه "مؤشر متكامل لقياس ووصف العلاقة المتبادلة ما بين المخاطرة والعائد، ويتم تقييم أداء البنوك من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات يتم تلخيصها في عدة أشكال وذلك من أجل أن يتمكن المحلل من تقييم حجم ومصدر أرباح البنك الخاصة بمخاطر قد تم اختيارها، وتتمثل أساسا في مخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر رأس المال والتشغيل"، وقد تم استخدام هذا النموذج في بداية الأمر في الولايات المتحدة من قبل دايفيد كول. (قريشي، 2005).

ويمكن تلخيص مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية من ثلاثة مؤشرات أداء وهي كالآتي:

المؤشر الأول: مؤشر تقييم الربحية: والذي يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح مع مراقبة التكاليف، ويتم قياسه من خلال "نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات".

المؤشر الثاني: مؤشر تقييم كفاءة الأصول أو ما يطلق عليه بمنفعة الأصول: ويتمثل في مدى كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة من الأصول في تحقيق الإيرادات، ويتم قياسه من خلال "نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول".

المؤشر الثالث: مؤشر مضاعف الرفع المالي أو ما يطلق عليه بمضاعف حق الملكية: ويقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية وذلك من ضمن هيكل رأس مال الشركة، ويتم قياسه من خلال "نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية". (صالح، 2012).

ومن هنا نستطيع القول إن العائد على حقوق الملكية مشتق من المؤشرات الثلاثة أعلاه، كالآتي:

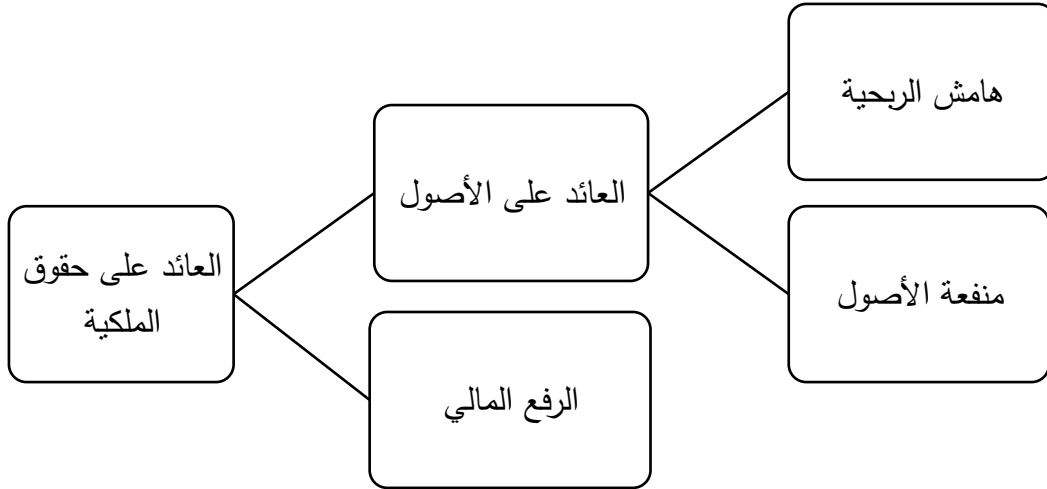
العائد على حقوق الملكية = مؤشر الربحية * مؤشر الأصول * مؤشر الرفع المالي

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي حقوق الملكية

مؤشر هامش الربحية = صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الإيرادات

مؤشر منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول

مؤشر الرفع المالي = إجمالي الأصول/ إجمالي حقوق الملكية



الشكل رقم (3): العلاقة ما بين مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية، المصدر: (العربي، 2019).

القسم الرابع: أسلوب المقارنة المرجعية (Benchmarking)

يرجع استخدام أسلوب المقارنة المرجعية إلى عام 1810 وذلك عند دراسة الصناعي الإنكليزي Lowell Francis لمعامل الطحين في بريطانيا للوصول إلى أكثر التطبيقات نجاحاً في هذا المجال، ومن ثم في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت أولى الدول التي تطبق أسلوب المقارنة المرجعية اليابان في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، عندما ركزوا في استقطاب الأفكار وجمع البيانات والمعلومات ومحاكاة الشركات الأمريكية من خلال زياراتهم المكثفة، للحصول على المعرفة ومن ثم تكيف ما شاهدوه للاستناد عليها في إبداع ابتكاراتهم ومنتجاتهم، وهذا قبل أن تكون تسمية المقارنة المرجعية موجودة في قاموس الأعمال، ولكن في عام 1979 كانت شركة "Xerox" هي الشركة المؤسسة والرائدة للمقارنة المرجعية كأسلوب علمي وتسمية في الولايات المتحدة الأمريكية، باعتماده أسلوباً لتحسين وتقييم أداء المؤسسات. (بلاسكة، 2013).

ويعرف أسلوب المقارنة المرجعية على أنه "أسلوب يستخدم في تقييم أداء المؤسسات و ذلك من خلال وضع معايير للمقارنة، ومن ثم السعي لتحقيقها مع مراعاة التغيير المستمر والتطور الذي يلحق بأداء المؤسسات العالمية في نفس المجال"، أمّا مفهوم أسلوب المقارنة المرجعية في مجال تقييم أداء البنوك فيمكن تعريفه كما يلي "أسلوب حديث في المحاسبة الإدارية يسعى إلى المقارنة المستمرة لمؤشرات ونسب الأداء الخاصة بالبنك مع مؤشرات ونسب الأداء الخاصة بالبنوك المتميزة في نطاق الصناعة المصرفية، ومن ثم بالإضافة إلى المقارنة الداخلية مع نسب ومؤشرات الأداء الخاصة بالوحدات أو الأقسام المتميزة داخل البنك، وذلك بغرض تحديد فجوة الأداء والقيام بإجراء التحسينات بشكل مستمر في أداء البنوك لجعله من رواد الصناعة المصرفية". (عداس، 2015).

عند استخدام أسلوب المقارنة المرجعية يؤدي ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر أهمها:

- تحسين المكانة التنافسية، من خلال التعرف على فجوة أداء المؤسسة ونظيراتها في المؤسسات المنافسة الأخرى.

- التعرف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة للمساعدة في تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، وتحديد الأولويات الأكثر حاجة للتحسين.

- تساعد المؤسسة أن تكون أفضل مما هي عليه، حيث تزودها القدرة على الإبداع الجماعي والفردى والتحسين المتسارع.

- تزود المؤسسة إمكانية استخدام الأمثل والأفضل للموارد.

- تساعد المؤسسة في اعتبار أسلوب المقارنة المرجعية الأساس في وضع الأهداف الداخلية ومعرفة مؤشرات الأداء. (كواشي، 2017).

أسلوب المقارنة المرجعية أساس لتقييم الأداء المالي للبنوك:

تعتبر المقارنة المرجعية من الأسس المعتمدة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك، ويمكن القيام بعملية تقييم الأداء المالي من خلال القيام بالخطوات الآتية:

- تحديد النسب والمؤشرات المالية الملائمة التي يمكن استخدامها.
- تحديد مجالات استخدام النسب والمؤشرات المالية في المقارنة المرجعية، من خلال مقارنة أداء الوحدة مع الوحدات المتميزة فيه سواء أكانت المماثلة لها وغير المماثلة، أي أن يتم مقارنة النسب مع المعايير الموضوعية، ومن الأفضل اعتماد المقارنة باستخدام سنة أساس معينة حيث تعد ذات أداء أفضل.
- التعرف على مواطن القوة والضعف في الأداء المالي بالمقارنة مع الوحدات الأخرى ليتم دعم نقاط القوة ووضع حلول ومعالجة لنقاط الضعف، ليتم الوصول إلى نتائج هذه المقارنة وأن تتم عملية التقييم. (محمود، 2013).

القسم الخامس: نظام مؤشرات الحيلة الكلية (MPI)

مؤشرات الحيلة الكلية تعرف على أنها "مؤشرات تدل على مدى استقرار وسلامة النظام المالي، ويمكن أن تساعد في تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى أنها تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض القطاع المصرفي المالي للخطر"، حيث تساعد مؤشرات الحيلة الكلية بأن تسمح أن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنياً على مقاييس موضوعية كمية، وتكريس مبدأ الإفصاح والشفافية وذلك بإتاحة المعلومات كافةً والبيانات للجمهور، وكشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية بغرض العمل على التقليل من حدتها، وبالإضافة أنها مؤشرات ومقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع عبر الدول حيث تعمل على معيارية النظم الإحصائية والمحاسبية من خلال أن تستخدم نفس المؤشرات التي يمكن أن تسهل المقارنة ليس فقط وطنياً إنما عالمياً أيضاً. (طفلاح، 2005).

وتشمل المؤشرات على جانبين مهمين هما:

أولاً: مؤشرات الحيلة أو الحرص الجزئية: وتتمثل في إطار يحسب المؤشرات الكلية لسلامة المؤسسات المفردة، حيث تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية لتحليل وتقييم وضع المؤسسات المالية وتعرف تحت إطار نموذج CAMELS، وسيتم لاحقاً التعرف عليه بشكل مفصل.

ثانياً: مؤشرات الاقتصاد الكلي: حيث تغطي المتغيرات الكلية التي تتمثل في النمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات، ومعدل الفائدة والصرف، والإقراض، والانتعاش في أسعار الأصول، والتضخم، وبالإضافة إلى التأثيرات المرتبطة بالكثرة والعدوى. (سعودي، 2017).

المبحث الثالث: نموذج التقييم المصرفي Camels لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

مقدمة:

يعد نظام CAMELS الذي يعرف بمؤشرات الحيلة الجزئية، من الأساليب الفعالة لتقييم أداء البنوك وتحديد مدى متانة وقوة وضع الإدارة ومركزها المالي، ومن ثم تحديد قدرتها على التعامل مع المستجدات ذات العلاقة بالموضوع، والتعرف على عناصر الضعف والقوة في أداء البنوك.

الفرع الأول: نشأة وتطور ومفهوم نموذج Camels

نشأة نموذج Camels:

في السنوات الأخيرة، كان من أكثر النماذج المستخدمة لتقييم الأداء والسلامة المصرفية يتمثل في نموذج التقييم المصرفي Camels، وهو نظام تصنيف وتقييم يستخدم في تقييم المؤسسات المالية على أساس ثابت، وذلك من أجل تحديد المؤسسات التي تتطلب اهتمام إشرافي خاص، يمكن أن يطلق عليه على أنه نظام تصنيف إرشادي لتصنيف الحالة العامة للبنك. (El Khoury, 2018).

وتتبع جذوره إلى عام 1979، حيث قدم لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وتم بموجبها الإعلان عن إفلاس أكثر من 4000 بنك محلي، وبالتالي تعرض النظام المصرفي بشكل كامل لظاهرة فقدان الثقة وسحب الجمهور لودائعهم، وبالإضافة أيضا إلى انهيار مماثل في عام 1988 الذي أدى إلى فشل 221 بنك. (بومدين، 2016).

في واقع الأمر بدأ استخدام نموذج التقييم المصرفي Camels في بداية الثمانينات من جانب البنك الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية كأحد أدوات الإنذار المبكر، حيث قام البنك الاحتياطي الفدرالي بتصنيف البنوك و مدها بالنتائج دون القيام بنشرها للجمهور، إلى أن استطاعت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل وقوعه فقل العدد إلى 3 فقط في عام 1998،

وقد عكست نتائج تقييم البنوك الأمريكية حسب نموذج Camels كمقارنة للفترتين 1988 و 1998 نتائج سليمة لأداء البنوك، فقد أظهرت نتائج التقييم للربع الأول من عام 1998 أن جميع البنوك المحلية تقع في تصنيف 1 أو 2، ومنها ما يفوق بنسبة 40% من البنوك تتمتع بتصنيف رقم 1، مقارنة بنتائج التقييم ل 10 سنوات سابقة (1988) عندما كانت الأزمة المصرفية في أشدها، حيث كانت النتيجة ما يقارب نسبة 13% من عدد البنوك فقط هو من يحظى بتقييم رقم 1، وأن ثلث عدد هذه البنوك كانت تقع في التصنيفات الثلاثة الأخيرة أي بنتائج غير مرضية. (أحمد، 2005).

ولقد أثارت نتائج التحليل الذي قام به البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي الكثير من الأسئلة حول ما يتعلق بمصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك، ومنها توصل المحللون الاقتصاديون بهذا البنك أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا النموذج في كشف أوجه الخلل بالبنوك ومدى تحديد سلامتها وصحتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً سابقاً قبل استخدام النموذج، وبالإضافة أيضاً أثبتت الدراسات مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب العديد من المحللين والباحثين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور وذلك بهدف تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم ومساعدتهم في اختيار التعامل مع البنوك ذات الأداء الأفضل بمخاطر أقل، وقد رأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل نموذج Camels من ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور، وبالتالي يتم تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق، والتي تعد أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية. (بورقة، 2009).

ولكن ثار خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل نموذج Camels للجمهور، فظهر المؤيد والمعارض، وكان رأي المعارض أنها تعتبر غاية في السرية ولذا يجب أن تقتصر على السلطات الرقابية فقط حتى لا تؤثر على ثقة الجمهور في البنوك والنظام المصرفي ككل، بينما كان رأي المؤيد ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ليتم اتخاذ قراره على بيئة من الأمر طالما أن النشر

لن يؤثر على صحة وسلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى انهياره وفشله ككل. (بو خلخال، 2012).

تطور نموذج Camels:

لقد تطور نموذج Camels ومر بعدة مراحل قبل أن يصبح بهذا الشكل وذلك بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، وفي البداية كان يستند النموذج إلى أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لنموذج Camels واتخذ شكل CAEL الذي شمل كفاية رأس المال، جودة الأصول، عائد البنك، والسيولة ولم يشمل عنصري كفاءة الإدارة وحساسية لمخاطر السوق، ويعد نموذج CAEL أداة للرقابة المصرفية المكتنية ويعتمد على تحليل ودائع الربح السنوية التي ترسل من البنوك للبنك المركزي ومن ثم يتم عمل تقييم ربع سنوي لها استناداً إلى عناصرها الأربعة، وكان من أهم ما يميز نموذج CAEL أن اعتبر أداة للإنذار المبكر وتسليط الضوء على مواطن الضعف في أداء البنوك ويعد مؤشر للتفتيش الميداني، وعمل تقييم موحد للبنوك مجتمعة في تاريخ محدد. (دهيرب، 2015).

وقد نتج عن تطبيق نموذج CAEL أخطاء تحدث في العادة في غياب الشفافية، تمثل الخطأ الأول في حالة تصنيف البنك باعتبار أن موقفه المالي مرضي وفي الواقع الحقيقي يؤكد خلاف ذلك، أو أن يحدث الخطأ الثاني عندما يتم تصنيف بنك باعتبار أن موقفه المالي غير مرضي ولكن حقيقة الواقع تؤكد أن موقف البنك مرضي، ولكن عندما تم طرح نموذج بإضافة عنصر خامس CAMEL في عام 1979 عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج نموذج CAMEL أكثر من نموذج CAEL والاعتماد عليه في قراراتهم الرقابية، لأنه يعكس الواقع الحقيقي لموقف البنك مما يؤدي إلى تفادي أخطاء التصنيف الناتجة عن نموذج CAEL، وهو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه وتقييمه ويعتبر هذا النموذج أحد الوسائل الرقابية التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، وأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار خمسة عناصر وهي كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، عائد البنك، والسيولة. (بومدين، 2016).

وفي عام 1996 تم إضافة عنصر سادس يتعلق في الحساسية لمخاطر السوق ليصبح النموذج بشكله كالاتي CAMELS، حيث يقيس هذا النموذج ستة مجالات رئيسة وهي كفاية رأس المال، جودة الأصول (القروض والاستثمارات)، كفاءة الإدارة، عائد البنك، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق، حيث أضاف النموذج زيادة في التركيز على إدارة البنك للمخاطر. (Rozina, Shakil, 2018). (Sariful, 2018).

مفهوم نموذج Camels

"نموذج Camels هو نظام رقابي لتقييم أداء البنوك من خلال مؤشرات تم وضعها من قبل السلطات الرقابية الثلاث في الولايات المتحدة الأمريكية وهم (بنك الاحتياطي الفدرالي، الهيئة الرقابية للتأمين على الودائع، ومكتب رقابة العملة)، يتم به تقييم البنوك وفقا لمعايير رقابية معينة ليعبر عن حقيقة الموقف المالي لأي بنك ودرجة تصنيفه، ويعتبر أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم من خلال التفتيش الميداني". (السيد، 2016).

"تتمثل طريقة Camels في مجموعة من المؤشرات التي تستخدم من قبل السلطات الرقابية للبنك من أجل تقييم الأداء العام للبنك يستند على أساس القوائم المالية وفقا لستة عوامل يمثلها المختصر Camels، وتقاس سلامة البنك على أساس مقياس من 1 (الأقوى) إلى 5 (الأضعف)، حيث البنوك التي تحصل على درجة أقل من اثنان تعد مؤسسات عالية الجودة، بينما البنوك التي تحصل على درجة أكثر من 3 تعتبر مؤسسات أقل من مرضية (قليلة الجودة)". (Ramya, 2017).

" Camels هو نظام تقييم موحد يعطي كل بنك تصنيف مجمع على تقييم ستة عناصر رئيسة تتعلق بظروف البنك التشغيلية والمالية، ولها أثر كبير على متانة الوضع المالي للبنك، إن هذه العناصر هي كفاية رأس المال، نوعية وجودة الأصول، مقدرة وكفاءة الإدارة، نوعية ومستوى الإيرادات، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق، وأن تقييم هذه العناصر يؤخذ بعين الاعتبار حجم البنك ومخاطر البنك الكلية ودرجة تعقيد نشاطاته، وعادة يتم تصنيف البنك لمجلس إدارة البنك والإدارة العليا في البنك وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة". (الكراسنة، 2010).

" مؤشر Camels هو مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الوضع المالي للبنك ويعرف على أنه أداة لتقييم أداء البنوك وتحديد مواطن قوة وضعف المراكز المالية ووضع الإدارة بها، ومن ثم تحديد قدرتها على التعامل مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها." (بوعبدالله، 2017).

ومنه ترى الباحثة أنه يمكن أن نعرف نموذج Camels على أنه "عبارة عن نموذج لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال الفحص الميداني وتحليل الوضعية المالية للبنك ومعرفة درجة تصنيفه من خلال العناصر الستة المكونة له ومن ثم اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تجنب وقوع البنك في أي أزمات."

الفرع الثاني: مميزات وعيوب وكيفية عمل نموذج Camels

مميزات نموذج التقييم المصرفي Camels

يمكننا تلخيص أبرز مميزات نموذج التقييم المصرفي CAMELS في النقاط التالية:

- تقييم البنوك من خلال معيار موحد.
- يتم توحيد أسلوب كتابة التقارير من جميع البنوك.
- اختصار وقت التفتيش وذلك من خلال التركيز على ستة عناصر رئيسية، مما يؤدي إلى عدم تشتيت الجهود في تفتيش عناصر غير مهمة أو غير مؤثرة على سلامة وصحة الموقف المالي للبنك.
- تقليل حجم التقارير من خلال الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير.
- عمل تقييم شامل للنظام المصرفي ككل يتم وفق منهج موحد ومن ثم تحليل النتائج أفقياً لكل بنك على حدة، لكل مجموعة متشابهة في البنوك، ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء للبنوك في الستة عناصر المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

- يقوم على تطبيق مبدأ الإفصاح وإتاحة المعلومات للجمهور وأيضاً تطبيق مبدأ الشفافية.
- يساعد على مقارنة الأوضاع عبر الدول وذلك من خلال المؤشرات. (يحيى، 2017).

عيوب نموذج التقييم المصرفي Camels

يمكن تلخيص عيوب وانتقادات نموذج Camels في النقاط الرئيسية التالية:

1. يتم اختيار المؤشرات المالية التي بنى عليها النموذج تقوم على التقدير الشخصي ولا تكون افتراضات مثبتة احصائياً، فهناك العديد من البحوث العلمية التي توصلت إلى مؤشرات مالية أخرى أكثر فعالية وكفاءة ولها تأثير أقوى على الموقف المالي للبنك من تأثير المؤشرات المالية المستخدمة حالياً بواسطة النموذج، لذا من الأفضل استبدالها بالنسب الجديدة لتحسين كفاءة استخدام النموذج.
2. أعطى النموذج أوزان ثابتة للعناصر الستة المكونة للنموذج بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر، مما يقلل من كفاءة ودقة في التحليل والاعتماد على النتائج التي تم الحصول عليها.
3. حتى لو تم الوصول لأوزان ثابتة ومناسبة لكل عنصر حسب أهميته فإن من الصعب تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وأيضاً يقلل من أهمية ودقة هذا النموذج ونتائجه.
4. يعتمد النموذج على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الأصول وذلك باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافاً ملحوظاً من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.
5. عند حدوث تغير كبير في حجم الأصول لبنك معين الأمر الذي يضعه في مجموعة شبيهة أخرى أما أن تكون أكبر أو أن تكون أصغر من مجموعته السابقة، بالتالي يحدث تغيير في أوزان ودرجات تقييم البنك المعني بالرغم من أن مؤشرات وضعه المالي لم يتغير وإنما انحصر التغيير في حجم الأصول فقط. (بوميدن، 2016).

كيفية عمل نموذج التقييم المصرفي Camels

يقوم نموذج التقييم على إجراء تحليل شامل للأوضاع المصرفية وذلك من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات الفحص الميداني، والتي تكشف قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوبها في إدارة تلك المخاطر، وتمر بعدة مراحل منها:

(1) تقييم المخاطر من خلال تحديد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك ومدى تأثيرها عليه ومن ثم وضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحملة من خسائر ناتجة عن التفاعل مع تلك المخاطر.

(2) الرقابة على التعرض للمخاطر وتشتمل على دعم الاتصالات بين المستويات المختلفة بالبنك من مجلس إدارة وإدارة عليا وما بين العاملين فيما يتعلق بسلامة أداء النظم وتوفير تدريب مستمر للعاملين، وتشتمل أيضا على تنفيذ سياسات وإجراءات الحفاظ على سرية المعلومات واستمرار تقييم وتطوير الخدمات، ومن ثم وضع ضوابط الحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر من خارج البنك لتقديم الدعم الفني.

(3) متابعة المخاطر من خلال القيام بإجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من الكفاءة والفاعلية والتأكد من عدم وجود محاولات غير عادية لاختراقها، وأيضا التأكد من وجود إجراءات وسياسات للمراجعة الخارجية والداخلية تسهم تتبّع التغيرات والحد من حجم المخاطر. (شاهين، 2005).

مما يتطلب من نموذج التقييم الموحد القيام بإجراء تصنيف رقمي لكل بنك بالاستناد إلى العناصر الستة الأساسية وهي:

- كفاية رأس المال C - جودة الأصول A - كفاءة الإدارة M
- عائد البنك E - السيولة L - الحساسية لمخاطر السوق S

ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي موزع سلمياً من (1 إلى 5)، حيث يمثل الرقم 1 أعلى تصنيف (الأفضل في الأداء)، ويمثل الرقم 5 أدنى تصنيف (الأقل ضعفاً في الأداء)، وتصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة على النحو الآتي في جدول رقم (4):

جدول رقم (4): تصنيف البنوك حسب نموذج Camels

نوع تصنيف البنك	درجة التصنيف (النسبة الإجمالية)
قوي	التصنيف رقم/1 (1 - 1,4)
مرضي	التصنيف رقم/2 (1,5 - 2,4)
معقول	التصنيف رقم/3 (2,5 - 3,4)
هامشي	التصنيف رقم/4 (3,5 - 4,4)
غير مرضي	التصنيف رقم/5 (4,5 - 5)

المصدر: (دهيرب، 2015).

ويتم تحديد التصنيف النهائي للبنك بناءً على تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر في تقييمات العناصر المكونة لها، وبعد حصول البنك على درجة التقييم والتصنيف يتم وصف حالة البنك حسب درجة تصنيفه كالاتي في جدول رقم (5):

جدول رقم (5): وصف حالة البنك حسب نموذج Camels

وصف وضع و حالة البنك	تصنيف مكونات CAMELS
يكون مصرفاً سليماً بصورة أساسية في معظم النواحي. يُعدُّ ذا إدارة راسخة تمتاز بقدرتها على الصمود أمام التحديات باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة.	البنك الذي يكون تصنيفه (1,2)
يواجه بعض نقاط الضعف مما يتطلب القيام بإجراءات الأزمات لتصحيحها في إطار زمني معقول، مما يؤدي إلى ظهور بعض المشاكل في الملاءة والسيولة.	البنك الذي يكون تصنيفه (3)
تشير إلى وجود مشاكل جدية ويجب القيام على إجراء علاجي خاص بها، مع إيلاء الاعتبار إلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم البنك.	البنك الذي يكون تصنيفه (4,5)

المصدر: (المشهوراي، 2008).

الفرع الثالث: عناصر نموذج التقييم المصرفي Camels

يتكون نموذج التقييم المصرفي Camels لتقييم الأداء للبنوك من خلال ستة عناصر مكونة له بعض المؤشرات والنسب التي يتم من خلالها تقييم كل عنصر على حدى، لذا سيتم دراسة كل عنصر من العناصر الستة دراسة مفصلة، وكيف سيتم التقييم الفردي لكل عنصر بناء على نموذج التقييم المصرفي Camels، وبالإضافة إلى أهم المؤشرات والنسب التي يمكن أن يعتمد عليها كل عنصر ومن ثم توضيح نقاط القوة والضعف التي يشتملها العنصر وذلك من خلال درجات التقييم المعتمدة.

أولاً: نسبة كفاية رأس المال وفق نموذج التقييم المصرفي Camels

يحظى مفهوم كفاية رأس المال بأهمية متزايدة من الاقتصاديين بشكل عام، والمصرفيين بشكل خاص، وذلك لأن المفهوم يرتبط بتراكم رأس المال في البنك باعتبار البنك منشأة تسعى دائماً لتعظيم الربح، ولقد ازدادت هذه الأهمية في أواخر العقد بطريقة لافتة للنظر للدرجة التي ارتقت معها التوجهات الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولجنة بازل وبنك التسويات إلى مرتبة الإلزام، ولا غرابة في ذلك فقد أصبح العالم بأجمعه قرية صغيرة ينعزل فيها كل من لا يواكب توجهاتها ومن لا يحظى بقطعة من الكعكة العالمية، لأن تلك المؤسسات المالية الدولية أصبحت أقوى من الحكومات، حيث أصبحت تفرض آرائها على المؤسسات المالية المحلية متخطية في ذلك حكومات هذه الدول. (توفيق، 2018).

مفهوم نسبة كفاية رأس المال:

مفهوم كفاية رأس المال أو ما يعرف (بالحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال): هي إحدى آليات البنوك الداخلية التي تهدف إلى تقليل المخاطر في البنوك، وعليه يجب على البنوك التأكد بضرورة الاحتفاظ بمتطلبات رأس المال تكون أكثر حساسية للمخاطر المرافقة لكل نوع من أنواع أصول البنوك ولا سيما محفظة القروض، وتكون وفق نظام الأوزان المرتبطة بدرجة التصنيف الائتماني الممنوح للديون من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمي، وحسب معايير مفصلة من قبل لجنة

بازل 2، وهذا يعني إلزام البنوك على تكوين رأس مال يتناسب طردياً مع نوع وحجم المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، أي كلما زادت المخاطر الائتمانية كلما زادت معها متطلبات رأس المال بما يحافظ على ثبات نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر. (الربيعي، 2013).

وتعد نسبة كفاية رأس المال من أهم المؤشرات الفنية للملاءة في القطاع المالي، حيث تدل على متانة المركز المالي للبنك، وتساهم بشكل كبير في استقرار النظام المصرفي العالمي، وذلك من خلال إزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة وبالإضافة إلى تعزيز ثقة المودعين بهذه المؤسسات، وبالتالي تهدف هذه النسبة إلى الحفاظ على مقدرة البنوك على الاستمرار في العمل وذلك عن طريق الحفاظ على رأس مال قوي ومتين يسمح بمواجهة أية التزامات طارئة عند وجود ضغوط أمام البنك أو سحبات كبيرة من قبل المودعين في وقت قصير. (ناصر، 2016).

ويمكننا تلخيص مفهوم نسبة كفاية رأس المال: على أنه "حجم رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به البنك كنسبة مئوية من مجموع أصوله المرجحة بأوزان مخاطرها".

نشأة وتطور نسبة كفاية رأس المال:

يعتقد البعض أن ظهور الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال قد يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، باعتبارها السبب الوحيد والحقيقي لصدور مقررات بازل التي تعرف باسم "بازل 1"، لكن في واقع الأمر فإن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة قبل ذلك بكثير، ففي منتصف القرن التاسع عشر، قد صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد فيه الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لكل بنك ووفقاً لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها، ولكن في منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية من خلال وضع نسب تقليدية مثل "حجم رأس المال إلى إجمالي الأصول"، و"حجم الودائع إلى رأس المال"، ولكن جميع هذه الطرق أثبتت فشلها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، وعلى وجه الخصوص البنوك اليابانية والأمريكية، مما دفع بجمعيات البنوك سنة 1952 في نيويورك إلى الحاجة إلى

البحث عن أسلوب مناسب لتقدير نسبة كفاية رأس المال من خلال " قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال". (ضحاك، 2018).

ونتيجة إلى ذلك وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، لذلك تشكلت لجنة بازل أو ما يعرف بلجنة بال للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974، وقد أنشأت الدول الصناعية الكبرى هذه اللجنة من ضمن إطار بنك التسويات الدولية، وتعد تنظيم رأس المال الذي يهدف إلى تنسيق شروط العمل المصرفي، وذلك عن طريق تنظيم العلاقة بين رأس المال والودائع، ومع ظهور الأزمة المالية سنة 1977 قد ظهرت الحاجة الماسة إلى تطوير هذه الاتفاقية وذلك لضمان الاستقرار المالي العالمي وظهور مخاطر جديدة. (الطيب، 2011).

وحيث أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عدة توصيات هامة لتحقيق الاستقرار المصرفي، والتي تطورت بالانتقال من مقررات 1988 "بازل 1" ووصولاً في النهاية للاتفاقية الجديدة لعام 2010 "بازل 3"، وكانت على النحو التالي:

- في عام 1988 وبعد العديد من الجهود وسلسلة الاجتهادات أقرت لجنة بازل مقررات لكفاية رأس المال عرفت باتفاقية "بازل 1"، قدرت نسبة كفاية رأس المال ب 8%، كما وأوصت بالتدريج لها خلال الثلاث سنوات من سنة 1990 والالتزام الحقيقي لها بنهاية سنة 1992، وقد سميت بنسبة كوك " COOKE"، فقد ألزمت الاتفاقية البنوك بالاحتفاظ بحد أدنى لكفاية رأس المال يتم احتسابها وفق المعادلة التالية:

نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 1 = إجمالي رأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند)/الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة $\leq 8\%$

- وفي عام 1996 تم تعديل مقررات بازل 1، بإدخال مخاطر السوق، ويتم من خلال احتساب معدل الملاءة مع اضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لا يقل تاريخ استحقاقها عن السنتين، وتكون في حدود 250% من رأس مال الأساسي، وقد أطلق على هذا التعديل مفهوم كفاية رأس المال 1.5، يتم احتسابه وفق المعادلة الآتية:

نسبة كفاية رأس المال حسب تعديل بازل 1 = إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة) / الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها + الأصول مرجحة بمخاطر السوقية * $12.5 \leq 8\%$ (عريس، 2017).

- وفي عام 2004، جاءت مقررات بازل الثانية التي تمت إجازتها كمحاولة لمعالجة قصور بازل الأولى، وقد تضمنت اتفاقية بازل 2 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، حيث تم إضافة المخاطر التشغيلية وتعديل مكونات رأس المال، وأصبح يتكون من الشريحة الأولى وهي (رأس المال الأساسي) ولم تتغير، والشريحة الثانية وهي (رأس المال المساند) ولم تتغير، كما وتم إضافة الشريحة الثالثة المتمثلة في (الديون قصيرة الأجل التي تغطي مخاطر السوق وذلك في حدود 250% من رأس المال الأساسي للبنك)، وعليه يتم احتساب المعادلة كالآتي:

نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 2 = إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + الأصول المرجحة بمخاطر سوقية * $12.5 + 12.5 \leq 8\%$ (قدي، 2017).

- وفي عام 2010، ونتيجة عدم تمكن اتفاقية بازل 2 من أن تحقق الاستقرار المصرفي وعقب حدوث أزمة المالية العالمية سنة 2008، عملت لجنة بازل على إعادة النظر وقامت بالعديد من الإجراءات والتعديلات على الاتفاقية وخرجت بإصدار قواعد ومعايير جديدة عرفت باتفاقية بازل 3، وهدفت الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال، وأيضا تعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي، وذلك حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، وأن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عمليا لأنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل حيث من المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بتطبيق بازل 3 اعتبارا من يناير سنة 2013 ووصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019، وهذه المدة الزمنية جعلت البنوك تتنفس الصعداء، بحيث ركزت على محورين أساسيين، المحور الأول بتدعيم رأس مال البنوك وذلك بهدف الرفع من مستوى ملائمتها،

أما المحور الثاني يتعلق بوضع معايير عالمية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك، ويتم احتسابها وفق المعادلة الآتية:

نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 3 = إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى) رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + الشريحة الثانية / مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل $\leq 10.5\%$ (صالح، 2015).

وقد يكون من السابق لأوانه الحديث عن شيء اسمه "اتفاقية بازل 4" التي تتعلق بالرقابة والإشراف على البنوك، ولكن بالفعل قد بدأت الخلافات تظهر حول كيفية وتوقيت وتفسير تنفيذ بعض من بنود اتفاقية بازل 3، والعديد من الدول بدأت تخطو بعض الخطوات الانفرادية اتجاه تجاوز الاتفاقية السابقة، واتخاذ بعض الإجراءات الأحادية والتي يمكننا اعتبارها خطوة باتجاه بازل 4، حيث إنّ التقارير الدورية الواردة من لجنة بازل وبالإضافة إلى تصريحات مسؤوليها وتوقعات بعض الخبراء، تفيد بأن هناك تعديلات قادمة في الأفق، وما دامت المسألة تتعلق بجميع أنواع المخاطر من الائتمانية والتشغيلية والسوقية، فقد ينجم عنها وباحتمال كبير أن يتم فرض زيادات معتبرة في متطلبات رأس المال. (ناصر، 2016).

مؤشرات تصنيف نسبة كفاية رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS:

يبين الجدول رقم (6) مؤشرات وأسس تصنيف نسبة كفاية رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS الذي يبين قاعدة رأس مال البنك الجيدة من الضعيفة، على النحو الآتي:

الجدول رقم(6): تصنيف نسبة كفاية رأس المال وفق نظام CAMELS

تصنيف رأس مال البنك	وصف وضع و حالة البنك من خلال بعض المؤشرات
1	البنك الذي يصنف رأس ماله "1" يتصف بأنه لديه أداء قوي للأرباح، ويوجد عنده نمو جيد للأصول، وخبرة الإدارة تكون جيدة في متابعة الأعمال في البنك ومن ثم تحليل المخاطر المتعلقة بها، وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها، ويكون حجم منخفض للأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها، ويتم إعطاء عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب ويطلق عليها بمعقولة توزيع الأرباح.
2	البنك الذي يصنف رأس ماله "2"، يكون لديه نفس خصائص البنك الذي يصنف رأس ماله "1"، وتتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن يمكن أن يمر البنك بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل التي تم ذكرها، مثلاً قد يكون أداء البنك للأرباح قوياً ويدير نمو أصوله بشكل جيد، ولكن من المحتمل أن تواجه أصوله مشاكل مرتفعة نسبياً من خلال إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كاف لدعم المخاطر التي تلازم مسارات الأعمال.
3	البنك الذي يصنف رأس ماله "3" يتوافق هذا البنك مع متطلبات القانونية للملاءة المصرفية، ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية تتمثل في وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، وضعف في ربحية البنك وفي نمو أصوله، مما يتطلب إشراف تنظيمي لضمان مناقشة الإدارة أو المساهمين السليم للقضايا ذات الشأن ومن ثم اتخاذ الإجراءات الصحيحة لتحسين كفاية رأس المال.
4	البنك الذي يصنف رأس ماله "4" يكون لديه مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لدعم المخاطر التي تلازم مسارات الأعمال والعمليات في البنوك، وبحيث يكون لديه مستوى عال من الخسائر المتوقعة في القروض غير العاملة والتي تتجاوز أكثر من نصف رأس ماله، كما ولديه مشاكل في المعاملات المصرفية والعمليات الائتمانية ومن ثم تحقيق نتائج سلبية في ربحيته، وإن لم تتخذ الإدارة أو المساهمون إجراءً فوراً لتصحيح هذه الاختلالات، بالتالي يتوقع الإحساس الوشيك للبنك.
5	البنك الذي يصنف رأس ماله "5" يعتبر بنك معسراً، ويتطلب الإشراف الرقابي القوي لتلافي خسائر المودعين والدائنين، وأن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية والإقراض قد تجاوزت إجمالي رأس المال، ومع وجود احتمال قليل بأن تستطيع الإدارة والمساهمون من منع الانهيار الكلي للبنك.

المصدر: (يحيى، 2017).

ثانياً: نسبة جودة الأصول وفق نموذج التقييم المصرفي CAMELS

تعد نسبة جودة الأصول أداة ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكي، لأنها تمثل الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، بحيث تعتبر حيابة البنك على أصول جيدة سوف تؤدي إلى توليد دخل أكثر ومن ثم تقييم أفضل لكل من السيولة ورأس المال والإدارة، ونسبة جودة الأصول تعكس أداء البنك من حيث نستطيع من خلالها معرفة مدى انخفاض أو ارتفاع نسبة القروض غير العاملة، فكلما انخفضت القروض غير العاملة كانت جودة الأصول "جيدة" وعلى العكس تماماً فكلما ارتفعت القروض غير العاملة كانت جودة الأصول "ضعيفة". (حافظ، 2016).

مفهوم جودة الأصول:

ويقصد بها قدرة الأصول على تحقيق الإيرادات اللازمة التي تواجه المخاطر المرتبطة بالقروض ومحافظ الاستثمار، وتقاس بنسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، والقروض غير العاملة تظهر عن احتمال تعثر المقرضين في سداد أصل القرض مع إضافة الفوائد المترتبة عليه، وهناك عدة عوامل قد تؤدي إلى تعثر القروض، منها: عوامل داخلية خاصة بالبنك مثل "عدم دراسة وضع العميل بشكل جيد، وعدم متابعة القروض، ووجود إدارة فاشلة في إدارة العمليات الائتمانية من عملية التوزيع مثلاً، وبالإضافة إلى أسباب تتعلق بالعميل نفسه"، وهناك أيضاً عوامل خارجية التي تتعلق بالظروف العامة الاقتصادية. (يامين، 2016).

وتأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، بأن تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال عادة على درجة موثوقية مؤشرات نوعية وجودة الأصول، وبالإضافة إلى أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي غالباً من نوعية الأصول وصعوبة تسهيل الأصول، بذلك فإن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والتجارة بالمشتقات والرهونات. (بومدين، 2016).

مخاطر الائتمان وجودة الأصول:

تعد مخاطر الائتمان العنصر الأساسي الذي يؤثر على جودة الأصول، ويعرف مخاطر الائتمان باحتمالية إخفاق عملاء البنك "المقترضين" بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك، أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها، أي تكون هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه البنك في الموعد المحدد. (عنانزه، 2014).

ويرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة ونوعية الأصول واحتمال عدم القدرة على السداد، وتنشأ هذه المخاطر من عوامل مختلفة وعديدة تؤدي إلى عدم سداد الدين في موعد الاستحقاق ويمكن تلخيصها بالآتي:

1. عدم قيام البنوك بمتابعة المشاريع الممولة وأوضاع المقترضين.
2. اعتماد القرار الائتماني على الضمانات أكثر من اعتماده على الجدوى الاقتصادية لمشروع المقترض الممول.
3. اهتمام البنوك بزيادة أرباحها دون الاهتمام لدرجة المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع في الإقراض.
4. عندما يتم التدخل من قبل الإدارات العليا في قرار منح الائتمان خلافاً عن توصيات أقسام الائتمان.
5. عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض.
6. عدم دقة الدراسات الائتمانية التي يقوم بها موظفو الائتمان في البنوك، ويكون ذلك إما ناجم عن ضعف تأهيل هؤلاء الموظفين، أو عن الضغوط التي تمارسها إدارات البنوك في مجال التوسع في منح الائتمان.
7. عدم تناسب مبلغ القرض مع حاجة المقترض من حيث الحجم أقل كان أم أكبر.

8. تراجع الأوضاع الاقتصادية العامة وحصول ظروف طارئة غير متوقعة في البلد.
(عبد القادر، 2008).

الأمور الواجب مراعاتها حول دراسة جودة الأصول:

يتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة الأمور والقضايا الآتية:

- شدة وحجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
- معاملة وحجم الإدارة لقروض الموظفين.
- التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترضين أو المقترض الواحد ذوي العلاقة.
- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة الائتمانات المتعثرة وخسائر القروض.
- اتجاهات وحجم آجال تسديد القروض التي فات موعد استحقاقها والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها. (بحي، 2017).

مؤشرات جودة الأصول:

تستخدم مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن يتم من خلالها الاستدلال على جودة الأصول، ومن أهمها:

أولاً: التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد المشاكل المتعلقة بالمحفظة الائتمانية والمرتبطة بجودة الأصول، وخاصة وأن التسهيلات الائتمانية تعتبر المكون الأكثر أهمية في جانب الأصول، ويشير تزايد هذا المؤشر إلى تدهور جودة المحفظة الائتمانية وبالتالي زيادة درجة المخاطرة فيها.

ثانياً: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول

يوضح هذا المؤشر مدى قيام البنوك بدورها الرئيس في مجمل الاقتصاد المحلي، أي الوساطة بين القطاعات الاقتصادية ذات الفائض والقطاعات الأخرى ذات العجز، كما تظهر دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية ومدى العمق المالي في الاقتصاد.

ثالثاً: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات

يعكس هذا المؤشر درجة تركيز التسهيلات الممنوحة لنشاط أو قطاع اقتصادي معين، حيث يعتبر ارتفاع درجة التسهيلات الممنوحة لنشاط قطاع معين عاملاً يزيد من درجة المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، وذلك نظراً لارتباط القدرة على السداد بالتقلبات غير المتوقعة والتطورات المصاحبة لهذا النشاط أو القطاع.(عطا الله، 2017).

مؤشرات تصنيف نسبة جودة الأصول وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS:

يبين الجدول رقم (7) مؤشرات وأسس تصنيف نسبة جودة الأصول وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS الذي يبين أصول البنك الجيدة من الضعيفة، على النحو الآتي:

الجدول رقم (7): تصنيف نسبة جودة الأصول وفق نظام CAMELS

تصنيف جودة أصول البنك	وصف وضع وحالة البنك من خلال بعض المؤشرات
1	البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله "1" يتصف بحجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محددة من رأس المال، ووجود اتجاه ثابت وإيجابي في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها، ويكون هناك ضبط جيد لقروض الموظفين والتركيزات الائتمانية بما يعطي حداً أدنى من المخاطرة، ويكون هناك الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة، وبالإضافة إلى احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللائمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.
2	البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله "2" يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة بـ "1" ولكن يشهد عيوباً أو نقاط ضعف في إحدى العوامل، كما وتتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة " لا تتجاوز بالعادة 25% من إجمالي رأس المال " بأن يشهد البنك اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها أو تم تمديدها أو في مستوى الخسائر المكونة لمواجهةها، أو ممكن أن توجد بعض نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.

3	البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله "3" يظهر نقاط ضعف رئيسية، إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإنه يؤدي إلى هلاك رأس المال ومن ثم إعسار البنك مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي ليتم ضمان اتخاذ الإدارة خطوات الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، ويتميز هذا التصنيف بزيادة حجم التسهيلات الائتمانية المتعثرة "لا تتجاوز 40% من رأس المال الاجمالي".
4	البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله "4"، يظهر ضعف عام في العديد من العناصر التي تم ذكرها، مما تبرز الحاجة الماسة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بحجم التسهيلات الائتمانية الكبير الذي قد يصل إلى 60% من إجمالي رأس المال، ورغم ذلك ممكن أن تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.
5	البنك الذي يصنف جودة أصوله "5" يظهر هذا البنك مستوى عالياً من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة قد تتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال أو تسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للدائنين والمودعين، ولكن بالرغم من ذلك قد يوجد احتمالية ضئيلة جدا بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول البنك.

المصدر: (المشهوراي، 2008).

ثالثاً: نسبة كفاءة الإدارة وفق نموذج التقييم المصرفي Camels

لعل استمرار التطور التقني والتقدم العلمي الذي تم تحقيقه في مختلف المجالات يتطلب النظر بمختلف أنواعها بطريقة متجددة، ومع دخول الألفية الثالثة بدأت الأسس لنجاح إدارة الأعمال تتحول إلى ما يطلق عليه " الميزة التنافسية " التي تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة وكفاءة الإدارة والعاملين في المؤسسة على التميز، مما يتطلب ضرورة قيام إدارة هذه المؤسسات بتطوير مفاهيمها وأساليبها الإدارية.(الصمادي، 2015).

مفهوم كفاءة الإدارة:

تعرف الكفاءة على أنها "إنجاز الكثير بأقل ما يمكن"، بمعنى آخر العمل على تقليل الموارد المستخدمة سواء هذه الموارد بشرية أم مالية أم مادية، وكذلك العمل على تقليل الهدر في ما يعرف بالطاقة الإنتاجية، وعرفت أيضاً على أنها تعبير عن مدى نجاح المؤسسة في حسن استخدام

المدخلات وذلك لغرض تعظيم المخرجات المستهدفة، ولا يختلف مفهوم كفاءة الإدارة المصرفية من حيث المبدأ والمعنى حيث ممكن تعريفه على أنه "الإدارة التي تستطيع توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح بمصاريفها التشغيلية". (العنيزي، 2015).

فالإدارة السليمة هي واحدة من أهم العوامل وراء أداء أي بنك، حيث تعتبر عنصراً لا غنى عنه في إطار عمل نموذج CAMELS، ويشتمل مصطلح الكفاءة الإدارية على "قدرة الإدارة على تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح بأقل التكاليف، ومدى قدرة إدارة البنك على التخطيط والتفاعل في البيئة الديناميكية، والابتكار، والقيادة، وبالإضافة إلى مدى التزام إدارة البنك بتطبيق المعايير". (Susmitha, 2017).

وبتحليلنا لهذا التعريف نجد أن كفاءة الإدارة البنكية يمكن تلخيصها في النقاط الرئيسة الآتية:

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في المصاريف التشغيلية، وهو ما يسمى " كفاءة المصاريف التشغيلية".
- الكفاءة في توزيع المصاريف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل ويطلق عليها " كفاءة الحجم".
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط، ويعرف هذا النوع من الكفاءة على أنه "الكفاءة التشغيلية". (قايدي، 2015).

مؤشرات تقييم كفاءة الإدارة:

يتم تقييم كفاءة الإدارة بناء على المؤشرات الآتية:

- مدى التزام الإدارة العليا في البنوك بالتعليمات والقوانين والأنظمة المصرفية.
- مدى دقة المعلومات والبيانات المقدمة للسلطة.

- مدى تجاوب الإدارة مع جهاز التفتيش الداخلي ومع تقارير التدقيق الداخلي.
- مدى معرفة وخبرة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي.
- مدى قدرة الإدارة على المرونة والتخطيط في التكيف مع المتغيرات والمستجدات.
- مدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وأن يتم إدارتها بشكل مميز وجيد.
- مدى قدرة الإدارة على أن تقوم بمواجهة التقلبات التي تحدث في سوق الأعمال.
- مدى وجود خطط تنمية بشرية تكون واضحة في التعيين ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب. (محمد، 2013).

أما مفهوم كفاءة الإدارة فهو معنى واسع، ولا يمكن حصره في نطاق ضيق، إلا أن هناك بعض المعادلات التي يمكن أن يتم من خلالها الاستدلال على كفاءة الإدارة، ومن أهمها:

- إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.
- مصاريف الفائدة إلى إجمالي الودائع.
- المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول. (Lucky, 2017).

مؤشرات تصنيف نسبة كفاءة الإدارة وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS:

يبين الجدول رقم (8) مؤشرات وأسس تصنيف نسبة كفاءة الإدارة وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS الذي يبين كفاءة إدارة البنك الجيدة من الضعيفة، على النحو الآتي:

الجدول رقم (8): تصنيف نسبة كفاءة الإدارة وفق نظام CAMELS

تصنيف كفاءة إدارة البنك	وصف وضع و حالة البنك من خلال بعض المؤشرات
1	البنك الذي يتم تصنيف كفاءة إدارته "1" يتصف بأن له أداءً قوياً ومتميزاً للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، ويتمتع بممارسات قوية في مجال إدارة المخاطر تتناسب مع حجم البنك والأزمات والمخاطر التي يتعرض لها، وتكون كل المخاطر في البنك ذات أهمية ويتم قياسها والتحكم فيها، ويظهر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مقدرتهم وسرعتهم في معالجة الأمور الطارئة والمشاكل الكامنة.
2	البنك الذي يتم تصنيف كفاءة إدارته "2" يكون أداء البنك مرضياً للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وممارسات مرضية لكن أقل تميزاً في مجال إدارة المخاطر تتناسب مع حجم البنك والأزمات والمخاطر التي يتعرض لها، وقد تبرز في البنك أوجه ضعف قليلة لكنها ليست ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأمن وسلامة البنك، وبصورة عامة تكون المخاطر في البنك معروفة ويتم قياسها والتحكم فيها.
3	البنك الذي يتم تصنيف كفاءة إدارته "3" يتصف بأن أداء الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة يحتاج مزيداً من التحسن، ومقدرة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قد تكون غير مناسبة لنوعية وحجم موقف البنك وتكون دون المستوى، وتكون ممارسات إدارة المخاطر في البنك أقل من الحد المرضي الذي يتناسب مع طبيعة أنشطة البنك، والمشاكل والمخاطر الهامة في البنك قد تكون غير معروفة بصورة واضحة وكافية وغير قابلة للتحكم فيها وقياسها.
4	البنك الذي يتم تصنيف كفاءة إدارته "4" يتصف بعجز وتراجع في أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتكون ممارسات إدارة المخاطر في البنك غير كافية ولا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة أنشطة البنك، وحجم المشاكل والتعرض للمخاطر في البنك مفرط فيه، وبالإضافة إلى عدم مقدرة البنك في تحديد المشاكل والمخاطر الكبرى بشكل مناسب مما قد يستلزم من جانب مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عملاً فورياً بما يدعم السلامة المالية للبنك.
5	البنك الذي يتم تصنيف كفاءة إدارته "5" يكون هناك ضعف عام في أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وضعف شديد في إدارة المخاطر، وعدم مقدرة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على تصحيح المشاكل في البنك وتطبيق نظام مناسب لإدارة المخاطر، وعدم كفاية تعريف وقياس وتحديد المخاطر، وأيضاً القيام باستبدال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أصبح أمراً ضرورياً أو القيام بتعزيزهم.

المصدر: (نوفل، 2015).

رابعاً: نسبة عائد البنك وفق نموذج التقييم المصرفي CAMELS

على الرغم من توسع و تنوع أعمال البنوك، وتنوع ما تقدمه من منتجات مصرفية أي "خدمات مصرفية"، إلا أن الوظيفة الائتمانية في منح القروض تعد في المرتبة الأولى من ضمن أساسيات عمل هذه البنوك ومصدر من مصادر دخل وعائد البنوك، فمن خلال هذه الوظيفة يمكن للبنك أن يجسد الدور الرئيس الذي تأسس عليه بنیان العمل المصرفي منذ زمن بعيد والمتمثل بدور البنك وسيطاً مالياً بين أصحاب رؤوس الأموال وما بين مضاربين لهذه الأموال، وبالتالي يجعل عوائد النشاط الائتماني تشكل النسبة الرئيسة من مجموع ما يحصل عليه البنك من دخل وإيرادات أنشطته الأخرى. (صلاح، 2017).

مفهوم نسبة عائد البنك:

إن نسبة عائد البنك تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح، وإن معظم إيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة (هامش سعر الفائدة)، حيث تزيد ربحية البنوك التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض وخصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى آخر أن الربحية تزيد كلما ارتفع هامش سعر الفائدة، فطبيعة أعمال البنوك تقوم على استثمار أموال الغير وهم المودعين مقابل منحهم عوائد "فوائد"، وبالمقابل لها دور بارز في الحياة الاقتصادية حيث تعتبر أداة لا يمكن الاستغناء عنها لأنها تعد عاملاً مهماً في تمويل الاستثمار الذي يعتبر عصب النشاط الاقتصادي، إذ تقوم البنوك بمنح تسهيلات مصرفية "قروض" لعملائها، مقابل الحصول على فوائد على استخدام هذه الأموال، وبالتالي يحقق البنك التجاري دخله بشكل رئيس من خلال الفارق بين الفوائد المدينة والدائنة. (محمد، 2014).

الأمور الواجب مراعاتها حول دراسة نسبة عائد البنك:

يتم تصنيف نسبة عائد البنك بالاستناد إلى دراسة الأمور والقضايا الآتية:

- تركيب ونوعية عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.

- مدى اعتماد البنك على عمليات الأوراق المالية والبنود الاستثنائية، والأنشطة التي تتصف بمخاطرها العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل.
- اتجاهات وحجم العناصر المختلفة للدخل الصافي.
- مدى كفاية الاحتياطات والمخصصات الخاصة بخسائر القروض.
- مدى فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات.
- مدى كفاية الدخل والأرباح في البنك لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع أرباح معقولة. (يحيى، 2017).

مؤشرات عائد البنك:

تستخدم مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن يتم من خلالها الاستدلال على دخل وإيرادات وعائد البنك، ومن أهمها:

أولاً: صافي الدخل التشغيلي إلى إجمالي الأصول

نسبة الربح التشغيلي أو "صافي الدخل التشغيلي" للبنك مقسوماً على متوسط إجمالي الأصول، ويقيس قدرة إدارة البنك على الحفاظ على نمو الإيرادات بمعنى أنها تكشف مقدار الربح والدخل الذي يمكن أن يحققه البنك، ويقيس أيضاً الاستخدام الأمثل للأصول الذي يزيد من الربح التشغيلي للبنك، وكلما ارتفعت نسبة كان ذلك أفضل للبنك.

ثانياً: صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الأصول

هامش صافي الفائدة: هو مقياس يقيس الفرق بين الفوائد المتولدة والمكتسبة والفوائد المنفقة من قبل البنك، ويتم التعبير عنه كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك أفضل للبنك.

ثالثاً: صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل

تقدر هذه النسبة الفرق بين الفوائد المدينة والفوائد الدائنة كنسبة مئوية من إجمالي الدخل المكتسب من قبل البنك خلال السنة المالية، ويتكون إجمالي الدخل من دخل الفائدة والعمولة وصافي الربح من بيع الاستثمارات والأراضي والأصول وبالإضافة إلى إعادة تقييم الاستثمار. (Aspal, 2016).

مؤشرات تصنيف نسبة عائد البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

يبين الجدول رقم (9) مؤشرات وأسس تصنيف نسبة عائد البنك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS الذي يبين إدارة البنك للدخل والعوائد الجيدة من الضعيفة، على النحو الآتي:

الجدول رقم (9): تصنيف نسبة عائد البنك وفق نظام CAMELS

تصنيف عائد البنك	وصف وضع و حالة البنك من خلال بعض المؤشرات
1	البنك الذي يتم تصنيف عائدته "1" يوفر البنك الدخل والعائد الكافي في تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع الأرباح بمعقولية للمساهمين، ويتمتع البنك بسلامة أوضاع الميزانية للرقابة والتخطيط القوية على بنود النفقات والدخل، ويكون هناك اتجاه إيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية، وبالإضافة إلى اعتماد البنك بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.
2	البنك الذي يتم تصنيف عائدته "2" يولد البنك دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة، ويوفر البنك نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن البنك قد يشهد اتجاهات سلبية، تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة صافي الأرباح، مما يستدعي تحسين قدرة الإدارة في الرقابة والتخطيط على العمليات المصرفية.
3	البنك الذي يتم تصنيف عائدته "3" يظهر البنك نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة، حيث يشهد البنك انخفاض في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعالية الإدارة مما يعيق تكوين الاحتياطيات اللازمة، وبالإضافة إلى أن الأمر يتطلب وجود رقابة تنظيمية ليتم ضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء صافي الأرباح.

4	البنك الذي يتم تصنيف عائدته "4" يشهد البنك مشاكل حادة في الربحية والدخل، وقد يكون صافي الربح إيجابياً لكن لن يكون كافياً للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، لذا يتطلب من البنك تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال، ويتطلب أيضاً إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات.
5	البنك الذي يتم تصنيف عائدته "5" يشهد البنك خسائر بصورة تعرض ملاءته للعديد من المخاطر، مما يستدعي وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، وعند عدم القيام بإجراء فوري فإن الخسائر سوف تؤدي إلى الإعسار الوشيك.

المصدر: (المشهوراي، 2008).

خامساً: نسبة سيولة البنك وفق نموذج التقييم المصرفي CAMELS

تقوم البنوك بدور الوسيط بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في البنك، وما بين المقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، وبالإضافة لقيامها أيضاً بدور لا يقل أهمية عن دور الوساطة وهو دور تحويل الاستحقاق، بحيث يتم تحويل ودائع العملاء قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، وتقوم بذلك بتوفيق رغبات المدخرين في تسهيل ودائعهم عند الحاجة، وبين رغبات المقترضين في أن يحصلوا على قروض، بحيث تتزامن مواعيد استحقاقها ومواعيد تحقق العوائد من المشروع الممول، وتعتبر هذه الأدوار للبنوك متناقضة في غرضها وهدفها ولا يمكن القيام بها إلا بترسيخ قناعة لدى أطرافها بقدرة البنوك على القيام بها فعلاً، ومن هنا جاء دور السيولة ومدى أهمية السيولة للنظام المصرفي. (أبو خريص، 2015).

مفهوم نسبة السيولة:

يمكن تعريف مفهوم السيولة بأنه: "مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون وجود خسائر في قيمتها وذلك لمقابلة الالتزامات المستحقة في مواعيدها دون تأخير"، أما بالنسبة لمفهوم السيولة المصرفية هي "قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية والذي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات المقترضين وذلك من أجل تلبية حاجات المجتمع"، بمعنى أن البنك يقوم باحتفاظ جزء من أصوله في شكله السائل بدرجات متفاوتة؛ وذلك ليتم مواجهة

الزيادة في سحب الودائع مع تمكن البنك في نفس الوقت من استغلال الودائع بما يحقق له أكبر ربح ممكن.(الرقبيات، 2016).

وتعتبر نسبة سيولة البنك من وجهة نظر الباحثة "قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، ويتم ذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة في القيمة".

وبالتالي ينحصر مفهوم السيولة في النقاط الرئيسة الآتية:

- قدرة البنك على تسهيل أصوله في أي وقت شاء وبدون خسارة.
- مقدرة البنك على مقابلة طلب السحوبات من الودائع في أي وقت.
- تلبية البنك للاحتياجات المالية للمؤسسات والمستثمرين والأفراد على شكل تسهيلات ائتمانية وقروض.(كرومي، 2017).

أبعاد نسبة السيولة في البنك:

وللسيولة المصرفية ثلاثة أبعاد رئيسة وهي:

1. المخاطرة: وتكون المخاطرة في احتمالية هبوط قيمة الأصول أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال أو احتمالية التقصير.
2. التكلفة: هي عبارة عن التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.
3. الوقت: ويمكن في السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الأصول إلى نقدية.(حمد، 2017).

العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

هناك العديد من العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية منها:

1- عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

تؤدي عملية الإيداع إلى تحسين سيولة البنك، وعلى العكس فإن عملية السحب على الودائع تؤدي إلى انخفاض النقدية الموجودة في البنوك واحتياطيات البنك التجاري لدى البنك المركزي.

2- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك:

تزيد سيولة البنك التجاري إذا كان رصيد حسابه الجاري دائماً لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في البلد، وتعد عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى إحداث تغيير في توزيع السيولة المتاحة بين البنوك دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في إجمالي السيولة المصرفية.

3- رصيد رأس المال الممتلك:

كلما ارتفع رصيد رأس المال الممتلك ترتفع السيولة، أما في حالة انخفاض رصيد رأس المال الممتلك تتخفّض السيولة.

4- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك:

عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض عرض العملة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة النقدية أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى البنوك، ومنها يقلل قابليتها على منح التسهيلات الائتمانية، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على زيادة سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، وزيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس عندما يقوم بارتفاع عرض العملة.

5- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:

إذ تتحسن سيولة البنك في حالة كون عملاء البنك دائنين للخزينة "أي عند ايداع الموظفين أجورهم لدى البنك، واسترداد مبالغ السندات الحكومية عند استحقاقها، والقيام بصفقات توريد خدمات وبيع للدولة"، وبالعكس من ذلك تنخفض السيولة عندما يقوم زبائنه بدفع الضرائب للحكومة، وشراء الأوراق المالية الحكومية لحالات الخزينة، وعند سحب العملاء لجزء من ودائعهم وايداعها لدى صناديق التوفير للحصول على فرق العائد. (عبد السادة، 2008).

مكونات السيولة المصرفية:

تتكون سيولة البنك حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

أولاً: السيولة الحاضرة في الأصول النقدية التي يمتلكها البنك: ويعرف على أنه مجموع ما يوجد بحوزة البنك من نقد سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية والودائع النقدية لدى البنك المركزي "الاحتياطي القانوني"، وبالإضافة إلى الشيكات تحت التحصيل يقدمها العملاء، والودائع لدى البنوك الأخرى.

ثانياً: السيولة شبه النقدية: هي مجموعة من الأصول التي تدر دخلاً للبنك، ويمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة في أسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف، وتتكون من الأصول التي يمكن رهنها أو بيعها مثل: الأوراق التجارية المخصومة (السند لأمر، الكمبيالة)، وسندات الحكومة. (وهيبة، 2014).

مؤشرات سيولة البنك:

تستخدم مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن يتم من خلالها الاستدلال على سيولة البنك، ومن أهمها:

- الأصول السائلة/ إجمالي الودائع
- الأصول السائلة/ إجمالي الأصول
- الأصول السائلة/ إجمالي الالتزامات
- (النقدية + الاستثمارات المتاحة للبيع)/ إجمالي الودائع
- الأرصدة النقدية/ إجمالي الودائع

ويدل ارتفاع في القيمة الرقمية للمؤشرات والنسب السابقة على ارتفاع نسبة السيولة في البنك، وبالتالي يتجنب البنك مخاطر السيولة أو بيع أصول غير متداولة وذلك لمواجهة احتياجات السيولة، ولكن في نفس الوقت يحد من الأموال المتاحة للاستثمار، ومنها يجب على البنك الموازنة بين متطلبات السيولة من زاوية وهدف الربحية والنمو من زاوية أخرى. (سلام، 2015).

مؤشرات تصنيف نسبة سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

يبين الجدول رقم (10) مؤشرات وأسس تصنيف نسبة سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS الذي يبين إدارة البنك للسيولة الجيدة من الضعيفة، على النحو الآتي:

الجدول رقم (10): تصنيف نسبة سيولة البنك وفق نظام CAMELS

تصنيف سيولة البنك	وصف وضع و حالة البنك من خلال بعض المؤشرات
1	البنك الذي يتم تصنيف سيولته "1" يتصف البنك بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية والبيئة الاقتصادية وبيئة العملاء، وامتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المريح لعمليات الإقراض بين البنوك لمقابلة احتياجات السيولة، ويكون هناك توفر أصول سائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي على الطلبات غير المتوقعة، وتوفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات، وبالإضافة إلى محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك لاحتياجات السيولة.
2	البنك الذي يتم تصنيف سيولته "2" يكون له نفس خصائص التصنيف المذكورة ولكن البنك يشهد بعض نقاط الضعف، ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون أن يكون هناك رقابة تنظيمية، مثلاً قد يلبي البنك احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو الإشراف الفعال للعمليات أو الرقابة والتخطيط.
3	البنك الذي يتم تصنيف سيولته "3" تظهر نقاط ضعف رئيسة في عدد من العوامل المذكورة، وحيث يشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يظهر مشكلات في السيولة، يتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لكي يتم ضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة، ويجب أن يتم أيضاً تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة البنك على تلبية الالتزامات اليومية.
4	البنك الذي يتم تصنيف سيولته "4" يشهد مشاكل سيولة حادة في البنك، مما يستدعي رقابة تنظيمية فورية قوية وبالتالي يجب اتخاذ إجراءات فورية لتيقن مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية، كما ويجب على البنك أن يقوم بالتخطيط للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة الأجل وغير المتوقعة.
5	البنك الذي يتم تصنيفه سيولته "5" يتطلب البنك مساعدة البنك المركزي أو أن يتم مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية مع السيولة، ويستدعي لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار البنك بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات المودعين والدائنين.

المصدر: (شاهين، 2005).

سادساً: نسبة حساسية لمخاطر السوق وفق نموذج التقييم المصرفي CAMELS

مع تقدم وتطور الصناعة المصرفية، أصبح العمل المصرفي من أكثر الأعمال تعرضاً للمخاطر، وذلك بسبب تنوع الأنشطة وزيادة الاعتماد على تكنولوجيا الخدمات المالية، وأيضاً التحرر من بعض القيود، حيث أصبحت الأعمال التي تقوم بها البنوك تتسم بنوع من التعقيد وبدرجة كبيرة لم يسبق لها مثيل، فإذا بالبنوك تواجه مصيراً تكتنفه التحديات المفاجئة والتي قد تنشأ كلما تجددت احتياجات الشركاء الاقتصاديين وتغيرت عاداتهم وأصبح تشابك بين مختلف القطاعات على الصعيدين الدولي والمحلي، وبالتالي نستطيع القول إن القطاع المصرفي هو أكثر من غيره احتكاكاً واندماجاً ومما يجعله أكثر عرضة من غيره إلى المخاطر. (عبدالله، 2015).

مفهوم مخاطر السوق:

يمكن أن نعرف المخاطر المصرفية على أنها "احتمال حصول الخسارة لوجود بعض القيود التي تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه، إذ تعتبر مثل هذه القيود إضعاف لقدرة البنك على الاستمرار في ممارسة نشاطه وتقديم أعماله من جهة وتحد من جهة أخرى قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي". (العامري، 2012).

ويوجد العديد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أي بنك ومنها مثلاً مخاطر السيولة، مخاطر التنفيذ، مخاطر القانونية، مخاطر تآكل الضمانات، مخاطر فترة التسهيل، مخاطر التسعير، وبالإضافة إلى مخاطر السوق، حيث تعد مخاطر السوق من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية. (العلمي، 2014).

والمخاطر السوقية عادة تقوم على عدم الاستقرار في مؤشرات السوق، حيث تتعلق نسبة حساسية لمخاطر السوق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للبنوك، لأن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من السندات الحكومية والأجنبية والأسهم وسندات المؤسسات والخيارات والمستقبلات التي يتنوع فيها الأصل المالي، ليحتوي على جميع الأصول المالية، وجميع ما ذكر

قد يتعرض لمخاطر متنوعة منها، مخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف وغيرها من المخاطر. (بومدين، 2016).

أنواع مخاطر السوق:

تتمثل مخاطر السوق التي تتعرض لها الأسواق المالية إلى عدة مخاطر، وأهم هذه المخاطر:

1- مخاطر أسعار الفائدة: ويقصد بهذه المخاطر حساسية التدفقات النقدية للتغير في أسعار الفائدة، فالالتزامات أو الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة هي التي يعاد تسعيرها خلال فترة "ثلاثة شهور - سنة"، وإعادة التسعير هذه يكون مفهومها التغير في التدفق النقدي المرتبط بهذا العنصر، فالأصل يعاد تسعيره إذا تغير معدل فائدته أو أجل استحقاقه، ويمكن أن يطلق على هذا الخطر "بالخسارة المحتملة للبنك والتي تنجم عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة". (فارس، 2015).

2- مخاطر أسعار الصرف: يواجه البنك بالعادة خطر فقده لجزء من أصوله وذلك بسبب تحركات أسعار الصرف بالرغم مما تتيحه القواعد المحاسبية الراسخة من تحديد وشفافية صورة نموذجية لهذا النوع من المخاطر، فمثلا إن تبني البنك لمراكز مفتوحة لعملاتها في وقت قد تتصف فيه أسعار الصرف بعدم الاستقرار سوف يؤدي في زيادة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك، هذا وبضم أيضا العمليات الآجلة بأشكالها المتنوعة والتي تسمى المشتقات المالية وبالإضافة إلى المركز المفتوح العمليات الفورية. (نوفل، 2015).

3- مخاطر مؤشرات البورصة وأسعار الأسهم: تنشأ هذه المخاطر بسبب تقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل مصطنعة "غير أخلاقية" منها (الإشاعات والمقامرة والشراء والبيع الصوري والاحتكار)، أو بفعل عوامل حقيقية وهو ما يؤثر على القيمة السوقية لأسعار الأسهم.

4- مخاطر أسعار الأصول الحقيقية: وذلك نظرا لأن الأصول الحقيقية من الخدمات والسلع تباع في الأسواق، فإنها تتعرض للانخفاض في قيمتها بفعل عوامل الطلب أو العرض أو السياسات الاقتصادية الحكومية وغيرها العديد من عوامل السوق. (قايدي، 2015).

الأمور الواجب مراعاتها حول دراسة نسبة حساسية لمخاطر السوق:

يتم تصنيف نسبة حساسية لمخاطر السوق بالاستناد إلى دراسة الأمور والقضايا الآتية:

✓ المركز المفتوح لكل عمله وإجمالي المراكز المفتوحة للعمليات كافة وذلك بالنسبة للقاعدة الرأسمالية.

✓ جميع التفاصيل المتعلقة بكل من مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار السلع وبالإضافة إلى مخاطر أسعار الأوراق المالية.

✓ مخاطر تقلبات معدلات سعر الفائدة التي يتعرض لها البنك، والسياسات المتبعة في الإفصاح عن مثل هذه المخاطر.

✓ الأسلوب المستخدم في قياس مخاطر سعر الفائدة وفقا للضوابط الصادرة من السلطة الرقابية أو وفقا للنظام الداخلي.

✓ قيمة صافي تقلبات العملات الأجنبية التي يتعرض لها البنك. (علي، 2017).

مؤشرات حساسية لمخاطر السوق:

تستخدم مجموعة من المعادلات التي يمكن أن يتم من خلالها الاستدلال على حساسية لمخاطر السوق، ومن أهمها:

- مضاعف السعر أو مضاعف الأرباح "نسبة سعر السهم إلى الربح".
- إجمالي الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول "بمعنى قسمة قيمة محفظة الأوراق المالية على إجمالي الأصول".

- تحليل الفجوة " GAP "، وهي طريقة لتحديد مخاطر السوق أو مدى تعرض أرباح البنك لسعر الفائدة. (Aspal,2014).

مؤشرات تصنيف نسبة حساسية لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

يبين الجدول رقم (11) مؤشرات وأسس تصنيف نسبة حساسية لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS الذي يبين درجة التحكم للبنك بمخاطر السوق الجيدة من الضعيفة، على النحو الآتي:

الجدول رقم (11): تصنيف نسبة حساسية لمخاطر السوق وفق نظام CAMELS

تصنيف حساسية لمخاطر السوق	وصف وضع و حالة البنك من خلال بعض المؤشرات
1	البنك الذي يتم تصنيف حساسية لمخاطر السوق "1" يكون درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة، وصافي الأرباح تكون قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، وتكون المخاطر الإدارية متدنية جداً، أما ملاءة رأس المال ومستوى الأرباح فيكونان قويان في مواجهة مخاطر السوق.
2	البنك الذي يتم تصنيف حساسية لمخاطر السوق "2" يكون لديه خصائص متشابهة لتصنيف "1"، إلا أن هناك ضعفاً في أحد العوامل منها التحكم بمخاطر السوق، وأما بالنسبة لمستوى الأرباح والملاءة لرأس المال فيكونان قويان كفاية لمواجهة مخاطر السوق.
3	البنك الذي يتم تصنيف حساسية لمخاطر السوق "3" تكون درجة التحكم بمخاطر السوق في البنك منخفضة، وصافي الأرباح غير حساس على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه البنك مشاكل في بعض الممارسات الإدارية، وبالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال في البنك غير قويين في مواجهة مخاطر السوق.
4	البنك الذي يتم تصنيف حساسية لمخاطر السوق "4" يظهر في البنك ضعف عام في العوامل المذكورة، خاصة إذا كان هناك مشكلة في التحكم بمخاطر السوق، وتكون صافي أرباح البنك غير حساس على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، وبالإضافة إلى مواجهة البنك العديد من المشاكل الإدارية.
5	البنك الذي يتم تصنيف حساسية لمخاطر السوق "5" يشهد البنك مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، وتكون صافي أرباح البنك غير حساس على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة وفي بعض الممارسات الإدارية، وأخيراً يكون مستوى الأرباح وملاءة رأس المال ضعيفين في مواجهة مخاطر السوق.

المصدر: (بو عبد الله، 2017).

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

- دراسة (القيسي، 2017) بعنوان "تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014": هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية، وذلك باستخدام عناصر نموذج CAMELS وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً على الأداء، وفي ضوء الأهداف التي تسعى لها هذه الدراسة اعتمد الباحث على تطوير نموذج قياسي للدراسة والذي يقوم باختبار أثر عناصر نموذج CAMELS ومتغيرات الاقتصاد الكلي على أداء البنوك التجارية الأردنية.

واعتمد الباحث على عينة مكونة من 13 بنكاً تجارياً أردنياً مدرجاً في بورصة عمان للفترة ما بين (2009-2014)، وقد استخدم متغيرين لقياس أداء البنوك هما: معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الملكية (ROE)، بينما تضمنت المتغيرات المستقلة العناصر الستة لنموذج CAMELS ومتغيرات الاقتصاد الكلي التي تشمل معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، وتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المشترك، حيث يستخدم هذا الأسلوب في حال كانت البيانات تتضمن على سلسلة زمنية قطاعية.

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن البنوك التجارية الأردنية تتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي الأردني ولجنة بازل، وتمتاز بجودة أصولها وكفاءة إدارتها وقدرتها على تحقيق هوامش ربح مرتفعة نسبياً، كما وتحفظ البنوك التجارية الأردنية بنسب سيولة جيدة ومع ذلك كان هناك ارتفاع في حساسيتها لمخاطر السوق، وكان أكثر العناصر تأثيراً على مقاييس أداء البنوك التجارية الأردنية المتمثلة في كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية.

كما وأوصى الباحث بالعديد من التوصيات منها: أنه يمكن اعتماد على نموذج مصغر من نموذج CAMELS وهو نموذج CAME حيث له القدرة على تفسير وقياس أداء البنوك التجارية الأردنية، كما أوصى بإعطاء أوزان أكبر للعناصر الأربعة الأكثر تأثيراً والتي تتضمن عناصر CAME.

- دراسة (بوعبدالله، شوشة، 2017) بعنوان "أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية: دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا بالجزائر خلال الفترة 2010-2014": هدفت هذه الدراسة إلى محاولة اختبار صحة نظام التقييم البنكي Camels في التنبؤ بالفشل البنكي والكشف المبكر عن الصعوبات التي تواجهها البنوك، وإبراز مفهوم الرقابة البنكية وأهدافها، وتقديم فكرة عن مستوى الرقابة الواجب فرضها على البنوك من قبل السلطات الرقابية، ومدى أثر نظام التقييم البنكي Camels على فعالية الرقابة، وتحديد مدى التزام البنكين بمعايير التقييم الدولية.

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مفهوم الرقابة البنكية وأهدافها ونظام التقييم البنكي Camels، وبيان أثر تفعيل الرقابة وفق Camels على البنك الوطني الجزائري والبنك (بي أن بي باريبا) الجزائر، وذلك من أجل تقييم أدائهما ومن ثم تحديد جدارتهما المالية واكتشاف نقاط قوتها وضعفها.

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن تصنيف كفاية رأس المال لكل من البنكين هي رقم 1 خلال خمس سنوات بمعنى قوية، أما جودة الأصول لبنك (بي أن بي باريبا) تمتاز بدرجة تصنيف 1 بينما البنك الوطني الجزائري تم منحه تصنيف رقم 2، وكفاءة إدارة البنك (بي أن بي باريبا) الجزائر تم تصنيفه رقم 1 أفضل من كفاءة إدارة البنك الوطني الذي تم منحه تصنيف 2، وأيضا وجد الباحث أن بنك (بي أن بي باريبا) الجزائر يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة ويعد أفضل من البنك الوطني الجزائري، ولكن كلا البنكين في وضعية سيئة من حيث درجة السيولة وتم منحهما التصنيف رقم 5، والبنك الوطني الجزائري أسوأ من البنك (بي أن بي باريبا) الجزائر من حيث تحكمه في مخاطر السوق.

كما وأوصى الباحثان بالعديد من التوصيات منها: أنه يجب تبني مجموعة من القواعد والآليات الرقابية التي تحكم وتقيس أعمال البنوك، وذلك حرصاً على سلامة مراكزها المالية وحماية لمصالح المدخرين والمساهمين والمستثمرين وتوصلاً إلى جهاز بنكي سليم.

- دراسة (يامين، الظهراوي، 2016) بعنوان "أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية": هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر عناصر نموذج تقييم البنوك CAMELS في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية في الأردن.

اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي أي التحليل المالي للبيانات المالية المتعلقة بالبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث كان عددها 13 بنكاً تجارياً للفترة ما بين (2002-2012)، وذلك باختبار مقاييس النزعة المركزية وكل من معامل الارتباط البسيط والمتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن كل من عنصر كفاية رأس المال وجودة الأصول وربحية وحساسية لمخاطر لهم تأثير على المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية، أما عنصراً جودة الإدارة والسيولة فليس لهما تأثير على المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية.

كما وأوصى الباحثان بالعديد من التوصيات منها: أن على كل من بنك الإسكان وبنك القاهرة عمان الاستمرار بالالتزام بتطبيق نماذج التقييم المصرفي، حيث أثبتت جودة التصنيف لديهم مما يؤدي لمحافظةهم على مصطلح البنوك الرائدة ونجاحهم في منافسة البنوك الأجنبية العاملة في الأردن، أما بالنسبة للبنوك التجارية الأخرى يجب عليهم تطوير مبادئ التقييم الائتماني ومراجعتهم، مما يؤدي إلى اكتشاف المشاكل التي يمكن أن تواجههم بشكل مبكر.

- دراسة (كرومي، 2016) بعنوان "تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية: دراسة تطبيقية خلال الفترة (2005-2014)": هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء ثلاثة بنوك تجارية تعمل بالجزائر، ومقارنة أداء البنوك الثلاثة باستخدام نسب الربحية والسيولة وملاءة رأس المال، بغية تبيان مواضع القوة والخلل لتلك البنوك، ومحاولة اقتراح بعض الحلول لتعزيز وتطوير الأداء المستقبلي للبنوك.

واعتمد الباحث على التحليل المالي بواسطة نسب الربحية ونسب السيولة ونسب ملاءة رأس المال بالتطبيق على ثلاثة بنوك تجارية تعمل بالجزائر (البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012، وبنك البركة، وبنك ترست خلال المدة 2007-2014)، كما وتم مقارنة أداء البنوك الثلاثة للفترة ما بين (2007-2012) باعتبارها الفترة التي توفرت فيها المعلومات والبيانات المالية لكافة البنوك عينة الدراسة.

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: محدودية كفاءة البنك الوطني في تحقيق الربحية، وضعفه في الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة التي تسمح له بمواجهة التزاماته، وحقوق ملكيته غير كافية على امتصاص خسائر الأصول الخطرة، ويتضح أنه أكثر مخاطرة نظراً لاعتماده على الديون للتمويل، أما بالنسبة لبنك البركة أبدى كفاءة عالية في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح، إضافة إلى توفير قدر مناسب من السيولة لمواجهة سحبيات الودائع، أما بنك ترست أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف وفي استخدام أصوله، ومخاطر رأس المال لديه منخفضة نظراً لاعتماده على حقوق الملكية في التمويل بنسبة أكبر مقارنة بأموال الغير، كما أن بنك ترست حقق معدلات عالية لمؤشرات ملاءة رأس المال.

كما وأوصى الباحث بالعديد من التوصيات منها: ضرورة اعتماد البنوك التجارية على عملية تقييم الأداء للتعرف على مواطن القوة لتعزيزها ونقاط النقص لمعالجتها، وأن البنك الوطني الجزائري يحتاج إلى تحسين أرباحه، وعلى البنوك محاولة المواءمة بين الربحية والسيولة، وعلى البنوك أيضاً تقديم خدمات جديدة مبتكرة لعملائها لغايات توظيف مواردها وتحسين أدائها، ووضع استراتيجيات تسويقية لجذب الودائع التي تعتبر من أهم وسائل التمويل في البنك.

- دراسة (العبد، 2016) بعنوان "محددات ربحية البنوك باستخدام نموذج CAMEL بالتطبيق على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي": هدفت هذه الدراسة إلى استخدام نموذج CAMEL لتقييم وترتيب أداء البنوك العاملة في المملكة السعودية، وتوضيح العلاقة بين عناصر هذا النموذج وأداء البنوك وكذلك تحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية بين أداء البنوك السعودية، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير أبعاد نموذج CAMEL على ربحية البنوك من خلال تحقيق أهداف فرعية تتمثل في تحليل كفاية رأس المال وتحليل جودة الأصول وتحليل السيولة وتقييم الأرباح وتقييم كفاءة الإدارة وعلاقة ذلك بربحية البنوك.

اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل، حيث أجريت هذه الدراسة على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي ويبلغ عددها (اثنا عشر) بنكاً، يتم تحليل بيانات القوائم المالية للبنوك للفترة ما بين (2009-2014)، وقد استخدم الباحث برنامج SPSS وبرنامج MINITAB لتحليل البيانات واعتمد أساليب الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي) وتحليل الارتباط المتعدد وكذلك اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات.

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: وجود فروق جوهرية بين أداء البنوك السعودية وفقاً لأبعاد نموذج CAMEL، وكذلك كشفت نتائج تحليل الانحدار التدريجي Stepwise بعد استبعاد بعض المفردات الشاذة Outliers عن أن متغير جودة الأصول و كفاءة الإدارة تلعب دوراً جوهرياً في تفسير ربحية البنوك السعودية، بينما لم يكن لنسبة كفاية رأس المال والسيولة تأثير على الربحية.

كما وأوصى الباحث بالعديد من التوصيات منها: تصميم قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات قياس الأبعاد المختلفة لنموذج CAMEL بحيث يمكن اختبار فاعليتها في ظل بيانات مصرفية مختلفة ومن ثم تطويرها تدريجياً لتناسب مع بيانات عمل هذه البنوك، وضرورة الإفصاح عن أساليب قياس مكونات نموذج CAMEL نظراً لتعدد المقاييس واختلافها، كما أوصى الباحث بضرورة الإفصاح عن نتائج التحليل باستخدام نموذج CAMEL ضمن المعلومات المالية المرفقة بالقوائم المالية لما لذلك من أهمية للأطراف المختلفة ذات الاهتمام بالبنك.

- دراسة (أبو وداي، سقف الحيط، 2016) بعنوان "القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية": هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات تقييم الأداء المحاسبية التقليدية (معدل العائد على حقوق الملكية) ومؤشرات تقييم الأداء الحديثة (القيمة الاقتصادية المضافة) للمصارف التجارية الأردنية، وكذلك الوقوف على دلالات هذه المقاييس كمؤشرات لتقييم الأداء واستخدامها في تفسير القيمة السوقية المضافة، وتحديد مدى أهمية كل من العائد على حقوق الملكية ROE للبنوك والقيمة الاقتصادية EVA للبنوك في تحديد القيمة السوقية المضافة لها.

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث أجريت هذه الدراسة على جميع المصارف التجارية الأردنية المسجلة في بورصة عمان وعددها ثلاثة عشر مصرفاً للفترة ما بين (2000-2013) وتم استبعاد البنوك الأردنية الإسلامية، وقد استخدم الباحث برنامج E-views8 لتحليل البيانات باستخدام صيغة اللوغارتم (المرونات).

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية والقيمة السوقية المضافة للمصارف الأردنية، وكذلك بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة للمصارف الأردنية، ولكن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة أعطى نتائج أفضل من مؤشر العائد على حقوق الملكية.

كما وأوصى الباحثان بالعديد من التوصيات منها: الإفصاح عن المؤشرات الاقتصادية في التقارير المالية للمصارف، واعتماد المستثمرين على مقاييس الأداء الحديثة المعتمدة على مفاهيم القيمة الاقتصادية المضافة، وضرورة العمل على رفع مستويات الأداء في المصارف التجارية الأردنية وذلك بتطوير وتحديث مستمر في الخدمات المالية، وأخيراً ضرورة التعاون بين المصارف الأردنية والجهات المعنية وخاصة البنك المركزي الأردني.

- دراسة (بومدين، 2016) بعنوان "تقييم أداء البنوك باستعمال معيار CAMELS": هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مختلف المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك و خصوصاً نموذج CAMELS، والتعريف بالمعايير الأساسية التي يعتمد عليها طريقة CAMELS في تقييم أداء

البنوك وكيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء البنوك الجزائرية، وأيضا الوقوف على مواطن القوة والضعف في أداء البنوك الجزائرية ومعرفة وضعيتها المالية ودرجة تصنيفها، وتحديد أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل اللازمة لتطبيق نظام CAMELS وذلك لمساعدة إدارة البنوك الجزائرية في تحديد وقياس المخاطر المصرفية بدقة وكفاءة، وزيادة فعالية وكفاءة العمل الرقابي لدى البنوك الجزائرية.

واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالجهاز المصرفي.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: اعتبار معيار CAMELS من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، وأن مؤشرات الحيلة الجزئية تستخدم لتقييم أداء فروع البنوك بينما مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة النظام البنكي ككل، وأن يتم تصنيف أداء البنوك حسب هذا المعيار إلى خمسة أصناف كل تصنيف من شأنه تحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، وكل مؤشر يضم مؤشرات تفصيلية وفق ظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها ومدى وفرة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي.

وأوصى الباحث بالعديد من التوصيات منها: ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين والتشريعات تمكن البنوك المركزية للدول النامية من ممارسة دورها الرقابي بشكل فعال، كما أوصى بضرورة الاستمرار في تأهيل الكوادر الرقابية من خلال اخضاعهم لدورات تدريبية تكون مرتبطة بواقع عملهم الرقابي وخصوصا فيما يتعلق بمؤشر التقييم CAMELS.

- دراسة (الخزاعلة، 2015) بعنوان "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الاردنية للفترة (1990-2013 م)": هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، معدل نمو عرض النقود، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو الدين العام الداخلي للحكومة المركزية) على العائد في البنوك التجارية الأردنية مقاسا بمعدل العائد على الأصول ROA.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي أي التحليل المالي للبيانات المالية المتعلقة بالبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث أجريت هذه الدراسة على مجتمع مكون من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها حتى نهاية عام 2013 (13) بنك تجاري، أما عينة الدراسة فقد تكونت من 9 بنوك تجارية، ويتم تحليل بيانات القوائم المالية للبنوك للفترة ما بين (1990-2013)، وقد استخدم الباحث برنامج E-views لتحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لمعدل التضخم، ومعدل أسعار الفائدة، ومعدل نمو عرض النقود، ومعدل النمو في الدين العام على العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية، وبينما يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية.

كما أوصى الباحث بالعديد من التوصيات منها: ضرورة أن تهتم البنوك التجارية الأردنية بدراسة معدل النمو في العوامل الاقتصادية الكلية، والأخذ بعين الاعتبار التقلبات الحاصلة في العوامل الاقتصادية عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الأصول المالية، وأن تقوم الحكومة بتطوير بيئة اقتصادية مستقرة وثابتة من شأنها أن تدعم قدرة البنوك على التنبؤ بمعدلات التضخم والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

- دراسة (عداس، 2015) بعنوان "استخدام أسلوب القياس المرجعي في تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية": هدفت هذه الدراسة إلى كيفية استخدام أسلوب القياس المرجعي كأحد الأساليب الحديثة في المحاسبة والذي يعتمد على النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سوق دمشق للأوراق المالية لما له من تأثير في بناء القرارات الاستراتيجية للإدارة التخطيطية والرقابية في هذه المصارف، وتحديد نقاط القوة والضعف في أداء المصارف مقارنة بالمصرف الأفضل والعمل على رفع مستوى الأداء المالي لهذه المصارف.

واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال بيان وتأسيس ماهية أسلوب القياس المرجعي باعتباره مدخلاً حديثاً في المحاسبة الإدارية، وقامت الباحثة في جمع البيانات المالية عن عينة من المصارف الخاصة المسجلة في بورصة دمشق للأوراق المالية للفترة ما بين 2008-2013 وكانت عينة الدراسة 6 مصارف تم اختيارهم لتوفر البيانات الكاملة عنهم واعتمد الباحث بنك عودة على أنه البنك أساس المقارنة وذلك باعتباره البنك صاحب أكبر قيمة دفترية وقيمة سوقية عند الإدراج في البورصة، ومن ثم قامت الباحثة بحساب النسب المتعلقة بالإداء المالي لتلك المصارف ومقارنة هذه النسب فيما بين المصارف عينة الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب الربحية ونسب السيولة ونسب المديونية ونسبة كفاية رأس المال بين كل مصرف من المصارف عينة البحث من ناحية وبين المصرف الأساس العودة من ناحية أخرى.

وكما وأوصت الباحثة على العديد من التوصيات منها: توجيه اهتمام المسؤولين في بنك (بيبيلوس) نحو رفع نسب الربحية المتمثلة في معدل ربحية السهم والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وأيضاً توجيه اهتمام المسؤولين في كل من بنك (بيمو) وسورية والمهجر نحو رفع نسبة المديونية إلى مستوى نسبة المديونية في بنك عودة، ورفع نسبة السيولة في بنك (بيبيلوس) والعربي إلى مستوى نسبة السيولة في بنك عودة، ورفع نسبة كفاية رأس المال في بنك (بيمو) و(بيبيلوس) وسورية والمهجر والدولي لتصل إلى مستوى نسبة كفاية رأس المال في بنك عودة.

- دراسة (سلمان ، 2013) بعنوان "استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية (بحث تطبيقي في المصارف التجارية)": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل ونسبة تأثيرها في ربحية المصارف التجارية، وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة الإخفاقات ذات التأثير المباشر في الربحية، والمساهمة في تحسين ورفع كفاءة أداء هذه المصارف لارتقاء بعملها من خلال عملية التحديث لتطوير بيئة الخدمات المالية وجودتها.

واعتمد الباحث على منهجين المنهج الأول الوصفي الذي اختص بجمع المعلومات المتعلقة بمفهوم وخصائص المصارف التجارية ووظائفها، وبالإضافة إلى مفهوم التحليل المالي وأهدافه وذلك بالاعتماد على أهم المصادر والمراجع العلمية المختلفة، والمنهج الثاني التحليلي استخدم أسلوب التحليل بالاعتماد على النسب المالية لتحديد أهم العوامل ذات التأثير المباشر على ربحية المصارف من تقارير السنوية وإحصاءات الرسمية الخاصة بالمصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري للفترة ما بين 2006-2011.

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن حجم الموجودات في المصرفين التجارة العراقي والخليج التجاري كان له التأثير الأكبر في ربحية المصرفين، حيث بلغ أعلى نسبة تأثير للأعوام من 2006 إلى 2011، بينما حجم المديونية بالنسبة للمصرفين شكل الترتيب الثاني من حيث التأثير على ربحية المصرفين، وحجم التدفقات النقدية بالنسبة للمصرفين شكلت الترتيب الثالث في مدى تأثيره في ربحية المصرفين، وأخيراً حجم التدفقات النقدية بالنسبة للمصرفين مثلت التأثير الرابع من بين العوامل في ربحية المصرفين.

وأوصى الباحث بالعديد من التوصيات: أن يقوم المصرف رأس ماله بالصورة التي تمكنه من تحقيق الأرباح من خلال زيادة قدرته الائتمانية، الأمر الذي ينسحب في تحقيق عوائد أكبر فضلاً عن تعزيز مكانته وتأثيره في سوق الاستثمار، والتوسع في الأنشطة الاستثمارية في المشاريع العقارية والصناعية لتحقيق عوائد أكبر، وعدم التوسع في امتلاك الأصول الثابتة غير الضرورية وفي الحصول على الالتزامات طويلة الأمد، وأيضاً زيادة رضا الزبائن من خلال تحسين الخدمات العامة التي يقدمها المصرف لزيائنه، وأن يتوسع في الإفصاح المالي والمحاسبي بصورة أكثر تفصيلاً لإتاحة الفرصة أمام الزبائن للاطلاع في نتائج المصرف، وأخيراً تخفيض نسبة إيداعات المصارف في البنك المركزي لإعطاء فرصة أكبر للمصارف التجارية للتوسع في أعمالها وزيادة الائتمان الممنوح وزيادة استثماراتها ليتم تحقيق ربح وعوائد أكثر.

الدراسات الأجنبية

- دراسة (Zagherd, Barghi, 2017)، بعنوان "تقييم أداء الصناعة المصرفية الإيرانية من خلال إطار CAMELS": هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة تجريبية حول تقييم أداء الصناعة المصرفية الإيرانية من خلال إطار CAMELS وذلك من خلال تحقيق العلاقة بين إطار CAMELS والأداء المصرفي المتمثل في نسبة العائد على الأصول، والهدف من حساب نسب CAMELS هو تقييم ثابت للظروف المالية وأداء البنوك في مجال كفاية رأس المال، وجودة الأصول وكفاءة الإدارة وجودة الأرباح ومن ثم السيولة والحساسية لمخاطر السوق وأثرها على العائد على الأصول، وتعتبر أيضا أداة لقياس المخاطر وإدارتها وتوزيع الأمتل للموارد، بحيث يمكن تقييم المخاطر المالية للبنوك من خلال هذا النموذج، وتعتبر عملية تقييم الأداء موضوع رئيسي للمحاسبة والإدارة والاقتصاد.

وأجريت هذه الدراسة على مجموعة من البنوك التي تعمل في الصناعة المصرفية الإيرانية وعددها 17 بنكاً، وتم تحليل بيانات القوائم المالية للفترة ما بين (2007-2014)، وقد استخدم الباحثان برنامج E-views لتحليل البيانات السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: وجود أثر لكل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة جودة الأصول ونسبة كفاءة الإدارة ونسبة سيولة البنك وحساسية لمخاطر السوق على العائد على الأصول في الصناعة المصرفية الإيرانية، بينما لا يوجد أثر لنسبة دخل البنك على العائد على الأصول في الصناعة المصرفية الإيرانية.

- دراسة (Alyousfi, Saha, Rus, 2017)، بعنوان "ربحية البنوك التجارية السعودية: مقارنة التقييم بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية باستخدام كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، وعائد البنك، وسيولة البنك": هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ربحية البنوك التجارية السعودية متمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وصافي هامش الفائدة، ومقارنة تحليل ربحية البنوك المحلية والأجنبية في السعودية، حيث عززت الإصلاحات المصرفية الأخيرة

في المملكة السعودية دخول البنوك الأجنبية لزيادة المنافسة وتحسين الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في السعودية وذلك باستخدام معايير كفاية رأس المال ونسبة جودة الأصول ونسبة كفاءة الإدارة ونسبة عائد البنك ونسبة سيولة البنك، ويتم من خلال فحص العلاقة بين ربحية البنوك في السعودية وعناصر نموذج CAMEL.

وأجريت هذه الدراسة على عينة من البنوك في المملكة العربية السعودية وعددها 20 بنكاً من 24 بنكاً حيث تم استبعاد أربعة بنوك بسبب عدم توافر البيانات ذات الصلة، منها 8 بنوك أجنبية، و12 بنكاً محلياً، وتم تحليل بيانات القوائم المالية للفترة ما بين (2000-2014)، ويتم التحليل في ثلاث مراحل، في المرحلتين الأوليين تم إجراء تحليلات للبنوك المحلية والأجنبية في مجموعات مستقلة، وفي المرحلة الثالثة تم تقييم مقارن بين المجموعات المصرفية المحلية والأجنبية، وقد استخدم الباحثان برنامج E-views لتحليل البيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن البنوك المحلية في المملكة العربية السعودية هي أكثر ربحية من البنوك الأجنبية، حيث وجدت الدراسة أن كل من البنوك الأجنبية والمحلية ذات رأس المال الأعلى أكثر ربحية، وفي المقابل وجدت أن البنوك التي لديها نسبة قروض المتعثره عالية إلى إجمالي القروض تكون أقل ربحية، ومع أن البنوك الأجنبية أكثر خطورة من حيث محفظة الائتمان الخاصة بهم على النقيض من البنوك المحلية، ونفقات التشغيل إلى إجمالي الدخل للبنوك الأجنبية كبيرة و لكن لها تأثيراً سلبياً على الربحية، مشيرة إلى أن إدارة التكلفة للبنوك الأجنبية ليست فعالة في توليد الأرباح، وأيضاً أن القروض الضخمة تؤدي إلى زيادة ربحية البنوك المحلية وانخفاض الربحية للبنوك الأجنبية، علاوة على ذلك وجدت الدراسة أن البنوك الأجنبية هي أكثر سيولة وأقل ربحية من البنوك المحلية.

وأوصى الباحثان بالعديد من التوصيات منها: أن هناك حاجة إلى مراقبة البنوك المحلية لصحة دفتر قروضهم، وينبغي استكشاف طرق ووسائل للتحكم في نفقات التشغيل وتعزيز نظامهم لتقييم ورصد القروض للبنوك الأجنبية، والقيام بإجراء دراسة في المستقبل عن مدى تأثير عوامل الاقتصاد

الكلي والصناعة على ربحية البنوك ومن ثم تحليل ومقارنة بين ربحية القطاع الخاص والبنوك العاملة في السعودية.

- دراسة (Zedan, Daas، 2017)، بعنوان "تحليل البنوك الفلسطينية باستخدام نموذج CAMEL": هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء والسلامة المالية للبنوك التجارية الفلسطينية لعام 2015 باستخدام نموذج CAMEL، حيث يوفر نموذج CAMEL وسيلة لتصنيف البنك بناءً على الوضع المالي والتشغيل الإداري، وتم تصنيف أداء البنوك الفلسطينية في خمسة مجالات: كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والسيولة.

وأجريت هذه الدراسة على مجموعة من البنوك التي تعمل في الصناعة المصرفية الفلسطينية وعددها 5 بنوك، حيث طبقت هذه الدراسة على البنوك التجارية الفلسطينية وتم استبعاد اثنين من البنوك الإسلامية لعام 2015، وقام الباحثان بتطبيق نسبة كفاية رأس المال لتحليل معامل كفاية رأس المال، ونسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض لتحليل جودة الأصول، ونسبة صافي مصروف الفائدة إلى إجمالي الإيرادات لتحليل كفاءة الإدارة، والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لتحليل ربحية البنك، وأخيراً إجمالي القروض إلى إجمالي نسبة الودائع لتحليل إدارة السيولة للبنك.

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن بنك فلسطين هو الأفضل في المرتبة الأولى مع مجموع مكونات درجة 16، وبنك القدس في المرتبة الثانية مع مجموع مكونات درجة 17، والبنك الوطني في المرتبة الثالثة مع مجموع مكونات درجة 20، وبنك الاستثمار الفلسطيني في المرتبة الرابعة مع مجموع مكونات درجة 23، وأخيراً البنك التجاري الفلسطيني في المرتبة الخامسة ومع مجموع مكونات درجة 25.

- دراسة (Ongore , Kusa، 2013)، بعنوان "محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا": هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى تأثير هيكل الملكية على الأداء المصرفي، واستخدمت الدراسة منهج CAMEL لفحص الصحة المالية للبنوك التجارية، تمثيلاً مع توصيات لجنة بازل للإشراف المصرفي من بنك التسويات الدولية (BIS) لعام 1988، بالإضافة لمتغيرات

الاقتصاد الكلي، حيث أدرجت هذه الدراسة متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسة " التضخم والناتج المحلي الإجمالي " في التحليل، علاوة على ذلك تناولت هذه الدراسة ما إذا كان هيكل الملكية له أثر على العلاقة ما بين البنك والأداء ومحدداته، وتم قياس الأداء المالي للبنك بمتغيرين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وهامش سعر الفائدة.

وأجريت هذه الدراسة على مجموعة من البنوك التجارية التي تعمل في الصناعة المصرفية في كينيا وعددها 37 بنكاً منها 13 بنكاً أجنبياً و 24 بنكاً محلياً، وتم تحليل بيانات القوائم المالية للفترة ما بين (2001-2010)، وقد استخدم الباحثان برنامج E-views لتحليل البيانات السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد واختبار T-statistic.

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: وجود عوامل محددة تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، باستثناء متغير السيولة، حيث متغير كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية في (كينيا)، وجودة الأصول تؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي، بينما متغير السيولة لا يؤثر على الأداء المالي للبنوك، أما بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الكلي لا يؤثر على الأداء المالي للبنوك، أي بمعنى يمكننا القول إنّ الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا يتأثر بشكل رئيسي بقرارات مجلس الإدارة والإدارة بينما عوامل الاقتصاد الكلي له مساهمة ضئيلة في التأثير.

- دراسة (Jha,Hui، 2012)، بعنوان "مقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة نيبال": هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية في (نيبال) على أساس خصائصها وتحديد محددات الأداء الذي تتعرض له النسب المالية والتي كانت تستند إلى نموذج CAMEL، أي دراسة العلاقة ما بين العوامل المحددة للبنك مقاسة ب عناصر نموذج CAMEL على أداء البنوك مقاسة بمتغير العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

وأجريت هذه الدراسة على مجموعة من البنوك التجارية التي تعمل في الصناعة المصرفية في نيبال وعددها 18 بنكاً، وتم تحليل بيانات القوائم المالية للفترة ما بين (2005-2010)، وقد استخدم الباحثان برنامج SPSS لتحليل البيانات المالية بتطبيق اختبار نموذج الانحدار المتعدد

لاختبار أهمية المتغيرات على أداء البنوك التجارية في نيبال، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وقياس ومقارنة وتصنيف الأوضاع المالية للبنوك التجارية في نيبال.

وكان أهم النتائج التي تم التوصل إليها: إن نسبة كفاية رأس المال العنصر الوحيد الذي يؤثر على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية في نيبال، بينما عناصر الأخرى من جودة الأصول وكفاءة الإدارة وعائد البنك والسيولة ليس لهم أي تأثير على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية في نيبال، وبالنسبة للعائد على الأصول كانت نسبة كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة لها تأثير سلبي وعائد البنك تأثير ايجابي على العائد على الأصول، ولكن جودة الأصول وسيولة البنك ليس لهم أي تأثير على العائد على الأصول للبنوك التجارية في نيبال.

التعقيب على الدراسات السابقة

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة بطريقة تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام نموذج Camels مثل دراسة (القيسي)، و (Zaghred, Barghi)، (Alyousfi, Saha, Rus)، (العبد)، (Ongore, Kusa)، (Jha, Hui)، وبعض الدراسات السابقة اختلفت بطرق تقييم الأداء المالي للبنوك مثل دراسة (كرومي) ودراسة (سلمان) باستخدام النسب المالية لتقييم أداء البنوك، ودراسة (أبو وادي، سقف الحيط) باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية، ودراسة (الخزاعلة) باستخدام المتغيرات الاقتصادية التي تعد من مؤشرات الحيلة الكلية، دراسة (عداس) باستخدام نموذج القياس المرجعي.

وهناك بعض الدراسات التي استخدمت نموذج CAMELS لتحليل السلامة المالية للبنوك مثل دراسة (Zedan, Dass) ودراسة (بومدين)، واستخدمت دراسة (بوعبدالله، شوشة) نموذج CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية، أما بالنسبة لدراسة (يامين، الظهرواي) استخدمت نموذج لقياس المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك، بينما الدراسة الحالية استخدمت نموذج CAMELS لقياس ربحية البنوك التجارية.

وبعض الدراسات اختلفت مع الدراسة الحالية باستخدام متغير تابع واحد العائد على الأصول الذي يمثل الأداء المالي للبنوك مثل (Zaghred, Barghi)، وباقي الدراسات اتفقت باستخدام متغيرين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

واتفقت دراسة (القيسي) و(Zaghred, Barghi) مع الدراسة الحالية باستخدام كامل عناصر نموذج CAMELS، بينما دراسة (Jha , Hui) استخدمت عناصر نموذج CAMEL، وباقي الدراسات استخدمت عناصر نموذج CAML .

وكانت البرامج المستخدمة في عملية تحليل البيانات المالية للدراسات السابقة، أن دراسة (Jha, Hui) استخدمت برنامج SPSS، بينما دراسة (العبد) استخدمت برنامج SPSS وMinitab، وباقي الدراسات السابقة اتفقت مع الدراسة الحالية باستخدام برنامج E views.

وإن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بيئة التطبيق، إذ يلاحظ من الدراسات السابقة تعدد بيئات التطبيق فمنها كانت في البيئة العربية ومنها البيئة الأجنبية، أما في الدراسة الحالية فسوف يتم التطبيق على بيئة فلسطين، حيث تعد الدراسة الأولى التي تم تطبيقها على بيئة فلسطين.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

مقدمة

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة، وكذلك مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى وصف متغيرات الدراسة، وأخيراً الطرق الإحصائية المتبعة في تحليل بيانات الدراسة واستخلاص النتائج والتوصيات، وفيما يلي إيضاح للعناصر سابقة الذكر:

منهج الدراسة

بناءً على طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها، اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملائمته لأغراض الدراسة، إذ يعمل هذا المنهج على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين المتغيرات وتفسير وربط المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها وتصنيفها وقياسها ومن ثم استخلاص النتائج منها، لذا نستطيع القول إنه المنهج الأنسب لهذه الدراسة، حيث تم الاعتماد على مصدرين للحصول على المعلومات اللازمة: مصدر أولي متمثل في البيانات المستخلصة من القوائم المالية للبنوك التجارية الفلسطينية للفترة ما بين (2010_2017)، وقد تم اختيار فترة الدراسة لتضمن أحدث ثمانية سنوات، لأن عند اختيار فترة أطول قد يؤدي ذلك للتأثير على نتائج التحليل وخاصة في ضوء ما شهده القطاع المصرفي من تغييرات كبيرة من حيث حجم الموجودات والتسهيلات الائتمانية والودائع والأرباح وذلك لتعرض فلسطين في الفترة الأخيرة لظروف حادة شملت الأوضاع السياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، وأيضاً الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في سبتمبر 2008 أثرت بشكل غير مباشر وتأثير محدود لمحدودية حجم الارتباط المصرفي الفلسطيني مع المصارف العالمية، ويتمثل تأثيرها في العامل النفسي على صغار المستثمرين في السوق المالي وهي ردة فعل نفسية غير مبررة على ما يحدث في الأسواق العالمية والإقليمية وبالإضافة إلى النقص في المنح والمساعدات من الدول المانحة. (محمد، 2012). واعتمدت الدراسة أيضاً على مصدر ثانوي متمثل في مراجعة شاملة للأدبيات النظرية والدراسات والدوريات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ولتحليل هذه البيانات التي تم الحصول عليها، قامت الباحثة باستخدام برنامج EViews8 نظرا لملائمته لطبيعتها، حيث تم استخدام حزم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel data، أي بمعنى "عندما تكون قواعد البيانات تحتوي على سلاسل زمنية وبيانات مقطعية في نفس الوقت"، فقد اكتسب هذا النموذج اهتمام خاص في الآونة الأخيرة لأنه يأخذ بعين الاعتبار "أثر تغير الزمن وأثر تفسير الاختلاف بين الوحدات المقطعية"، وفي هذه الدراسة كانت قاعدة البيانات تحتوي على سلاسل زمنية أي على مدى فترة زمنية مدتها 8 سنوات وبيانات تحتوي على 4 عناصر بحثية (بنوك)، أي لكل بنك في عدة سنوات.

مجتمع وعينة الدراسة

قامت الباحثة بتطبيق هذه الدراسة باستخدام أسلوب المسح الشامل وهو "جمع البيانات من جميع المفردات المشمولة في البحث"، حيث أجريت على جميع البنوك التجارية المحلية (الفلسطينية) المدرجة في إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية لسنة (2017)، والبالغ عددها (4) بنوك، أي أن حجم العينة مساوي لحجم المجتمع، وقد تم استثناء البنوك الإسلامية الفلسطينية الوطنية بسبب طبيعتها الخاصة مما جعلها تتبنى فلسفة عمل ذات طبيعة مميزة قائمة على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالتالي عدم انسجام بياناتها مع طبيعة بيانات البنوك التجارية، حيث يضاف معيار السلامة الشرعية للبنوك الإسلامية، وذلك بارتباط سلامة معاملات البنك الإسلامية من الجانب الشرعي ارتباطا وثيقا بهيئات الرقابة الشرعية، وتم استبعاد البنوك التجارية الوافدة (غير الفلسطينية)، لما كانت البنوك المحلية في فلسطين حديثة النشأة وصغيرة الحجم مقارنة بالبنوك الوافدة باستثناء بنك فلسطين الذي تأسس سنة 1960.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

• المتغيرات المستقلة:

1) نسبة كفاية رأس المال (C): يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بأصول البنك، حيث أصدرت لجنة بازل سنة 1988 أولى اتفاقياتها وهي نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر والتي يجب أن لا تقل عن 8% وتقيس ملاءة البنك وتحدد صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي قد تواجه بنود الميزانية، حيث تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجهها. (قدي، 2017).

ويتم حسابه من خلال:

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال التنظيمي / إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر. (القيسي، 2017).

2) نسبة جودة الأصول (A): تتمثل في قدرة الأصول على تحقيق العوائد اللازمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بمحافظ الاستثمار والقروض، وكونها تعد الجزء الحاسم في نشاط البنك التي تهدف أنشطته إلى تحقيق الإيرادات لذا لها أهمية خاصة في نموذج التقييم وتقاس بنسبة القروض المتعثرة إلى القروض الكلية. (يامين، 2016).

ويتم حسابه من خلال:

نسبة جودة الأصول = القروض غير العاملة / إجمالي القروض. (القيسي، 2017).

3) نسبة كفاءة الإدارة (M): تعكس هذه النسبة مدى قدرة وكفاءة مجلس إدارة البنك في تيسير أعمال وإدارة المخاطر وقدرتها على التحكم بالمصاريف التشغيلية للبنك، حيث تلعب كفاءة الإدارة دوراً هاماً في أداء البنوك المستقبلي وتعتمد على العديد من العوامل الموضوعية منها ثقافة المنظمة

ونظام الرقابة وبالإضافة إلى تخفيض المصاريف والتكاليف ومدى قدرتها على استخدام الموارد.(العبد، 2016).

و يتم حسابه من خلال:

نسبة كفاءة الإدارة= مصاريف تشغيلية للبنك/ إجمالي الأصول.(القيسي، 2017).

4) نسبة عائد البنك (E): تعد نسبة عائد ودخل البنك المصدر الأساسي لتحقيق عوائد مناسبة لمساهمي البنك لذا يعتبر أهم هدف و محدد لأداء البنك، وإيرادات البنك تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الاقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك، أما بالنسبة لنفقات البنك فتتمثل في نفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد، حيث تتمركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته ونفقاته من خلال سعي البنك بتحقيق أكبر إيراد من ناحية وتقليل نفقاته من ناحية أخرى.(رمضان، جودة، 2000).

ويتم حسابه من خلال:

نسبة عائد البنك=(الفوائد المقبوضة - الفوائد المدفوعة)/ إجمالي الدخل.(القيسي، 2017).

5) نسبة سيولة البنك (L): تعكس قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية تجاه الدائنين والتي تتكون بشكل كبير من "طلبات المودعين للسحب من ودائعهم" وأيضاً تلبية طلبات الائتمان من قروض وسلفيات لتلبية حاجات المجتمع، لذا لها أهمية خاصة في تقييم الملاءة المالية للبنك، حيث يمكننا القول أنها تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للبنك بمعنى "أمان الودائع" تركز مسألة السيولة بالأصول المتداولة.(الرقبيات، 2016).

ويتم حسابه من خلال:

نسبة سيولة البنك= الأصول المتداولة/ إجمالي الأصول.(القيسي، 2017).

6) نسبة حساسية لمخاطر السوق (S): ويقيس مدى تعرض البنك لمخاطر السوق، وتتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للبنوك وذلك لاحتوائها على عدد كبير من الأدوات المالية منها السندات الحكومية والأجنبية، الأسهم، المشتقات المالية، سندات المؤسسات، وتكون هذه الأدوات عرضة للعديد من المخاطر مثل مخاطر أسعار الصرف، أسعار الفائدة، أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار السلع. (بوعبدالله، 2017).

ويتم حسابه من خلال:

نسبة حساسية لمخاطر السوق = محفظة الأوراق المالية للبنك / إجمالي الأصول. (القيسي، 2017).

• المتغيرات التابعة:

1) العائد على حقوق الملكية (ROE): وهو عبارة عن نسبة صافي ربح البنك بعد الضرائب إلى إجمالي الملكية، حيث يقيس قدرة إدارة البنك على تحقيق الربحية والتي تتلائم مع حجم ملكية البنك، حيث يعتبر أهم مقاييس الأداء والربحية؛ لأنه يعد مقياس كلي يشمل الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للبنك لذا يعتبر مقياس للكفاءة المالية والإدارية. (أبو حمور، 2017).

ويتم حسابه من خلال:

نسبة العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة) / إجمالي حقوق الملكية. (القيسي، 2017).

2) العائد على الأصول (ROA): صافي الربح المحقق على الأصول المستثمرة في البنك، وهو مقدار الربح الذي تحققه الشركة على كل دينار من أصولها، ويعكس كفاءة البنك في استخدام وإدارة الأصول ويعد مقياس تحليلي لفعالية استخدام هذه الأصول. (شخاترة، 2014).

ويتم حسابه من خلال:

نسبة العائد على الأصول=(صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة)/ إجمالي الأصول.(القيسي، 2017).

إجراءات الدراسة

لغايات تحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع الخطوات والإجراءات الآتية في تنفيذ الدراسة:

1. تم استخراج القوائم المالية لجميع البنوك التجارية الفلسطينية المحلية للفترة ما بين (2010_2017).

2. تم استخراج مكونات عناصر نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) وعناصر نسب الربحية من القوائم المالية للبنوك التجارية الفلسطينية في كل سنة من السنوات الثمانية المشمولة في الدراسة.

3. تم حساب نسبة كفاية رأس المال لكل بنك من البنوك التجارية الفلسطينية في كل سنة من السنوات الثمانية المشمولة في الدراسة.

4. تم حساب نسبة جودة الأصول لكل بنك من البنوك التجارية الفلسطينية في كل سنة من السنوات الثمانية المشمولة في الدراسة.

5. تم حساب نسبة كفاءة الإدارة لكل بنك من البنوك التجارية الفلسطينية في كل سنة من السنوات الثمانية المشمولة في الدراسة.

6. تم حساب نسبة عائد البنك لكل بنك من البنوك التجارية الفلسطينية في كل سنة من السنوات الثمانية المشمولة في الدراسة.

7. تم حساب نسبة سيولة البنك لكل بنك من البنوك التجارية الفلسطينية في كل سنة من السنوات الثمانية المشمولة في الدراسة.

8. تم حساب نسبة حساسية مخاطر السوق لكل بنك من البنوك التجارية الفلسطينية في كل سنة من السنوات الثمانية المشمولة في الدراسة.

9. تم حساب نسبة العائد على حقوق الملكية لكل بنك من البنوك التجارية الفلسطينية في كل سنة من السنوات الثمانية المشمولة في الدراسة.

10. تم حساب نسبة العائد على الأصول لكل بنك من البنوك التجارية الفلسطينية في كل سنة من السنوات الثمانية المشمولة في الدراسة.

11. تم إدخال الأرقام التي تم حسابها إلى الحاسب باستخدام برنامج التحليل الإحصائي EViews8 ليتم تصنيفها وتجهيزها لعملية التحليل.

12. تم تحليل البيانات المدخلة إلى برنامج EViews8 وعمل المعالجات الإحصائية اللازمة والاختبارات للإجابة عن أسئلة الدراسة بهدف تحقيق أهداف الدراسة.

13. تم استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

المعالجات الإحصائية

قامت الباحثة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي EViews8، وذلك بإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجتها إحصائياً ليتم الإجابة على أسئلة الدراسة، وكانت المعالجات الإحصائية المستخدمة على النحو التالي:

1. تم تطبيق اختبار (Unit Root test) جذر الوحدة لتحليل استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات بانيل).

2. تم استخدام (Descriptive analysis) الإحصاء الوصفي لحساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوسيط، أعلى قيمة، وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة.

3. تم استخدام (Correlation matrix) مصفوفة الارتباط الخطي لقياس درجات الارتباط ومدى قوة العلاقة بين متغيرات هذه الدراسة.

4. تم حساب اختبار (Multiple regression analysis) تحليل الانحدار المتعدد، طريقة المربعات الصغيرة للوحدات المقطعية لمعرفة أثر عناصر نموذج Camels على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

تحليل استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية:

يعد شرط الاستقرارية أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية المقطعية، وما لم تكن السلاسل الزمنية المقطعية مستقرة أي بمعنى غياب صفة الاستقرارية، فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة والانحدار الذي تم الحصول عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية المقطعية غالباً ما يكون زائفاً، بالتالي تعد خاصية الاستقرار Stationary أمراً جوهرياً وافترضاً ضمناً يقف وراءه نظرية الانحدار التي تستخدم سلاسل زمنية مقطعية.

ولتحليل استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية يتم استخدام عدة اختبارات يطلق عليها باختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests، وهو أسلوب لمعرفة عدد الفروقات اللازمة للسلسلة المدروسة بتطبيق الطرائق الإحصائية الخاصة بهذا الاختبار، حيث يبين عدد الجذور المساوية إلى الواحد التي تقابل عدد الفروقات اللازمة للسلسلة الزمنية لكي تتحول إلى الاستقرارية، وقد تم تطوير العديد من اختبارات لجذر الوحدة للبيانات المقطعية ومتوفرة في برمجية Eviews، وقامت الباحثة في هذه الدراسة على اختيار أهم هذه الاختبارات:

(Levin Lin Chu, Im Pesaran shin, Philips and Perron)، وتكون بيانات السلاسل الزمنية المقطعية مستقرة ومتزنة عند مستوى معنوية سواء (1%، 5%، 10%)، بينما في حالة أن أحد المتغيرات كان غير مستقر، نلجأ عندها لتحويل البيانات لتصبح مستقرة بعدة طرق ومن أهمها وأكثرها شيوعاً هي تحويلها إلى Logarithm form، والجدول رقم (12) يبين نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات هذه الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews8:

جدول رقم (12): اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Variables	Levels		
	LLC	IPS	PP
ROA			
τ_T	-5.37*	-0.10	32.51*
τ_μ	-8.53*	-4.21*	69.51*
τ	-2.50*	-	39.93*
ROE			
τ_T	-2.23**	0.54	12.50
τ_μ	-4.22*	-1.81**	41.00*
τ	-2.94*	-	36.73*
CA			
τ_T	-9.40*	-2.12**	48.8**
τ_μ	-5.51*	-3.17*	40.57*
τ	0.40	-	11.94
A			
τ_T	0.27	1.14	4.31
τ_μ	-2.50*	-0.59	10.33
τ	-1.53***	-	12.53
M			
τ_T	-1.98**	0.85	25.69**
τ_μ	6.47	6.76	0.04
τ	7.03	-	0.11
E			
τ_T	-8.73*	-1.86**	48.99*
τ_μ	-6.25*	-2.87*	39.38*
τ	-1.40***	-	15.24
L			
τ_T	-15.25*	-5.03*	39.64*
τ_μ	-14.77*	-7.55*	110.59*
τ	5.24	-	0.32
S			
τ_T	-2.45*	-0.20	27.20*
τ_μ	3.49	3.01	8.17
τ	5.56	-	3.98

Note: ROA represents return on assets; ROE represents return on equity; CA represents capital adequacy ratio; A represents asset quality ratio; M represents management efficiency; L represents liquidity ratio's E represents earnings; S represents Sensitivity of market risk; τ_T represents the most general model with a drift and trend; τ_μ is the model with a drift and without trend; τ is the most restricted model without a drift and trend. trend.*, **,*** representing rejection of H0 (non-stationary) at the 1%, 5% and 10% respectively.

يتضح من الجدول رقم (12)، أن جميع المعاملات معنوية عند مستوى سواء 1%، 5%، 10% مما يعني أن جميع المتغيرات السابقة مستقرة، ونلاحظ من خلال الجدول على وجود أقل مستوى دلالة سواء عند 1% أو 5% أو 10% يكفي باختبار واحد من اختبارات (LLC,IPS,PP)، بحيث نجد أن متغير العائد على الأصول له دلالة معنوية عند مستوى 1% في اختبار PP مما يعني أن بيانات متغير العائد على الأصول هي مستقرة ومتزنة، بينما متغير العائد على حقوق الملكية له دلالة معنوية عند مستوى 5% في اختبار LLC مما يعني أن بيانات متغير العائد على حقوق الملكية مستقرة، أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة أن نسبة كفاية رأس المال ونسبة جودة الأصول ونسب عائد البنك وسيولة البنك والحساسية لمخاطر السوق لهم دلالة معنوية عند مستوى 1% في اختبار LLC مما يتضح أن جميع بيانات هذه المتغيرات متزنة، بينما متغير كفاءة الإدارة له دلالة معنوية عند مستوى 5% في اختبار LLC وبالتالي تتمتع بيانات هذا المتغير بخاصية الاستقرار.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة وفقاً لترتيب أسئلتها، بالإضافة إلى تحديد الطرق الإحصائية المستخدمة لتحليل المعلومات ليتم تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها.

التحليل الإحصائي الوصفي:

تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة المستخلصة من البيانات المالية المنشورة لعينة الدراسة خلال الفترة ما بين (2010_2017)، حيث تم من خلالها اشتقاق المؤشرات الوصفية التالية:

- 1) الوسط الحسابي Mean: متمثلاً في المجموع الجبري لقيم المتغيرات مقسوماً على عددهم مدار الثمانية سنوات.
- 2) الوسيط Median: متمثلاً في النقطة في التوزيع التي تقسم التوزيع إلى نصفين متساويين من حيث عدد الحالات.
- 3) الانحراف المعياري Standard deviation: متمثلاً في الجذر التربيعي لمتوسط مربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي، وكلما ارتفعت القيم زاد تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
- 4) القيمتان الأدنى والأعلى للمتغير Maximum , Minimum: متمثلة في أدنى قيمة وأعلى قيمة في المتغيرات.

وفي الجدول رقم (13) عرض للبيانات:

جدول رقم (13): التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
كفاية رأس المال	0.2088750	0.1828000	0.07486660	0.355400	0.1288000
جودة الأصول	0.032031	0.022200	0.025315	0.109600	0.011800
كفاءة الإدارة	0.025009	0.025000	0.004496	0.034000	0.016000
عائد البنك	0.651322	0.645800	0.049144	0.761300	0.509800
سيولة البنك	0.667722	0.635350	0.123650	0.835200	0.405200
حساسية لمخاطر السوق	0.063150	0.054650	0.034740	0.170100	0.011600
العائد على الأصول	0.009825	0.009250	0.004813	0.020500	0.001300
العائد على حقوق الملكية	0.082566	0.076450	0.051359	0.183700	0.007300

يبين الجدول رقم (13) الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، ومن خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة بالنسبة لعناصر نموذج CAMELS (المتغيرات المستقلة)، أن قد بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال للبنوك التجارية الفلسطينية خلال فترة الدراسة حوالي 20%، وقد تراوحت النسبة ما بين 35% إلى 12.8%، وبانحراف معياري قد بلغ 7.4%، ومما تشير الإحصائيات السابقة أن البنوك التجارية الفلسطينية تتمتع بنسب كفاية رأس المال تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من قبل سلطة النقد الفلسطينية والبالغ 12% حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 7/ 2016، وكذلك الحد الأدنى المطلوب من قبل لجنة بازل 2 والبالغ 8%.

أما متوسط جودة الأصول الذي تم قياسه من خلال القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض للبنوك التجارية الفلسطينية، والذي يعكس اتجاه درجة المخاطرة في محفظة الائتمان فقد بلغ 3.2%، وقد تراوحت النسبة من 1% إلى 10.9%، وبانحراف معياري بلغ 2.5%، وتعد نسب القروض غير العاملة مقبولة بالعموم، مما يتبين ارتفاع جودة أصول البنوك التجارية الفلسطينية بشكل عام، حيث كلما انخفضت نسبة جودة الأصول أدى إلى ارتفاع في جودة الأصول.

وبالنسبة لنسبة كفاءة الإدارة فقد بلغ متوسط نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية الفلسطينية حوالي 2.5%، وقد تراوحت هذه النسبة من 1.6 % إلى 3.4% وبانحراف معياري 0.4%، ومما سبق نستنتج أن البنوك التجارية الفلسطينية تمتاز بمستويات مقاربة من المصاريف التشغيلية، ومع عدم وجود تقلب كبير في النسبة خلال فترة الدراسة، مما يدل على كفاءة إدارات البنوك التجارية الفلسطينية.

أما نسبة عائد البنك فقد بلغ متوسط صافي هامش الفائدة إلى إجمالي دخل البنوك التجارية الفلسطينية خلال فترة الدراسة حوالي 65%، وقد تراوح هذا المعدل من 50.9% إلى 76%، وبانحراف معياري بلغ 4.9%، ومما سبق يتبين أن البنوك التجارية الفلسطينية تتمتع بتحقيقها لهوامش فائدة مرتفعة عموماً، بحيث تشكل أكثر من ثلثي مصادر دخلها.

وقد بلغ متوسط نسبة سيولة البنوك التجارية الفلسطينية خلال فترة الدراسة ما يقارب 66.7%، وقد تراوحت النسبة من 40.5% إلى 83.5%، و بانحراف معياري بلغ 12.3%، ومما سبق يلاحظ أنَّ البنوك التجارية الفلسطينية تحتفظ بنسب سيولة عالية وكافية لمواجهة أي احتياجات غير متوقعة والتزاماته المالية المتوقعة المستحقة على البنك (أي بمعنى توفر نقدية كافية لمقابلة سحبيات المودعين وطلبات الائتمان دون التعرض إلى خسائر نتيجة بيع أيا من أصول البنك)، وبالرغم من كونها مرتفعة جداً إلا أن هذا الارتفاع ناجم عن طبيعة الظروف غير المستقرة الذي تمر بها السوق الفلسطيني والحاجة إلى الاحتفاظ بالسيولة في ظل مناخ استثماري وإئتماني غير آمن يتطلب من البنوك المزيد من التحفظات.

وبلغ متوسط الحساسية لمخاطر السوق والتي تم قياسها من خلال نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية الفلسطينية خلال فترة الدراسة ما يقارب 6.3%، وقد تراوحت النسبة من 1% إلى 17%، وبانحراف معياري بلغ 3.4 %، وتشير الإحصائيات السابقة إلى أن نسبة أصول البنوك التجارية الفلسطينية التي تتعرض لمخاطر السوق قليلة نسبياً وهو ما يعكس انخفاض حساسيتها لتلك المخاطر.

أما فيما يخص نسب ربحية البنوك التجارية الفلسطينية التي تم قياسها من خلال نسبتي معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية (المتغيرات التابعة) التي تقيس قدرة البنوك على توليد الأرباح والحكم على كفاءتها في إدارة توظيف واستغلال الموارد من أجل تحقيق الربحية، فقد تبين من خلال الجدول السابق بأن متوسط معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية بلغ خلال فترة الدراسة حوالي 0.98%، وقد تراوح هذا المعدل من 0.13% إلى 2%، وبانحراف معياري بلغ 0.48%، مما تشير الإحصائيات السابقة إلى وجود تفاوت في معدل العائد على الأصول بين البنوك التجارية الفلسطينية، بينما بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية الذي يقيس العائد التي تحققها الإدارة على أموالهم الموظفة في رأس ماله خلال فترة الدراسة حوالي 8%، وقد تراوح هذا المعدل من 0.7% إلى 18%، وبانحراف معياري بلغ 5%، وتشير الإحصائيات السابقة إلى وجود تفاوت واضح في معدل العائد على حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا المؤشر يدل على كفاءة قرارات الاستثمار لأمواله في تحقيق العائد المطلوب الذي تطمح إدارة البنك إليه.

تحليل مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة:

تحدد مصفوفة الارتباط الخطي العلاقة الخطية بين المتغيرات والتي يمكن أن يستفاد منها في معرفة مدى قوة العلاقة ونوعيتها بين المتغيرات المدروسة، حيث يساعد على قياس Multicollinearity الارتباط الخطي بين المتغيرات التابعة وكل متغير من المتغيرات المستقلة، وأيضا في تحديد قوة ودرجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة نفسها، وذلك للاستدلال حول مشكلة التداخل الخطي من عدمها، حيث تعتبر مشكلة التداخل الخطي موجودة ولها تأثير على نموذج الانحدار اذا كانت معاملات الارتباط الخطية بين المتغيرات المستقلة كبيرة وتتجاوز ما بنسبة 70%، حيث إن المتغيرات التي يكون ارتباطها عالي يفوق نسبة 70% ستعطي نفس النتائج والتأثيرات، لذا تعتبر مصفوفة الارتباط الخطي أداة هامة لتقييم مدى حساسية النتائج عند إدراج أو استبعاد بعض المتغيرات، ويعرض الجدول رقم (14) الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة، كما يلي:

جدول رقم (14): مصفوفة الارتباط الخطي لمتغيرات الدراسة

Correlation	ROA	ROE	CA	A	M	E	L	S
ROA	1							
ROE	0.92522	1						
CA	-0.3734	-0.6436	1					
A	-0.3818	-0.5674	0.68873	1				
M	0.09468	-0.0726	0.48613	0.35605	1			
E	-0.3928	-0.3640	0.01710	-0.1376	-0.158	1		
L	-0.1636	-0.2379	0.0579	0.34701	-0.557	-0.089	1	
S	0.53259	0.37455	-0.03	0.01481	-0.084	-0.200	0.2891	1

Note: ROA represents return on assets; ROE represents return on equity; CA represents capital adequacy ratio; A represents asset quality ratio; M represents management efficiency; L represents liquidity ratio's E represents earnings; S represents Sensitivity of market risk.

يتضح من الجدول رقم (14)، إن هناك ارتباطات طردية وعكسية بين المتغيرات ولكن لا يتجاوز 70%، بالتالي نستطيع القول إننا لا نواجه مشكلة الارتباط والتداخل الخطي بالنموذج، بمعنى لا يوجد أي تداخل أو ترابط خطي بين المتغيرات المستقلة أنفسهم، أو ما بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وعليه يمكن تقدير نموذج الانحدار المتعدد من خلال إدخال جميع المتغيرات سواء المستقلة أو التابعة للنموذج، ومن خلال الجدول يمكننا ملاحظة الارتباط ما بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول (المتغيرات التابعة) نسبة 92% تفوق 70%، أي ارتباط بين المتغيرين قوي وهذا يعد طبيعياً لأن المتغيرين من مقاييس الربحية التي تقيس الأداء المالي للبنك كمتغيرات تابعة.

ويلاحظ أيضاً أن هناك ارتباطاً طردياً بين العائد على الأصول وكل من كفاءة الإدارة وحساسية لمخاطر السوق، وأيضاً ارتباطاً طردياً ما بين العائد على حقوق الملكية وحساسية لمخاطر السوق، بينما يوجد ارتباط عكسي ما بين العائد على الأصول وكل من نسبة كفاية رأس المال وجودة الأصول ونسبة عائد البنك والسيولة، أما بالنسبة للعائد على حقوق الملكية هناك ارتباط عكسي مع كل من نسب كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة ونسبة عائد البنك والسيولة.

أما بالنسبة لمشكلة التداخل الخطي من عدمها ما بين المتغيرات المستقلة، يتضح من الجدول أن أعلى معامل ارتباط بين المتغيرات المستقلة يساوي 68% وهو بين المتغيرات المستقلة جودة الأصول ونسبة كفاية رأس المال وهو أقل من 70%، أي أنه لا يوجد أي ترابط خطي بين المتغيرات المستقلة.

تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

يهدف هذا الجزء لاختبار أثر عناصر نموذج CAMELS على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية، وسيتم استخدام أسلوب طريقة المربعات الصغيرة للوحدات المقطعية (Panel Least Square) وذلك نظرا لملائمته لطبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة، حيث يستخدم هذا الأسلوب في حال كانت البيانات تتضمن سلسلة زمنية ووحدات مقطعية، ويعتبر نموذج الانحدار المتعدد هو نموذج يقيس العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، بمعنى يتيح الفرصة للسيطرة على العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على المتغير التابع في الوقت نفسه، وفي هذا الجزء سيتم عرض النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة باستخدام نموذجين (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول).

ويتم من خلال هذا الاختبار أيضا التأكد من متانة النموذج أو ما يطلق عليه حسن المطابقة Goodness of fit من خلال التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية في النموذج وذلك عن طريق اختبار درين واتسون (Durbin-Watson Stat)، وهو من الاختبارات الشائعة الاستخدام للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation التي تعد من المشاكل الحساسة التي تظهر أثناء التحليل الإحصائي لبيانات معينة، حيث يغلب وجودها على دراسات التي تأخذ شكل سلاسل زمنية أو التي تعتمد على البيانات المقطعية كما هي الحال في هذه الدراسة، وتظهر المشكلة إذا كانت القيم المتجاورة للمتغيرات مترابطة مما يؤثر في صحة النموذج حيث سيظهر أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، بالتالي إذا اقتربت قيمة (D.W) من الصفر يكون هناك ارتباط ذاتي موجب ويكون العكس إذا اقتربت من 4 ينعدم وجوده عند القيمة الوسطية للمعاملة (D.W)، وأيضا للتأكد من

حسن المطابقة يتم حساب معامل التحديد المتعدد الذي يقيس نسب الاختلاف في المتغير التابع الذي يبينه الانحدار وهو أول قيمة تظهر أسفل جدول معاملات الانحدار، ويكون كنسبة من التباين الكلي في Y مفسرة بالانحدار المتعدد Y على X1 و X2، وتزيد نسبة معامل التحديد كلما تم إدراج متغيرات مستقلة، وبالإضافة إلى قيمة اختبار F لاختبار معنوية النموذج وتكون معطاة في مخرجات الانحدار المقدر، وهو اختبار عينة محددة تماما عندما تتوزع أخطاء المعادلة طبيعياً، ويمكن من خلالها اختبار الأهمية العامة للانحدار بنسبة التباين المفسر إلى التباين غير المفسر.

وتهدف هذه الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: هل يوجد أثر لعناصر نموذج CAMELS كمتغيرات خاصة بالبنك على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية معبر عنها بالعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA)؟، ويتفرع من هذا السؤال ستة أسئلة فرعية يهدف كل سؤال لقياس أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وللإجابة عن الأسئلة الفرعية المنبثقة عن السؤال الرئيسي تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد على نموذجين (متغيرين تابعين)، النموذج الأول يتعلق بالمتغير التابع الأول العائد على حقوق الملكية، والنموذج الثاني يتعلق بالمتغير التابع الثاني العائد على الأصول.

وكانت النتائج للنموذج الأول (المتغير التابع الأول) للدراسة (العائد على حقوق الملكية) كما هي موضحة بالجدول الآتي رقم (15)، وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews8.

جدول رقم (15): تحليل الانحدار المتعدد لمتغير العائد على حقوق الملكية

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
C	19.82695	4.417016	4.488766	0.2823
CA	-0.713657	0.232250	-3.072798	0.0063
A	-1.152304	0.084225	-13.68121	0.0000
M	-4.545946	1.428156	-1.478256	0.8701
E	0.872364	0.283764	0.987452	0.0089
L	-0.723643	0.927423	-3.923874	0.0150
S	0.239876	2.983434	2.987342	0.1725
R-squared	0.895478	Durbin-Watson stat		2.190771
F-statistic	91.38508	Prob(F-statistic)		0.0000

Note: C represents Constant; CA represents capital adequacy ratio; A represents asset quality ratio; M represents management efficiency; L represents liquidity ratio's E represents earnings; S represents Sensitivity of market risk.

يوضح الجدول الآتي رقم (15) نتائج نموذج الانحدار المتعدد لمتغير العائد على حقوق الملكية، حيث إن قيمة Durbin-watson تساوي (2.1)، أي ما يقارب رقم (2)، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، بينما نلاحظ أن ما بنسبة (89%) من التغير في المتغير العائد على حقوق الملكية يعود للتغير في المتغيرات المستقلة الستة (عناصر نموذج CAMELS)، والنسبة المتبقية (11%) تعود للتغير في عوامل أخرى مدرجة في حد الخطأ، وأن القيمة الإحصائية (F-statistic) بلغت قيمتها 91.3 وبعد مقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى دلالة 5%، فقد تبين أن مستوى الدلالة البالغ قيمته 0.00 أقل من 5%، بالتالي يدل ذلك على متانة وحسن المطابقة للنموذج.

ويلاحظ أيضاً من الجدول رقم (15)، أنه قد بلغ معامل الانحدار الثابت (19.8) وأن ليس له دلالة إحصائية عند مستوى 5%، وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي:

$$ROE=19.82-0.713C-1.15A-4.54M+.872E-0.723L+0.239S$$

وفيما يلي النتائج المتعلقة بالأسئلة الفرعية للدراسة:

1. السؤال الفرعي الأول:

وينص هذا السؤال على ما يلي "هل يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال (C) على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التجارية الفلسطينية؟"

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فإن القيمة الاحتمالية لتأثير نسبة كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية تساوي (0.0063) وهي أقل من (0.05)، وبناءً عليه نستطيع القول إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لنسبة كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية، ويلاحظ أن تأثير نسبة كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، ويعتبر تأثيراً سلبياً قوياً حيث بلغ (-0.71)، وهذا يعني أن زيادة نسبة كفاية رأس المال بنسبة (100%) سيؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية بنسبة (71%)، ويمكن للباحث أن

يعزى ذلك إلى أن مفهوم كفاية رأس المال هو مصطلح يعبر عن قدرة البنوك على مواجهة المخاطر، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لمواجهتها ولكن تكون من خلال المساهمين وليس المودعين، ويتم حساب النسبة بقسمة رأس المال على الأصول ذات الطبيعة الاستثمارية التي تنطوي على مخاطر عالية بطبيعتها كالقروض طويلة الأجل والتسهيلات الائتمانية وأية موجودات وأصول أخرى متعثرة أو تتخلف عن سدادها، وتعطي هذه النسبة مؤشراً لقيمة الانخفاض الذي قد يحدث في رأس المال البنك الناشئ عن احتمال عدم الوفاء بهذه الاستثمارات، فكل زيادة في نسبة كفاية رأس المال تؤدي إلى الانخفاض في العائد على حقوق الملكية لأن البنوك التي تزيد فيها نسبة رأس المال غالباً ما تنخفض فيها الربحية وتتجنب المخاطر المحتملة ومن ثم يطلب المساهمون عائداً منخفضاً على أموالهم، ويكون أيضاً ذلك نتيجة ضياع أموال البنك في احتمالية عدم الوفاء بهذه الاستثمارات أو قد يكون ضياع أموال البنك في فرص الاستثمار المربحة، الأمر الذي يتطلب عدم المغالاة في زيادة رأس المال، وأن زيادة نسبة كفاية رأس المال يدل على معقولة توزيعات الأرباح على المساهمين، حيث يتم المحافظة على قدرة المساهمين على زيادة رأس المال بصورة مقبولة أي بمعنى (إعطاء عائد للمساهمين ولكن دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب)، حيث إن انخفاض معدل كفاية رأس المال يعطي مجالاً أوسع للبنك للبحث عن فرص لاستغلال الأموال المتاحة له وتوظيفها في مجالات استثمارية مجدية في تحقيق الأرباح.

وحيث جاءت نتيجة الدراسة الحالية متماشية مع الدراسات الآتية من حيث أنها ذو دلالة إحصائية: (Jha and Hui)، (Ongore and Kusa)، (القيسي)، وكانت نتيجة هذه الدراسات، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية، ولكن كان تأثير نسبة كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية تأثيراً موجباً أي زيادة نسبة كفاية رأس المال سيؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية.

وفي الآن ذاته ظهرت دراستان أثبتتا عكس نتيجة الدراسة الحالية مثل دراسة: (Alyosfi and Saha and Rus) التي أجريت في السعودية لسنة 2017، ودراسة (العبد) التي أجريت في السعودية أيضاً لسنة 2016، بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية.

ويفسر ذلك الاختلاف بسبب السياسة المتحفظة للبنوك في السعودية، حيث اتجهت إلى زيادة المخصصات للحد من المخاطر وتعزيز مراكزها المالية وأيضاً إلى عدم الخوض في استثمارات مرتفعة المخاطر.

2. السؤال الفرعي الثاني:

وينص هذا السؤال على ما يلي "هل يوجد أثر لنسبة جودة الأصول (A) على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التجارية الفلسطينية؟"

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فإن القيمة الاحتمالية لتأثير نسبة جودة الأصول على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية تساوي (0.00) وهي أقل من (0.05)، وبناءً عليه نستطيع القول إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لنسبة جودة الأصول على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية، ويلاحظ أن تأثير نسبة جودة الأصول على العائد على حقوق الملكية تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، ويعتبر تأثيراً سلبياً قوياً حيث بلغ (-1.15)، وهذا يعني أن زيادة نسبة جودة الأصول بنسبة (100%) سيؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية بنسبة (115%)، ويمكن للباحث أن يعزى ذلك إلى أن هذا شيء طبيعي حيث تتمثل نسبة جودة الأصول في قدرة الأصول على تحقيق العوائد اللازمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بمحافظ القروض، وتعد الجزء الحاسم في نشاط البنك التي تهدف إلى تحقيق الإيرادات، حيث تم قياسها بنسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، ومما يدل على أن ارتفاع جودة أصول البنك من خلال انخفاض نسبة القروض غير العاملة (القروض المتعثرة) تساهم في تحسين الأداء المالي مما يؤدي إلى زيادة ربحية البنك، لذا يكون لنسبة جودة الأصول أثر سلبي على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث تعد أهم المخاطر التي يتوقع من مدراء المحافظ الاقراضية التعامل معها بمهارة وحذر هي خطورة عدم القدرة على السداد، وتعد من أقدم المخاطر المتعلقة بالبنوك، وتتلخص في أن المقترض سوف يفشل في الإيفاء بالشروط المتفق عليها لسداد القرض أو فوائده، لذا يجب التركيز على عملية جمع ومعالجة وتحليل المعلومات المتعلقة بالمقترض لتقدير ملاءة المقترض بالشكل الصحيح.

وحيث جاءت نتيجة الدراسة الحالية متماثية مع الدراسات الآتية: (Ongore and Kusa)، (Alyosfi and Saha and Rus)، (القيسي)، (العبد)، وكانت نتيجة هذه الدراسات أنه يوجد أثر لنسبة جودة الأصول على العائد على حقوق الملكية، وأيضا كان تأثيراً سالباً أي بزيادة نسبة جودة الأصول ينخفض معدل العائد على حقوق الملكية.

وبينما هناك دراسة جاءت على عكس نتيجة الدراسة الحالية وهي دراسة (Jha and Hui) التي أجريت في نيبال لسنة 2012 وطبقت على 18 بنكاً، وكانت نتيجة هذه الدراسة أنه لا يوجد أثر لنسبة جودة الأصول على العائد على حقوق الملكية.

ويمكن أن يفسر ذلك الاختلاف نظراً لاختلاف الدول، حيث أن علاوة على مشكلة القروض غير العاملة، يمكن أن يضاف عوامل أخرى خارجية قد تؤثر في عدم القدرة على السداد مثل الظروف الاقتصادية والتنافسية والسياسية الحكومية السائدة لما لها دوراً مهماً في عمليات الاقتراض.

3. السؤال الفرعي الثالث:

وينص هذا السؤال على ما يلي "هل يوجد أثر لنسبة كفاءة الإدارة (M) على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التجارية الفلسطينية؟"

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فإن القيمة الاحتمالية لتأثير نسبة كفاءة الإدارة على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية تساوي (0.87) وهي أعلى من (0.05)، وبناءً عليه نستطيع القول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لنسبة كفاءة الإدارة على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية، ويمكن للباحث أن يعزى ذلك إلى أن الكفاءة الإدارية هي واحدة من العوامل الداخلية الرئيسة للبنك التي تكون ممثلة بنسب مالية مختلفة مثل معدل إجمالي نمو الأصول، ومعدل نمو القروض ومعدل نمو الأرباح، علاوة على ذلك الكفاءة في إدارة النفقات التشغيلية فهو يعد بعد آخر لقياس جودة وكفاءة الإدارة، وبالعادة يتم التعبير عن أداء الإدارة من خلال التقييم الشخصي لنظم الإدارة، والانضباط التنظيمي وجودة الموظفين، وبالإضافة إلى قدرة البنك على تخفيض المصاريف التشغيلية ومدى قدرتها على

استخدام الموارد، لذا تم قياس نسبة كفاءة الإدارة من خلال قسمة المصاريف التشغيلية على إجمالي الأصول، وكانت المصاريف التشغيلية للبنك تتمثل في نفقات الموظفين ومصاريف تشغيلية أخرى من مصروف دعاية وإعلان وصيانة وتركيب وقرطاسية ومطبوعات ومياه وكهرباء وإيجار وغيرها من المصاريف التشغيلية، وكانت النتيجة أنه لا يوجد أثر لنسبة المصاريف التشغيلية من إجمالي الأصول على العائد على حقوق الملكية، وبالرجوع إلى نسبة كفاءة الإدارة للبنوك الفلسطينية، نلاحظ ثبات نسبة كفاءة الإدارة على مدى ثمانية سنوات مثلاً بنك فلسطين تراوحت النسبة بين 2.57% و 2.22% أي لا يوجد تذبذب كبير في النسبة بالتالي لم يكن لها أثر على العائد على حقوق الملكية.

وحيث جاءت نتيجة الدراسة الحالية متماشية مع الدراستين الآتيتين: (Jha and Hui)، (Alyosfi and Saha and Rus)، بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاءة الإدارة على معدل العائد على حقوق الملكية.

وبينما هناك دراسات جاءت على عكس نتيجة الدراسة الحالية مثل دراسة: (Ongore and Kusa)، (القيسي)، (العبد)، حيث كانت نتيجة هذه الدراسة، أنه يوجد أثر لنسبة كفاءة الإدارة على العائد على حقوق الملكية، وكانت أول دراستين لها تأثير موجب أنه كلما زادت نسبة كفاءة الإدارة يزيد معدل العائد على حقوق الملكية بينما دراسة (العبد) كان التأثير سلبي فكلما زادت نسبة كفاءة الإدارة يقل معدل العائد على حقوق الملكية.

ويفسر ذلك نظراً لعدم وجود مقاييس ومؤشرات ثابتة لنموذج CAMELS، بالتالي كل بنك استخدم مقياس لقياس كفاءة الإدارة مثلاً دراسة العبد استخدمت مقياسين لقياس كفاءة الإدارة الأول: متوسط نمو الأصول (إجمالي الأصول في السنة المقارنة-إجمالي الأصول في سنة الأساس/ إجمالي الأصول في سنة الأساس، والمقياس الثاني لقياس كفاءة الإدارة: متوسط نمو القروض (إجمالي القروض في سنة المقارنة-إجمالي القروض في سنة الأساس/ إجمالي القروض في سنة الأساس)، بينما دراسة (Ongore and Kusa) استخدمت لقياس كفاءة الإدارة: (الإيرادات التشغيلية/ إجمالي الربح).

4. السؤال الفرعي الرابع:

وينص هذا السؤال على ما يلي "هل يوجد أثر لنسبة عائد البنك (E) على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التجارية الفلسطينية؟"

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فإن القيمة الاحتمالية لتأثير نسبة عائد البنك على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية تساوي (0.0089) وهي أقل من (0.05)، وبناءً عليه نستطيع القول إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لنسبة عائد البنك على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية، ويلاحظ أن تأثير نسبة عائد البنك على العائد على حقوق الملكية تأثير موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، ويعتبر تأثيراً موجباً قوياً حيث بلغ (0.87)، وهذا يعني أن زيادة نسبة عائد البنك بنسبة (100%) سيؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية بنسبة (87%)، ويمكن أن يعزى ذلك للباحث إلى أن تتمركز مصلحة البنك في تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيرادات البنك ونفقات البنك أي بمعنى (تحقيق أكبر إيراد من ناحية و تقليل نفقاته من ناحية أخرى)، وتمثل إيرادات البنك بشكل رئيس من نتائج عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك، وأما بالنسبة لنفقاته فتتمثل في الفوائد التي يدفعها البنك على ودائعه، ومن الطبيعي أن تزداد ربحية البنوك التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض وعندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، حيث تلعب أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير على استثمارات البنك، لذا كان لنسبة عائد البنك أثر موجب على العائد على حقوق الملكية.

وحيث جاءت نتيجة الدراسة متماشية مع دراسة (القيسي)، أنه يوجد أثر لنسبة عائد البنك على معدل العائد على حقوق الملكية، وأيضاً كان تأثيراً موجباً بمعنى أنه عند زيادة نسبة عائد البنك يزيد العائد على حقوق الملكية.

وبينما هناك دراسة جاءت على عكس نتيجة الدراسة الحالية وهي: دراسة (Jha and Hui)، حيث كانت النتيجة أن لا يوجد أثر لنسبة عائد البنك على معدل العائد على حقوق الملكية.

بينما الدراسات الأخرى لم تأخذ نسبة عائد البنك كمتغير مستقل في الدراسة مثل دراسة (Ongore and Kusa)، (Alyosfi and Saha and Rus)، ودراسة (العبد).

5. السؤال الفرعي الخامس:

وينص هذا السؤال على ما يلي "هل يوجد أثر لنسبة سيولة البنك (L) على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التجارية الفلسطينية؟"

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فإن القيمة الاحتمالية لتأثير نسبة سيولة البنك على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية تساوي (0.015) وهي أقل من (0.05)، وبناءً عليه نستطيع القول إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لنسبة سيولة البنك على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية، ويلاحظ أن تأثير نسبة سيولة البنك على العائد على حقوق الملكية تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، ويعتبر تأثيراً سلبياً قوياً حيث بلغ (-0.72)، ويعني أن زيادة نسبة سيولة البنك بنسبة (100%) سيؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية بنسبة (72%)، ويمكن أن يعزى ذلك للباحث إلى أن هذه نتيجة طبيعية لزيادة السيولة تعني أن هنالك نقدية معطلة وغير مستغلة لدى البنك، وبالتالي ضيع البنك فرصة استثمارها لتعود عليه بعوائد، ومنها تكون العلاقة عكسية بين سيولة البنك وربحيته، أي كلما ارتفعت نسبة السيولة انخفض معدل العائد على حقوق الملكية، ولهذا يجب على الإدارة المالية للبنك إعطاء عناية خاصة للموازنة بين السيولة والربحية، لما يترتب عليها من آثار سلبية نتيجة عدم الموازنة بينهم، فإن التوازن يعتمد على مهارة المدير المالي في توجيه الاستثمارات واستغلال الفوائض من الأموال وتوظيفها دون المساس بسمعة البنك الائتمانية ودون أن يتم تجميد لا ضرورة له لهذه الأموال.

وحيث جاءت نتيجة الدراسة الحالية متماشية مع دراسة: (Alyosfi and Saha and Rus)، وكانت النتيجة أنه يوجد أثر لنسبة سيولة البنك على العائد على حقوق الملكية، وكان أيضاً تأثير سلبي بزيادة نسبة سيولة البنك ينخفض معدل العائد على حقوق الملكية.

وبينما هناك دراسات جاءت على عكس نتيجة الدراسة الحالية مثل دراسة: (Jha and Hui)، (Ongore and Kusa)، (القيسي)، و(العبد)، وكانت نتيجة هذه الدراسات أنه لا يوجد أثر لنسبة سيولة البنك على العائد على حقوق الملكية.

ويفسر ذلك نظراً لاختلاف الدول التي أجريت فيها تلك الدراسات، ونظراً لاختلاف نسب السيولة التي تحتفظ فيها البنوك، ومن المحتمل أيضاً اختلاف حجم العينة التي طبقت عليها الدراسة أدت إلى اختلاف في النتائج.

6. السؤال الفرعي السادس:

وينص هذا السؤال على ما يلي "هل يوجد أثر لنسبة حساسية لمخاطر السوق (S) على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التجارية الفلسطينية؟"

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فإن القيمة الاحتمالية لتأثير نسبة حساسية لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية تساوي (0.172) وهي أعلى من (0.05)، وبناءً عليه نستطيع القول إنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لنسبة حساسية لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية، ويمكن أن يعزى ذلك للباحث إلى أن نسبة حساسية لمخاطر السوق تتعرض بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية للبنوك، بسبب احتوائها على أكبر قدر ممكن من الأدوات المالية من سندات حكومية والمشتقات المالية والأسهم، وتكون هذه الأدوات الأكثر عرضة لمخاطر السوق من مخاطر أسعار الصرف وأسعار الأسهم وغيرها من المخاطر، لذا تم قياسه من خلال قسمة محفظة الأوراق المالية الاستثمارية للبنك على إجمالي الأصول، وعادة للبنك يكون محفظتين (محفظة أوراق مالية استثمارية، ومحفظة القروض) ولكن محفظة الأكبر للبنوك محفظة القروض حيث يعد الوظيفة

الأساسية للبنك، بالتالي تعد محفظة الأوراق المالية صغيرة نسبياً وأن العائد المتوقع من هذه المحافظ الاستثمارية عادة يكون مصحوباً بالعديد من التكاليف والمصاريف الإدارية وغيرها من التزامات البنك التي يجب عليه سدادها، لذا فإن هذه النسبة لا تؤثر على ربحية البنوك التجارية وإنما يتم استخدام عائدها لسداد هذه المصاريف والالتزامات.

وحيث جاءت نتيجة الدراسة الحالية متمشية مع دراسة (القيسي) التي أجريت على البنوك الأردنية لسنة 2017 وطبقت على 13 بنك، وكانت نتيجة هذه الدراسة أنه لا يوجد أثر لنسبة حساسية لمخاطر السوق على معدل العائد على حقوق الملكية، وقد استخدمت نفس مقياس لقياس نسبة حساسية لمخاطر السوق وهي (قيمة محفظة الأوراق المالية للبنك/ إجمالي الأصول).

وبينما الدراسات الأخرى لم تستخدم نسبة حساسية لمخاطر السوق كمتغير مستقل ومنها: (Jha and Hui)، (Ongore and Kusa)، (Alyosfi and Saha and Rus)، (العبد).

ويفسر ذلك نظراً لاستخدامها أثر عناصر نموذج CAMEL وليس نموذج CAMELS على العائد على حقوق الملكية.

أما النتائج للنموذج الثاني (المتغير التابع الثاني) للدراسة (العائد على الأصول) كانت كما هي موضحة بالجدول الآتي رقم (16)، وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews8:

جدول رقم (16): تحليل الانحدار المتعدد لمتغير العائد على الأصول

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
C	0.919787	0.209723	9.153903	0.2983
CA	0.169437	0.213959	5.465716	0.0034
A	-4.083483	1.217581	-3.353768	0.0016
M	2.788004	1.159902	2.403655	0.9128
E	2.479098	0.087453	2.872345	0.0405
L	3.762384	1.074545	4.987528	0.7349
S	-2.682379	0.342290	-3.730345	0.4722
R-squared	0.900268	Durbin-Watson stat		1.967968
F-statistic	132.3940	Prob(F-statistic)		0.0000

Note: C represents Constant; CA represents capital adequacy ratio; A represents asset quality ratio; M represents management efficiency; L represents liquidity ratio's E represents earnings; S represents Sensitivity of market risk.

يوضح جدول الآتي رقم (16) نتائج نموذج الانحدار المتعدد لمتغير العائد على الأصول، حيث إنَّ قيمة درين واتسون تساوي (1.9)، أي ما يقارب رقم (2)، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، بينما نلاحظ أن ما بنسبة (90%) من التغير في المتغير العائد على الأصول يعود للتغير في المتغيرات المستقلة الستة (عناصر نموذج CAMELS)، والنسبة المتبقية (10%) تعود للتغير في عوامل أخرى مدرجة في حد الخطأ، وأن القيمة الإحصائية (F-statistic) بلغت قيمتها 132.3 وبعد مقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى دلالة 5%، فقد تبين أن مستوى الدلالة البالغ قيمته 0.00 أقل من 5%، بالتالي يدل ذلك على متانة وحسن المطابقة للنموذج.

ويلاحظ من الجدول رقم (16)، أنه قد بلغ معامل الانحدار الثابت (0.91) وأنه ليس له دلالة إحصائية عند مستوى 5%، وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي:

$$ROA=0.919+0.169C-4.08A+2.78M+2.47E+3.76L-2.68S$$

وفيما يلي النتائج المتعلقة بالأسئلة الفرعية للدراسة:

1. السؤال الفرعي الأول:

وينص هذا السؤال على ما يلي "هل يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال (C) على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الفلسطينية؟"

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فإن القيمة الاحتمالية لتأثير نسبة كفاية رأس المال على العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية تساوي (0.0034) وهي أقل من (0.05)، وبناءً عليه نستطيع القول إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لنسبة كفاية رأس المال على العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية، ويلاحظ أن تأثير نسبة كفاية رأس المال على العائد على الأصول تأثيراً موجباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، ويعتبر تأثيراً موجباً غير قوي حيث بلغ (0.16)، وهذا يعني أن زيادة نسبة كفاية رأس المال بنسبة (100%) سيؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول بنسبة (16%)، ويمكن أن يعزى ذلك للباحث أن مفهوم

كفاية رأس المال من الناحية الفنية تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر وبالتالي يؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك من ثم نموه، وعندما يكون هناك استقرار في نسب معدلات كفاية رأس المال مع استقرار الربحية في نفس الوقت يكون ذلك مؤشراً لجودة المحافظ الاستثمارية والائتمانية لتلك البنوك وانخفاض معدلات المخاطر المصاحبة لها، حيث زيادة نسبة كفاية رأس المال تعد مؤشر على أداء قوي للبنك ونمو جيد للأصول والحجم المنخفض للأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها، لكن وكما وأتم الإشارة سابقاً الأمر يتطلب عدم المغالاة في زيادة نسبة كفاية رأس المال.

وحيث جاءت نتيجة الدراسة الحالية متماشية مع الدراسات الآتية: (Ongore and Kusa)، (Zaghred and Barghi)، (Alyosfi and Saha and Rus)، (Jha and Hui)، (القيسي)، وكانت نتيجة هذه الدراسات أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة كفاية رأس المال على العائد على الأصول، وأيضاً كان تأثيراً موجباً أي أن كل ما زادت نسبة كفاية رأس المال يزيد معدل العائد على الأصول، إلا دراسة (Jha and Hui)، كان تأثيراً سالباً أي بمعنى زيادة نسبة كفاية رأس المال ينخفض معدل العائد على الأصول.

وبينما هناك دراسة جاءت على عكس نتيجة الدراسة الحالية وهي دراسة (العبد): حيث كانت نتيجة هذه الدراسة أن لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة كفاية رأس المال على العائد على الأصول.

2. السؤال الفرعي الثاني:

وينص هذا السؤال على ما يلي "هل يوجد أثر لنسبة جودة الأصول (A) على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الفلسطينية؟"

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فإن القيمة الاحتمالية لتأثير نسبة جودة الأصول على العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية تساوي (0.0016) وهي أقل من (0.05)، وبناءً عليه نستطيع القول إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لنسبة جودة الأصول

على العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية، ويلاحظ أن تأثير نسبة جودة الأصول على العائد على الأصول تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، ويعتبر تأثيراً سلبياً قوياً حيث بلغ (-4.08)، ويعني أن زيادة نسبة جودة الأصول بنسبة (100%) سيؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بنسبة (408%)، ويمكن أن يعزى ذلك للباحث وكما وأتم الإشارة لها سابقاً، أن جودة الأصول لها أثر سالب على ربحية البنوك، وذلك من خلال ارتفاع نسبة القروض الغير عاملة تساهم في انخفاض العائد على الأصول، وهذا يدل على وجود سياسة ائتمانية ضعيفة في البنك، وعدم الاشراف والمتابعة على توزيع القروض سيؤثر سلباً على ربحية البنك، لذا يجب التركيز في محافظ البنوك الاقراضية على نوع القرض الأكثر ربحية، وزيادة تنوع البنك لمحفظته الاقراضية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات لتفادي مشكلة عدم القدرة على السداد.

وحيث جاءت نتيجة الدراسة الحالية متماشية مع الدراسات الآتية: (Ongore and Kusa)، (Zaghred and Barghi)، (Alyosfi and Saha and Rus)، (القيسي)، (العبد)، وكانت نتيجة هذه الدراسات أنه يوجد أثر لنسبة جودة الأصول على العائد على الأصول، وتأثير سلبي أيضاً أنه كلما زادت نسبة جودة الأصول ينخفض معدل العائد على الأصول، الا دراسة (Zaghred and Barghi) كان تأثيراً موجباً أي بمعنى بزيادة نسبة جودة الأصول يزيد معدل العائد على الأصول.

وبينما هناك دراسة جاءت على عكس نتيجة الدراسة الحالية وهي دراسة (Jha and Hui)، حيث كانت نتيجة هذه الدراسة أنه لا يوجد أثر لنسبة جودة الأصول على العائد على الأصول، وقد علل الباحث نتيجته أن هناك فشلاً في الرقابة والإشراف على التسهيلات الائتمانية وعلى عملية توزيع القروض بالإضافة إلى فشل في تقييم العملاء، مما أدى إلى وجود سياسة ائتمانية ضعيفة.

3. السؤال الفرعي الثالث:

وينص هذا السؤال على ما يلي "هل يوجد أثر لنسبة كفاءة الإدارة (M) على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الفلسطينية؟"

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فإن القيمة الاحتمالية لتأثير نسبة كفاءة الإدارة على العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية تساوي (0.91) وهي أعلى من (0.05)، وبناءً عليه نستطيع القول إنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لنسبة كفاءة الإدارة على العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية، ويمكن أن يعزى ذلك للباحث كما وأتم الإشارة لها سابقاً، إلى ثبات نسبة كفاءة الإدارة على مدى ثمانية سنوات للبنوك التجارية الفلسطينية، مما أدى إلى نتيجة غير دالة معنوية لنسبة كفاءة الإدارة على العائد على الأصول.

وحيث جاءت نتيجة الدراسة الحالية متماشية مع دراسة (Alyosfi and Saha and Rus) التي أجريت في السعودية لسنة 2017 وطبقت على 20 بنك، 12 بنك محلي و8 بنوك وافد وعملت مقارنة بين البنوك المحلية والوافدة، وقد استخدمت هذه الدراسة أيضاً المصاريف التشغيلية وكانت نتيجة هذه الدراسة أنه لا يوجد أثر لنسبة كفاءة الإدارة على العائد على الأصول.

وبينما هناك دراسات جاءت على عكس نتيجة الدراسة الحالية مثل دراسة: (Jha and Hui)، (Zaghred and Barghi)، (Ongore and Kusa)، (القيسي)، (العبد)، وكانت نتيجة هذه الدراسات أنه يوجد أثر لنسبة كفاءة الإدارة على العائد على الأصول ومن هذه الدراسات كان أثر موجب ومنها أثر سلبي مثل دراسة (العبد) ودراسة (Jha and Hui).

ويفسر ذلك الاختلاف نظراً لاختلاف مقاييس قياس كفاءة الإدارة التي استخدمها الباحثين، حيث لا يوجد مقاييس متفق عليها لقياس عناصر نموذج CAMELS.

4. السؤال الفرعي الرابع:

وينص هذا السؤال على ما يلي "هل يوجد أثر لنسبة عائد البنك (E) على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الفلسطينية؟"

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فإن القيمة الاحتمالية لتأثير نسبة عائد البنك على العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية تساوي (0.040) وهي أقل من (0.05)، وبناءً عليه نستطيع القول إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لنسبة عائد البنك على العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية، ويلاحظ أن تأثير نسبة عائد البنك على العائد على الأصول تأثيراً موجباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، ويعتبر تأثيراً موجباً قوياً حيث بلغ (2.47)، ويعني أن زيادة نسبة عائد البنك بنسبة (100%) سيؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول بنسبة (247 %)، ويمكن أن يعزى ذلك للباحث إلى أن معظم إيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة (هامش سعر الفائدة)، حيث تزداد ربحية البنوك كلما ازداد هامش سعر الفائدة، إذ يعد من أهم مكونات الدخل في البنوك التجارية فهو العمود الأساسي لربحية البنك، وكما وأشارت سابقاً أن عند زيادة الفائدة على التسهيلات الائتمانية ومع بقاء معدل الفائدة على الودائع منخفضاً يترتب على ذلك زيادة في الربحية.

وحيث جاءت نتيجة الدراسة الحالية متماشية مع الدراستين الآتيتين: دراسة (Jha and Hui)، ودراسة (القيسي)، وكانت نتيجة هذه الدراسات أن يوجد أثر موجب على معدل العائد على الأصول بمعنى كلما زادت نسبة عائد البنك يزيد معدل العائد على الأصول.

وبينما هناك دراسة جاءت على عكس نتيجة الدراسة الحالية وهي دراسة (Zaghred and Barghi)، حيث كانت نتيجة هذه الدراسة أنه لا يوجد أثر لنسبة عائد البنك على العائد على الأصول.

وأما بالنسبة للدراسات الأخرى لم تستخدم نسبة عائد البنك كمتغير مستقل، مثل الدراسات الآتية :
(Ongore and Kusa)، (Alyosfi and Saha and Rus)، (العبد).

5. السؤال الفرعي الخامس:

وينص هذا السؤال على ما يلي "هل يوجد أثر لنسبة سيولة البنك (L) على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الفلسطينية؟"

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فإن القيمة الاحتمالية لتأثير نسبة سيولة البنك على العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية تساوي (0.73) وهي أعلى من (0.05)، وبناءً عليه نستطيع القول إنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لنسبة سيولة البنك على العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية، ويمكن أن يعزى ذلك للباحث إلى أن العائد على الأصول الذي يقيس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في توليد أرباح من أصوله، أي نصيب كل وحدة من الأصول من صافي الربح، وعند النظر إلى أصول البنك فإن أكثر أصول المنشأة سيولة لا أرباح لها مثل صندوق البنك وأرصدة لدى سلطة النقد وأرصدة لدى البنوك، أما فيما يتعلق بالآلات والمباني هي أقل الأصول سيولة ولكنها هي أساس التشغيل وجني الأرباح التي تعود للبنك، فالسيولة والربحية لا يجتمعان إلا في أضيق الحدود، حيث من المعروف أن الربحية والسيولة هما هدفان متلازمان لكنهما في نفس الوقت متعارضان.

وحيث جاءت نتيجة الدراسة الحالية متماشية مع الدراسات الآتية: (Ongore ، (Jha and Hui)، (Alyosfi and Saha and Rus)، (القيسي)، (العبد)، حيث كانت نتيجة هذه الدراسات أنه لا يوجد أثر لنسبة سيولة البنك على معدل العائد على الأصول.

وبينما هناك دراسة جاءت على عكس نتيجة الدراسة الحالية وهي دراسة (Zaghred and Barghi) التي أجريت في إيران لسنة 2017 وطبقت على 17 بنك، حيث كانت نتيجة هذه الدراسة أن يوجد أثر موجب لنسبة السيولة على معدل العائد على الأصول، أي كلما زادت نسبة السيولة يزيد معدل العائد على الأصول.

ويفسر ذلك الاختلاف أن هناك درجة تفاوت كبيرة بين نسب السيولة التي تحتفظ فيها البنوك في إيران حيث بلغت أعلى نسبة سيولة 5.46 وبينما أقل نسبة سيولة 0.46، مما أعطت نتيجة أن يكون هناك أثر لنسبة السيولة على الأداء المالي للبنك.

6. السؤال الفرعي السادس:

وينص هذا السؤال على ما يلي "هل يوجد أثر لنسبة حساسية لمخاطر السوق (S) على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الفلسطينية؟"

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فإن القيمة الاحتمالية لتأثير نسبة حساسية لمخاطر السوق على العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية تساوي (0.47) وهي أعلى من (0.05)، وبناءً عليه نستطيع القول إنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لنسبة حساسية لمخاطر السوق على العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية، ويمكن أن يعزى ذلك للباحث إلى أن كما وأتم الإشارة سابقاً أن محفظة الأوراق المالية في البنوك قليلة مقارنة بمحفظة القروض التي تعد المصدر الرئيسي لربحية البنوك، وقد وصلت نسبة قيمة محفظة الأوراق المالية من إجمالي الأصول مثلاً نسبة 1% في بنك القدس لسنة 2017، أي لا يتم التركيز على محفظة الاستثمارات في البنوك وقد أشارت النسب أيضاً إلى انخفاض حساسيتها لهذه المخاطر، وأن أغلب الأدوات المالية التي تستثمر فيها البنوك تكون طويلة الأجل ومخاطر قليلة، وبالتالي لا يوجد أثر لنسبة الحساسية لمخاطر السوق على العائد على الأصول.

وحيث جاءت نتيجة الدراسة الحالية متماشية مع دراسة (القيسي) التي تمت الإشارة إليها سابقاً، بأن كانت نتيجة هذه الدراسة أنه لا يوجد أثر لنسبة حساسية لمخاطر السوق على العائد على الأصول.

وبينما هناك دراسة جاءت على عكس نتيجة الدراسة الحالية وهي دراسة (Zaghred and Barghi)، وكانت نتيجة هذه الدراسة بأنه يوجد أثر موجب لنسبة حساسية لمخاطر السوق على معدل العائد على الأصول، بمعنى أنه كلما زادت نسبة حساسية لمخاطر السوق يزيد معدل العائد

على الأصول ويعزى ذلك الاختلاف أن قام الباحث باستخدام مقياس لحساسية لمخاطر السوق يختلف عن المقياس المستخدم لهذه الدراسة، حيث استخدم الباحث (الأصول المتداولة-الالتزامات المتداولة/إجمالي رأس المال).

في حين أن الدراسات الأخرى لم تستخدم نسبة حساسية لمخاطر السوق كمتغير مستقل ومن هذه الدراسات: (Jha and Hui)، (Ongore and Kusa)، (Alyosfi and Saha and Rus)، (العبد).

ويفسر ذلك نظراً لاستخدامها أثر عناصر نموذج CAMEL وليس نموذج CAMELS على العائد على الأصول.

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

بناءً على الدراسة المتعلقة بأثر عناصر نموذج التقييم المصرفي CAMELS على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال البيانات التي تم جمعها من التقارير المالية للبنوك التجارية الفلسطينية، وتم عرض وتفسير هذه النتائج، ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة، وتم استخلاص مجموعة من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وكذلك مجموعة من التوصيات المقترحة المهمة لأصحاب القرار والباحثين في هذا المجال، وهي كالآتي:

النتائج:

في ضوء التحليل الذي قامت به الباحثة في الفصل السابق، تم التوصل إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها كما يلي:

1. تتمتع البنوك التجارية الفلسطينية بنسب كفاية رأس مال مرتفعة تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من سلطة النقد الفلسطينية 12% ولجنة بازل 8%، كما وتمتاز بارتفاع جودة أصولها وكفاءة إدارتها، وقدرتها على تحقيق هوامش فائدة مرتفعة، ولكنها تحتفظ بنسب سيولة عالية على الرغم من كفايتها لمواجهة أي احتياجات غير متوقعة، وبينما تتصف بانخفاض حساسيتها لمخاطر السوق.

2. يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، أي يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال العنصر الأول من نموذج CAMELS على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية.

3. يوجد أثر لنسبة جودة الأصول على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، أي يوجد أثر لنسبة جودة الأصول العنصر الثاني من نموذج CAMELS على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية.

4. لا يوجد أثر لنسبة كفاءة الإدارة على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، أي لا يوجد أثر لنسبة كفاءة الإدارة العنصر الثالث من نموذج CAMELS على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية.

5. يوجد أثر لنسبة عائد البنك على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، أي يوجد أثر لنسبة عائد البنك العنصر الرابع من نموذج CAMELS على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية.

6. يوجد أثر لنسبة سيولة البنك على العائد على حقوق الملكية، بينما لا يوجد أثر لنسبة سيولة البنك على العائد على الأصول في البنوك التجارية الفلسطينية.

7. لا يوجد أثر لنسبة حساسية لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، أي لا يوجد أثر لنسبة حساسية لمخاطر السوق على ربحية البنوك التجارية الفلسطينية.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

1. استمرار سلطة النقد الفلسطينية بمتابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي للبنوك وخاصة تلك النظم المتخصصة مثل CAMELS، والاستفادة من خبرات الدول والمصارف العالمية في هذا المجال.

2. المحافظة على حالة توازن بين متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق الربحية، لإعطاء مجالٍ أوسع للبحث عن فرص استثمارية مجدية وذات مخاطر يمكن السيطرة عليها وذات عوائد مقبولة.

3. تطوير مهارات إدارات التقييم الائتماني في البنوك للحصول على دقة في دراسة الملاءة الائتمانية للمقترضين، وأن يستند البنك في تحديد منح التسهيلات على مدى صدق المقترض والتزامه وتجاوبه السابق مع البنك.

4. الاستمرار في متابعة الكفاءة الإدارية في البنوك، وتطوير قدرة إدارة البنك على التخطيط ومدى التزامها بتطبيق المعايير والقواعد وقدرتها على التحكم الناجح بالمصاريف التشغيلية.

5. توجيه الاهتمام إلى الائتمان المصرفي ووضع الأدوات والآليات المناسبة لزيادة الودائع الثابتة وودائع التوفير من خلال التحكم بأسعار الفائدة، بوضع أسعار تفضيلية لهذه الودائع دون غيرها لأنها أحد أهم المصادر المالية للبنك التجاري.

6. الاهتمام بجانب السيولة في البنك، من خلال العمل على الموازنة بين السيولة والربحية وذلك بتطوير مهارة المدير المالي في توجيه الاستثمارات واستغلال فوائض الأموال وتوظيفها دون المساس بسمعة البنك الائتمانية ودون تجميد لا ضرورة له لهذه الأموال.

7. على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار حجم المخاطر التي هي على استعداد لتحملها نتيجة القيام بأعمالها التي تحقق لها الأرباح.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- القرآن الكريم.
- تعليمات رقم (07) لسنة 2016 بشأن تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 2 الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
- التقرير السنوي 2017 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية.
- القوائم المالية للبنوك التجارية الفلسطينية.

ثانياً: المراجع

1. المراجع العربية

- أبو حمور، مروان محمد عايد، (2017)، " أثر محددات أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن على معدل العائد على الملكية (ROE) "، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن.
- أبو خريص، مولود رمضان، (2015)، " تأثير مخاطر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية الليبية "، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سوق الأحد، جامعة الزيتونة، تrehone، ليبيا.
- أبو زيد، محمد، (2009)، " التحليل المالي: شركات وأسواق مالية "، دار المريخ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الرياض، السعودية.
- أبو وادي، رامي، (2016)، " القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية "، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، نابلس، فلسطين.

- أحمد، مالك الرشيد، (2005)، "مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية الميزات وعيوب التطبيق كيف يستخدم معيار CAMEL في قياس أداء فروع المصرف وتصنيفها"، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، الخرطوم، السودان.

- أحمد، نضال رؤوف، (2013)، "دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.

- بختي، عمارية، (2018)، "تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMELS: دراسة حالة بنك السلام الجزائري"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر.

- بلاسكة، صالح، (2013)، "مساهمة المقارنة المرجعية في قيادة وتقييم أداء المؤسسات"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة، الجزائر.

- بني خالد، صخر مرعى حسن، (2018)، "معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية: دراسة تحليلية للفترة من 2007 - 2016 م"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مخبر المالية والمحاسبية والجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، ولاية أم البواقي، الجزائر.

- بوخلخال، يوسف، (2012)، "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -"، مجلة الباحث، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.

- بورقبة، شوقي، (2009)، "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

- بوعبدالله، ودان، (2017)، "أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية: دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا بالجزائر خلال الفترة 2010-2014"، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة، سكيكدة، الجزائر.

- بوعبدلي، أحلام، (2003)، "تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997/2000)"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

- بومدين، أونان، (2016)، "تقييم أداء البنوك باستعمال معيار CAMELS"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، عمان، الأردن.

- توفيق، محب خلة، (2018)، "متطلبات كفاية رأس المال المصرفي"، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، مصر.

- جلدة، سامر، (2009)، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

- جميل، سنان زهير محمد، (2007)، "تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

- حافظ، حاتم عبد البر، (2016)، "أثر تطبيق مقررات لجنة بازل على جودة الأصول بالبنوك المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، مصر.

- حمد، خلف محمد، (2017)، "مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق.

- الخزاعلة، أحمد سالم، (2015)، " أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الأردنية للفترة (1990-2013م)", مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

- الخفاجي، علي جبران، (2018)، " تأثير كلفة الوكالة على القيمة الاقتصادية المضافة للشركة - دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة ما بين 2013-2016"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.

- خيضر، خنفري، (2017)، " دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، حي ماكودي، وادي السمار، الجزائر.

- دمنهوري، أمل محمد شيخ حسين، (2018)، " أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تحسين الأداء: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية بمدينة جدة"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.

- دهيرب، محمد سمير، (2015)، " نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAEMLS في ظل المخاطر - دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار - للسنوات من 2006 وحتى 2009"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.

- الربيعي، حاكم محسن، راضي، حمد عبد الحسين، (2013)، " حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- رحيم، عباس، (2014)، " أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.

- الرقيبات، غازي عبد المجيد، (2016)، " مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على الأداء"، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، لندن، بريطانيا.

- رمضان، زياد، جودة، محفوظ، (2000)، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- زبدة، خالد حسن، (2014)، *النظام المصرفي الفلسطيني ومعوقات الاندماج المصرفي في فلسطين من وجهة نظر مدراء البنوك العاملة في فلسطين*، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، محافظة سوهاج، مدينة ناصر، مصر.
- الزواوي، علي عبد الحفيظ، (2017)، "أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، منطقة البيرة، مدينة مصراتة، ليبيا.
- سعودي، عبد الصمد، (2017)، "دور مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية الناتجة عن التحرير المالي: دراسة تطبيقية بالمحاكاة على البنك الوطني الجزائري BNA"، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجفلة، الجزائر.
- سلام، محمد عبد النبي محمد، (2015)، "نموذج إحصائي لدراسة العلاقة بين استثمارات الأموال وأداء البنوك التجارية المصرية في ظل تحقيق متطلبات السيولة والأمان"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية للاقتصاد السياسي و الاحصاء و التشريع، القاهرة، مصر.
- سلطان، محمد، (2005)، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
- سلمان، عماد عبد الستار، (2013)، "استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية - بحث تطبيقي في المصارف التجارية -"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، خرطوم، السودان.
- سويس، هوارى، (2010)، "دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة"، مجلة الباحث، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.

- السيد، نشأت عواد، (2016)، "تقييم أداء البنوك المصرية باستخدام CAMELS: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- شاهين، علي عبد الله، (2005)، "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية"، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الانسانية، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- شخاترة، مأمون ياسين أحمد، (2014)، "محددات ربحية البنوك التجارية في الأردن"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بورسعيد، بورسعيد، مصر.

- شرف، آيه أحمد، (2014)، "أثر تطور القيود الرقابية على أداء البنوك في إطار منهج CAMELS"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- الشمري، صادق راشد، (2013)، "استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن.

- شهاب الدين، حسب الرسول يوسف التوم، (2018)، "تأثير التحليل المالي على الأداء في القطاع الصناعي في بريطانيا على المسؤولية الاجتماعية في الشركات"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، رفاد للدراسات والأبحاث، إربد، الأردن.

- صالح، علاء عبد الحسين، (2012)، "تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008-2010"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، الكوفة، العراق.

- صالح، مفتاح، (2015)، "تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي"، دراسات اقتصادية، جمعية الاقتصاد، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

- صلاح، هاني عماد، (2017)، " القروض المجموعة وأثرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية (2000-2013) "، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، مؤتة، الأردن.
- الصمادي، محمد خليل أحمد، (2015)، " الإبداع الإداري لدى إدارات البنوك في الأردن"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، بورسعيد، مصر.
- ضحاك، نجية، (2018)، " لجنة بازل حول كفاية رأس المال وأثرها على المصارف الإسلامية: دراسة بنك إسلامي في الجزائر"، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، لندن، بريطانيا.
- طلفاح، أحمد، (2005)، " مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- الطيب، سعود موسى، (2011)، " تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي، جامعة الأردن، عمان، الأردن.
- العامري، نبراس محمد عباس، (2012)، " استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية - دراسة عينة من المصارف العراقية الخاصة -"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- عبد السادة، ميثاق هاتف، (2008)، " تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية - دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية -"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.
- عبد القادر، سلوى عبد الجبار، (2008)، " المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.

- عبد الله، بابكر محمد، (2015)، " إدارة المخاطر المصرفية: في ضوء التعقيدات والتحديات الاقتصادية المستمرة "، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، خرطوم، السودان.

- عبد النبي، محمد، (2012)، " الرقابة المصرفية "، دار زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

- العبد، جلال ابراهيم، (2016)، " محددات ربحية البنوك باستخدام نموذج CAMEL بالتطبيق على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- عداس، ضحى، (2015)، " استخدام أسلوب القياس المرجعي في تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية: دراسة تطبيقية"، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، حلب، سورية.

- العرابي، مصطفى، (2019)، " تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي - دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية "، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، تامنغست، الجزائر.

- عريس، عمار، (2017)، " تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي"، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، ولاية بشار، الجزائر.

- عطا الله، محمد، (2017)، " تجربة سلطة النقد في مجال العمل الإحصائي"، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة عريسات، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

- العلمي، أحمد، (2014)، " أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية"، مجلة إربد للبحوث والدراسات، العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة إربد الأهلية، إربد، الأردن.

- علي، محمد النص عبد العظيم، (2017)، "إطار مقترح للإفصاح عن مخاطر النشاط المصرفي في البيئة المصرية: دراسة تحليلية اختبارية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، محافظة سوهاج، مدينة ناصر، مصر.

- علي، محمد بخاري حسن، (2017)، " أثر تقويم الأداء المالي على جودة الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية على مصرف شاري التجاري بجمهورية تشاد للفترة (2008-2013م)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث، غزة، فلسطين.

- علي، مفيد خالد الشيخ، (2017)، " استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

- عنانزة، عز الدين نايف، (2014)، " تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية"، مجلة الدراسات الإدارية، جامعة البصرة ، البصرة، العراق.

- العنيزي، وسام حسين علي حسين، (2015)، " قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص: باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007-2011"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، الكوفة، العراق.

- عوض، عزمي وصفي، (2017)، "أهمية استخدام أدوات و تقنيات الصيرفة الحديثة في تعزيز الأداء العام للبنوك الوطنية الفلسطينية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- فارس، حسن اسماعيل، (2015)، "تأثير المخاطر المصرفية على الأداء المالي وانعكاساتها على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- القاضي، إبراهيم علي، (2017)، "أثر جاذبية محافظ الاستثمار على ربحية البنوك التجارية: دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية للفترة 2012-2014"، *مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية*، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن.

- قايدى، خميسي، (2015)، "دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق - حالة الدول الصناعية العشر -" *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر.

- قايدى، خميسي، (2015)، "قياس كفاءة البنوك التجارية في الجزائر باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات DEA: دراسة تحليلية لعينة من البنوك خلال الفترة 2011-2012"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- قدي، عبد المجيد، (2017)، "تأثير المخاطر على كفاية رأس مال البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل خلال الفترة 2009-2015"، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، مخبر المالية والمحاسبية والجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، حي العربي بن مهدي، سكيكدة، الجزائر.

- قريشي، محمد جموعي، (2005)، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية -دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000-"، *مجلة الباحث*، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.

- القريشي، محمد، (2009)، "اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية"، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

- قصاص، شريفة، (2017)، " أثر تطبيق الحوكمة على تحسين أداء المنظومة المصرفية الجزائرية: دراسة تحليلية تقييمية من 2002 إلى 2010 "، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، عمان، الأردن.

- القيسي، فوزان عبد القادر، (2017)، " تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS "، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، جامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- الكراسنة، إبراهيم، (2010)، "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، الطبعة الثانية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

- كرومي، آسبة، (2016)، "تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية: دراسة تطبيقية خلال الفترة (2005-2014)"، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، ولاية بشار، الجزائر.

- كرومي، آسبة، (2017)، " مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها: دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2005-2014"، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، ولاية الوادي، الجزائر.

- كواشي، مراد رابح، (2017)، " نموذج مقترح للربط بين بطاقة الأداء المتوازن المستخدم والمقارنة المرجعية لتقييم الأداء الشامل للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية والمؤسسة الجديدة للخزف الصحي بالغزوات"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، جامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- اللامي، علي حسين نوري، (2016)، " أثر الودائع في صافي دخل المصارف بحث تطبيقي في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.

- محمد، رسلان أحمد، (2012)، " الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني"، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، غزة، فلسطين.
- محمد، علي صالح أحمد، (2016) " العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية في ليبيا " دراسة تحليلية على مصرف الصحاري في ليبيا"، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سوق الأحد، جامعة الزيتونة، تrehونة، ليبيا.
- محمد، علي محمود، (2014)، " سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية و المهجر ش.م.م)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
- محمد، عمر السر الحسن، (2018)، " أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات غير الربحية (دراسة حالة مؤسسة البصر الخيرية العالمية - السودان)"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، إربد، الأردن.
- محمد، ياسر أحمد المدني، (2013)، " تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في اطار اتفاقية بازل2"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مدينة طنطا، مصر.
- محمود، صدام محمد، (2013)، " الاستخدام المحاسبي للمقارنة المرجعية باعتماد النسب المالية وبطاقات الأداء المتوازن كأدوات لها في تقييم الأداء المالي للمصارف"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
- المشهرواي، أحمد حسين، (2008)، " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMEL)، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، خرطوم، السودان.
- مطر، محمد، (2003)، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية -"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

- موسى، شقيري نوري، آخرون، (2009)، " المؤسسات المالية المحلية والدولية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- ناصر، سليمان، (2016)، " هل بدأ التفكير في اتفاقية بازل 4؟"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- النبهاني، أحمد حسن عطشان، (2013)، " الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي"، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- نوفل، حسن البصري، (2015)، " إدارة المخاطر المصرفية"، مجلة الاقتصاد والمحاسبية، نادي التجارة، مصر.
- نوفل، صبري، (2015)، " قياس عناصر الإدارة المصرفية مكتبيا"، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، مصر.
- هدى، منير، (2000)، " إدارة البنوك التجارية -مدخل اتخاذ القرارات"، دار المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر.
- وهيبة، رجاء، (2014)، "إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، دالي إبراهيم، الجزائر.
- يامين، إسماعيل يونس، (2018)، " أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة في الأداء المالي للبنوك: دراسة حالة البنك العربي والبنك الإسلامي الأردني"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن.

- يامين، الظهراوي، (2016)، "أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن.

- يحيى، شريف أحمد، (2017)، "تطبيق نظام Camels في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، مصر.

2. المراجع الأجنبية

- Alyousfi , Abdulazeez , and others ,2017," *Profitability of Saudi Commercial Banks : A Comparative Evaluation between Domestic and Foreign Banks using Capital Adequancy , Asset Quality , Management Quality, Earning Ability and Liquidity Parameters* " , International Journal of Economics and Financial Issues .

- Aspal , parvesh , Dhawan , Sanjeev ,2014, " **Financial performance assessment of banking sector in India : A case study of old private sector banks** " , The business and Management Review .

- Aspal , parvesh , Dhawan , Sanjeev ,2016, " *Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector : A Theortical Perspective* " , International Journal of System Modeling and Simulation.

- El khoury, Rim, Chantal Ghasb, Salem, 2018, " *Ranking and Rating Lebanese Commercial Banks : A CAMELS Framework* " International Academic journal of Accounting and Financial Management .

- Jha , Suvita , Hui , Xiaofeng ,2012, " *A comparison of financial performance of commercial banks : A case study of Nepal* " , **African Journal of Business Management** .
- Lucky , Lucky , Akani , Henry,2017, " *Comparative Analysis Of Commercial Banks Soundness : A CAMELS Study of Nigerlan Pre and Post Consolidation Era* " , **Research Journal of Finance and Accounting**.
- Ongore , Vincent , Kusa , Gemechu ,2013, " *Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya* " , **International Journal of Economics and Financial Issues** .
- Ramya s, and others,2017, " *Analysis of financial performance of state bank of India using camels approach* " , **International Journal of Applied Research** .
- Rozina , Akter , and others ,2018, " **CAMELS Model Application Of Non-bank Financial Institution : Bangladesh Persective** " , **Academy of Accounting and Financial Studies Journal** .
- Susmitha , Mouneswari ,2017, " **Financial Performance Analysis of Syndicate Bank Using Camel Model** " , **National Conference on Marking and Sustainable Development** .
- Zagherd , Mohammed , Barghi , Mehrdad ,2017, " *Performance Evaluation of Iranian Banking Industry through CAMELS Framework*, **Journal of Accounting Marketing** .

- Zedan , Khaled , Daas , Ghassan ,2017, " *Palestinian Banks Analysis Using Camel Model* " , International Journal of Economics and Financial Issues .

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- www.bankofpalestine.com.
- www.pibbank.com.
- www.qudsbank.ps.
- www.tnb.ps.

الملاحق

البيانات المستخرجة من القوائم المالية

حيث تم حساب نسبة كفاية رأس المال ونسبة جودة الأصول ونسبة كفاءة الإدارة ونسبة عائد البنك ونسبة سيولة البنك ونسبة حساسية لمخاطر السوق ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الأصول بالاعتماد على القوانين التالية:

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال التنظيمي / الأصول المرجحة بالمخاطر

نسبة جودة الأصول = القروض الغير عاملة / إجمالي القروض

نسبة كفاءة الإدارة = المصاريف التشغيلية للبنك / إجمالي الأصول

نسبة عائد البنك = (الفوائد المقبوضة - الفوائد المدفوعة) / إجمالي الدخل

نسبة سيولة البنك = الأصول المتداولة / إجمالي الأصول

نسبة حساسية لمخاطر السوق = محفظة الأوراق المالية / إجمالي الأصول

نسبة العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة) / إجمالي الحقوق الملكية

نسبة العائد على الأصول = (صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة) / إجمالي الأصول

أولاً: حساب نسبة كفاية رأس المال للبنوك التجارية الفلسطينية

جدول رقم (1): البيانات المالية حول حساب نسبة كفاية رأس المال للبنوك التجارية الفلسطينية

البنك	رأس المال التنظيمي	الأصول المرجحة بالمخاطر	نسبة كفاية رأس المال
فلسطين 2017	441206679	3005495089	%14.68
فلسطين 2016	381971604	2596679837	%14.71
فلسطين 2015	235135097	1626107172	%14.46
فلسطين 2014	186827481	1425076133	%13.11
فلسطين 2013	166318565	1192247778	%13.95
فلسطين 2012	137901056	1044704970	%13.20
فلسطين 2011	116064813	855304443	%13.57
فلسطين 2010	94998297	737564417	%12.88
الاستثمار الفلسطيني 2017	79557638	295533573	%26.92
الاستثمار الفلسطيني 2016	69518871	239143003	%29.07
الاستثمار الفلسطيني 2015	64876817	201043746	%32.27
الاستثمار الفلسطيني 2014	61410983	177488390	%34.60
الاستثمار الفلسطيني 2013	54389096	153036285	%35.54
الاستثمار الفلسطيني 2012	43285071	137195153	%31.55
الاستثمار الفلسطيني 2011	40957952	129123430	%31.72
الاستثمار الفلسطيني 2010	39531045	145068055	%27.25
الوطني 2017	103817499	650893410	%15.95
الوطني 2016	80178230	558344220	%14.36
الوطني 2015	81746884	466858275	%17.51
الوطني 2014	65147678	319194894	%20.41
الوطني 2013	42596649	261329135	%16.30
الوطني 2012	41183575	200895487	%20.50
الوطني 2011	23781557	124837570	%19.05
الوطني 2010	24257697	72238525	%33.58
القدس 2017	9527549	731763049	%13.02
القدس 2016	74516797	535321817	%13.92
القدس 2015	65686740	402986135	%16.30
القدس 2014	54899053	323315977	%16.98

القدس 2013	50819122	214336237	%23.71
القدس 2012	47977802	215921701	%22.22
القدس 2011	46618404	212094649	%21.98
القدس 2010	41556161	179663471	%23.13

ثانياً: حساب نسبة جودة الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية

جدول رقم (2): البيانات المالية حول حساب نسبة جودة الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية

البنك	القروض الغير عاملة	إجمالي القروض	نسبة جودة الأصول
فلسطين 2017	67758459	2518590540	%2.69
فلسطين 2016	44353263	2213463765	%2
فلسطين 2015	22880355	1388805441	%1.64
فلسطين 2014	25742759	1151825644	%2.23
فلسطين 2013	24439564	1103641018	%2.21
فلسطين 2012	14264707	976394928	%1.46
فلسطين 2011	12531075	720173048	%1.74
فلسطين 2010	6448492	545026391	%1.18
الاستثمار الفلسطيني 2017	5565664	210578198	%2.64
الاستثمار الفلسطيني 2016	4274188	181475269	%2.35
الاستثمار الفلسطيني 2015	5452983	141670501	%3.84
الاستثمار الفلسطيني 2014	7288794	102149259	%7.13
الاستثمار الفلسطيني 2013	6249639	99253325	%6.29
الاستثمار الفلسطيني 2012	8166140	95120970	%8.58
الاستثمار الفلسطيني 2011	7416926	78771670	%9.41
الاستثمار الفلسطيني 2010	10468535	95463305	%10.96
الوطني 2017	15397593	653847526	%2.35
الوطني 2016	6520304	519317318	%1.25
الوطني 2015	5678460	401781262	%1.41
الوطني 2014	4711125	298630685	%1.57
الوطني 2013	2808976	228289517	%1.23
الوطني 2012	2358924	142792387	%1.65
الوطني 2011	21178818	76299928	%2.77
الوطني 2010	2119683	42997898	%4.92

القدس 2017	13966159	658517963	%2012
القدس 2016	9673622	616140359	%1.57
القدس 2015	7984789	432396576	%1.84
القدس 2014	8248757	336171649	%2.45
القدس 2013	9932043	287349992	%3.45
القدس 2012	10016394	292863010	%3.42
القدس 2011	5776511	288376020	%2
القدس 2010	4197413	198950665	%2.10

ثالثاً: حساب نسبة كفاءة الإدارة للبنوك التجارية الفلسطينية

جدول رقم (3): البيانات المالية حول حساب نسبة كفاءة الإدارة للبنوك التجارية الفلسطينية

البنك	المصاريف التشغيلية	إجمالي الأصول	نسبة كفاءة الإدارة
فلسطين 2017	12058320	4884822851	%2.46
فلسطين 2016	94738811	4121322946	%2.29
فلسطين 2015	71844182	2785203240	%2.57
فلسطين 2014	60106411	2424773961	%2.47
فلسطين 2013	52357422	2348045943	%2.22
فلسطين 2012	46397873	2004494095	%2.31
فلسطين 2011	41973783	1653960732	%2.53
فلسطين 2010	36822682	1545038022	%2.38
الاستثمار الفلسطيني 2017	12033091	443291111	%2.71
الاستثمار الفلسطيني 2016	10551098	352712692	%2.99
الاستثمار الفلسطيني 2015	9540659	327770241	%2.91
الاستثمار الفلسطيني 2014	9098268	320813772	%2.83
الاستثمار الفلسطيني 2013	8212649	288414977	%2.84
الاستثمار الفلسطيني 2012	7567805	258689765	%2.92
الاستثمار الفلسطيني 2011	7266496	243475131	%2.98
الاستثمار الفلسطيني 2010	6222194	264544839	%2.35
الوطني 2017	22798267	10793399362	%2.11
الوطني 2016	18931899	987088864	%1.97
الوطني 2015	15710936	820268531	%1.91
الوطني 2014	11602372	679707444	%1.70

%1.60	529598977	8478444	الوطني 2013
%1.80	350890034	6322420	الوطني 2012
%1.81	247399123	4497329	الوطني 2011
%2.45	158139737	3877840	الوطني 2010
%2.83	1075629534	30520429	القدس 2017
%2.66	960072367	25548345	القدس 2016
%2.80	804160135	22549887	القدس 2015
%2.85	669362172	19133940	القدس 2014
%3.03	531873355	16146287	القدس 2013
%3.40	480906793	16384059	القدس 2012
%3.05	467680177	14284926	القدس 2011
%2.30	426533834	9810977	القدس 2010

رابعاً: حساب نسبة عائد البنك للبنوك التجارية الفلسطينية

جدول رقم (4): البيانات المالية حول حساب نسبة عائد البنك للبنوك التجارية الفلسطينية

البنك	الفوائد المقبوضة	الفوائد المدفوعة	إجمالي الدخل	نسبة عائد البنك
فلسطين 2017	152110075	39456584	220934607	%50.98
فلسطين 2016	129049764	28052964	177484615	%56.90
فلسطين 2015	105308242	17420310	136787234	%64.25
فلسطين 2014	91898299	16427666	120288657	%62.79
فلسطين 2013	90780557	14858145	112693775	%67.37
فلسطين 2012	72333723	9826166	101769248	%61.42
فلسطين 2011	65478636	7257322	88790445	%65.57
فلسطين 2010	50580117	4087481	79041137	%58.82
الاستثمار الفلسطيني 2017	15727796	2484052	19253947	%68.78
الاستثمار الفلسطيني 2016	13486577	1649378	16553663	%71.50
الاستثمار الفلسطيني 2015	11573807	1723116	14299477	%68.88
الاستثمار الفلسطيني 2014	10884373	1917873	14371901	%62.38
الاستثمار الفلسطيني 2013	10058183	930099	14261973	%64
الاستثمار الفلسطيني 2012	8420300	674784	12609970	%61.42
الاستثمار الفلسطيني 2011	9209107	1444239	12891071	%60.23
الاستثمار الفلسطيني 2010	9118099	1259081	12174779	%64.55

%71.08	39655177	14858161	43046452	الوطني 2017
%71.87	32925245	12261985	35925791	الوطني 2016
%69.18	25671576	9632991	27394930	الوطني 2015
%68.65	19976985	8637960	22353861	الوطني 2014
%66.59	15455028	5664521	15957308	الوطني 2013
%68.11	10887511	3497033	10912962	الوطني 2012
%64.08	6868343	1671900	6073197	الوطني 2011
%76.13	5453355	1017246	5169152	الوطني 2010
%64.61	53678398	11569449	46251723	القدس 2017
%69.45	43823101	8684651	39119898	القدس 2016
%64.64	39326277	6985449	32406955	القدس 2015
%64.24	33872396	5495592	27256357	القدس 2014
%68.53	27121925	5872769	24459774	القدس 2013
%64.04	25250183	4542581	20715122	القدس 2012
%62.10	25216512	3320237	18981888	القدس 2011
%61.14	18689158	2453414	13881000	القدس 2010

خامساً: حساب نسبة سيولة البنك للبنوك التجارية الفلسطينية

جدول رقم (5): البيانات المالية حول حساب نسبة سيولة البنك للبنوك التجارية الفلسطينية

البنك	الأصول المتداولة	إجمالي الأصول	نسبة سيولة البنك
فلسطين 2017	31243441902	4884822851	%63.96
فلسطين 2016	2627526826	4121322946	%63.75
فلسطين 2015	1748452906	2785203240	%62.77
فلسطين 2014	1535549099	2424773961	%63.32
فلسطين 2013	1464362144	2348045943	%62.36
فلسطين 2012	1536149801	2004494095	%76.63
فلسطين 2011	1132273756	1653960732	%68.45
فلسطين 2010	1049356484	1545038022	%67.91
الاستثمار الفلسطيني 2017	279169488	443291111	%62.97
الاستثمار الفلسطيني 2016	170730096	352712692	%48.40
الاستثمار الفلسطيني 2015	178280646	327770241	%54.39
الاستثمار الفلسطيني 2014	261375484	320813772	%81.47

%70.75	288414977	204054526	الاستثمار الفلسطيني 2013
%62.71	258689765	162239923	الاستثمار الفلسطيني 2012
%76.58	243475131	18646290	الاستثمار الفلسطيني 2011
%83.24	264544839	220228608	الاستثمار الفلسطيني 2010
%50.55	1079399362	545701560	الوطني 2017
%62.11	957088864	594522363	الوطني 2016
%70.08	820268531	574902910	الوطني 2015
%71.73	679707444	487574830	الوطني 2014
%77.50	529598977	410487428	الوطني 2013
%78.02	350890034	273765999	الوطني 2012
%80.72	247399123	199708770	الوطني 2011
%83.52	158139737	132081123	الوطني 2010
%48.78	1075629534	524742819	القدس 2017
%45.38	960072367	435748401	القدس 2016
%50.41	804160135	405442000	القدس 2015
%49.20	669362172	329390550	القدس 2014
%45.85	531873355	24886802	القدس 2013
%40.52	480906793	194876280	القدس 2012
%52.14	467680177	243891777	القدس 2011
%64.54	426533834	275299286	القدس 2010

سادساً: حساب نسبة حساسية لمخاطر السوق للبنوك التجارية الفلسطينية

جدول رقم (6): البيانات المالية حول حساب نسبة حساسية لمخاطر السوق للبنوك التجارية الفلسطينية

نسبة حساسية لمخاطر السوق	إجمالي الأصول	محفظة الأوراق المالية	البنك
%6.05	4884822851	295913098	فلسطين 2017
%7.37	4121322946	304086077	فلسطين 2016
%10.24	2785203240	285324784	فلسطين 2015
%10.58	2424773961	256682671	فلسطين 2014
%7.49	2348045943	175994046	فلسطين 2013
%7.27	2004494095	145925078	فلسطين 2012

%13.47	1653960732	222875537	فلسطين 2011
%17.01	1545038022	262946101	فلسطين 2010
%5.42	443291111	24029256	الاستثمار الفلسطيني 2017
%7.45	352712692	26289158	الاستثمار الفلسطيني 2016
%7.92	327770241	25961320	الاستثمار الفلسطيني 2015
%6.98	320813772	22422178	الاستثمار الفلسطيني 2014
%8.94	288414977	25812895	الاستثمار الفلسطيني 2013
%10.79	258689765	27927919	الاستثمار الفلسطيني 2012
%6.63	243475131	16144668	الاستثمار الفلسطيني 2011
%3.96	264544839	10500614	الاستثمار الفلسطيني 2010
%5.30	1079399362	57209226	الوطني 2017
%5.51	957088864	52744150	الوطني 2016
%7.40	820268531	60721539	الوطني 2015
%4.84	679707444	32908569	الوطني 2014
%5.08	529598977	26921824	الوطني 2013
%5.18	350890034	18211106	الوطني 2012
%5.32	247399123	13181231	الوطني 2011
%5.18	158139737	8204287	الوطني 2010
%1.16	1075629534	12570734	القدس 2017
%2.46	960072367	23641442	القدس 2016
%3.80	804160135	30578952	القدس 2015
%4.75	669362172	31826610	القدس 2014
%3.74	531873355	19936815	القدس 2013
%1.62	480906793	7815179	القدس 2012
%1.41	467680177	6630084	القدس 2011
%1.76	426533834	7545018	القدس 2010

سابعاً: حساب نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية

جدول رقم (7): البيانات المالية حول حساب نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الفلسطينية

البنك	صافي الربح بعد الضريبة	توزيعات الاسهم الممتازة	اجمالي حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية
فلسطين 2017	54008928	0	449961687	%12
فلسطين 2016	53055980	0	403574797	%13.14
فلسطين 2015	43167433	0	305756304	%14.11
فلسطين 2014	40222506	0	280106578	%14.35
فلسطين 2013	40438831	0	252018974	%16.04
فلسطين 2012	38347397	0	220973909	%17.35
فلسطين 2011	33980673	0	194399762	%17.47
فلسطين 2010	30119469	0	163884250	%18.37
الاستثمار الفلسطيني 2017	3919258	0	90899358	%4.31
الاستثمار الفلسطيني 2016	3388202	0	80038999	%4.23
الاستثمار الفلسطيني 2015	1721150	0	73475471	%2.34
الاستثمار الفلسطيني 2014	2829494	0	68610388	%4.12
الاستثمار الفلسطيني 2013	1958574	0	67943137	%2.88
الاستثمار الفلسطيني 2012	1826277	0	65934527	%2.77
الاستثمار الفلسطيني 2011	2552984	0	64405029	%3.96
الاستثمار الفلسطيني 2010	789682	0	62580849	%1.26
الوطني 2017	9204749	0	97567177	%9.43
الوطني 2016	7402240	0	92495563	%8
الوطني 2015	5441591	0	89819078	%6.06
الوطني 2014	4438380	0	80010532	%5.54
الوطني 2013	3600243	0	54966018	%6.54
الوطني 2012	2021100	0	51321193	%3.93
الوطني 2011	568262	0	29259567	%1.94
الوطني 2010	211087	0	28732777	%0.73
القدس 2017	11180462	0	102730674	%10.88
القدس 2016	10470704	0	89067289	%11.75
القدس 2015	8018747	0	76952451	%10.42

القدس 2014	7232904	0	70547283	10.25%
القدس 2013	4739649	0	64991920	7.29%
القدس 2012	3267925	0	57985686	5.63%
القدس 2011	4581794	0	54578746	8.39%
القدس 2010	4404155	0	50433196	8.73%

ثامناً: حساب نسبة العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية

جدول رقم (8): البيانات المالية حول حساب نسبة العائد على الأصول للبنوك التجارية الفلسطينية

البنك	صافي الربح بعد الضريبة	توزيعات الأسهم الممتازة	إجمالي الأصول	نسبة العائد على الأصول
فلسطين 2017	54008928	0	4884822851	1.10%
فلسطين 2016	53055980	0	4121322946	1.28%
فلسطين 2015	43167433	0	2785203240	1.54%
فلسطين 2014	40222506	0	2424773961	1.65%
فلسطين 2013	40438831	0	2348045943	1.72%
فلسطين 2012	38347397	0	2004494095	1.91%
فلسطين 2011	33980673	0	1653960732	2.05%
فلسطين 2010	30119469	0	1545038022	1.94%
الاستثمار الفلسطيني 2017	3919258	0	443291111	0.88%
الاستثمار الفلسطيني 2016	3388202	0	352712692	0.96%
الاستثمار الفلسطيني 2015	1721150	0	327770241	0.53%
الاستثمار الفلسطيني 2014	2829494	0	320813772	0.88%
الاستثمار الفلسطيني 2013	1958574	0	288414977	0.68%
الاستثمار الفلسطيني 2012	1826277	0	258689765	0.71%
الاستثمار الفلسطيني 2011	2552984	0	243475131	1.05%
الاستثمار الفلسطيني 2010	789682	0	264544839	0.29%
الوطني 2017	9204749	0	1079399362	0.85%
الوطني 2016	7402240	0	957088864	0.77%
الوطني 2015	5441591	0	820268531	0.66%
الوطني 2014	4438380	0	679707444	0.65%
الوطني 2013	3600243	0	529598977	0.67%

%0.57	350890034	0	2021100	الوطني 2012
%0.22	247399123	0	568262	الوطني 2011
%0.13	158139737	0	211087	الوطني 2010
%1.03	1075629534	0	11180462	القدس 2017
%1.09	960072367	0	10470704	القدس 2016
%0.99	804160135	0	8018747	القدس 2015
%1.08	669362172	0	7232904	القدس 2014
%0.89	531873355	0	4739649	القدس 2013
%0.67	480906793	0	3267925	القدس 2012
%0.97	467680177	0	4581794	القدس 2011
%1.03	426533834	0	4404155	القدس 2010

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

**The Impact Of The Elements Of The Banking
Valuation Model (CAMELS) On The Profitability Of
Palestinian Commercial Banks**

By

Leen “Mohammed Alaa” Hamed

Supervised by

Dr.Mufeed AlThaher

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of Requirements
for the Degree of Requirements for the Degree of Master of
Taxation Disputes, Faculty of Graduate Studies, An–Najah
University, Nablus -Palestine.**

2019

The Impact Of The Elements Of The Banking Valuation Model (CAMELS) On The Profitability Of Palestinian Commercial Banks

By

Leen “Mohammed Alaa” Hamed

Supervisor

Dr. Mufeed AlThaher

Abstract

The purpose of the current study is to explore the components of the banking performance evaluation model (CAMELS) and to measure its impact on the profitability of commercial banks in Palestine for the period between 2010 and 2017.

To fulfil this purpose, the descriptive analytical method has been employed. Data used to analyse the components of CAMELS and calculate the ratios of the return on equity and return on assets has been collected from the financial statements of Palestinian commercial banks.

The statistical package “Eviews 8” and the ordinary least squares method of linear multiple regression have been used to analyze the data extracted from the financial statements and measure the descriptive statistics indicators and the linear correlation matrix to achieve the objectives of the present study and answer its research questions.

Results of the study suggest that commercial banks in Palestine appear to have high capital adequacy, high-quality assets, efficient management, low sensitivity to market risks and ability to achieve high net interest margins. However, commercial banks in Palestine seem to have high liquidity ratios. Moreover, the study shows that capital adequacy, asset quality, bank liquidity and returns have significant impact on the profitability of banks in Palestine, whereas the efficiency of management and the sensitivity to

market risks do not play a significant role in the determination of profitability.

The current study recommends that the Palestine Monetary Authority (PMA) should keep up to date with global developments and changes and the resulting specialised systems such as CAMELS. It is necessary that the PMA keeps a balance between capital adequacy requirements and profitability. It is also recommended that Palestinian banks should improve their credit rating departments and create departments to monitor administrative efficiency. Finally, the study suggests that banks in Palestine should pay more attention to bank credit and liquidity and take into consideration future risks that are caused by carrying on their operations.

